مصر
المستقبل
علي السلمي
2020
الجزء الثاني
rawpixel

مصر المحروسة...

مدنية.. ديموقراطية..

متقدمة..

↑

حديثة.. وزاهرة

2020

تنبيه مهم

عند مشاهدة الفيديوهات الموجودة في هذا الكتاب

فإن الفيديو الذي يظهر وتحته الرابط الخاص به **Link** هو المقصود بالمشاهدة

وحين ينتهي سوف تظهر الصورة التالية

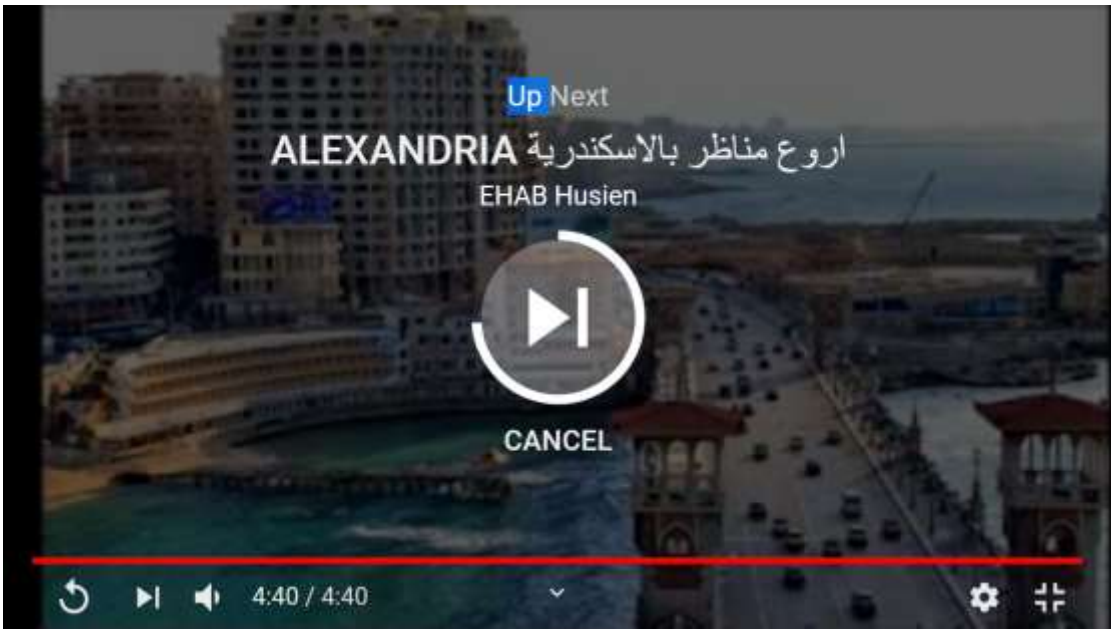

فإذا لم تكن راغباً في مشاهدة المزيد من الفيديوهات

رجاء اضغط على كلمة **CANCEL** ثم أغلق صفحة **YouTube** وذلك بالضغط على السهم على اليسار

تحت عنوان ملف ال **YouTube** لتعود إلى الكتاب .

إهداء

إلى شعب مصر

مالك الوطن وصاحب السيادة

في مصر الجميلة الآن . . . وفي المستقبل

وإهداء إلى شباب مصر . . أولادي وأحفادي وتلاميذي

https://youtu.be/J0IJD9mCXpA

https://youtu.be/k_73M5pnVXQ

" مصر دولة عريقة تمتد جذورها في عمق التاريخ . . .

ولكن الأهم من التاريخ الطويل . .

هو المستقبل الزاهر بإذن الله"

https://youtu.be/kZNSEnSkEp8

https://youtu.be/sA_65RgnFLI

https://youtu.be/-3xdQMez640

من أجل تحقيق الرؤية المستقبلية لمصر التي نريد . . .علينا . . . .

بناء مصر المستقبل !

قائمة المحتويات

الجزء الثاني		
السابع	استقـــــــــــــــــــــلال الجامعات	7
الثامن	القوات المسلحة. . مؤسسة وطنية تنفذ الدستور	83
التاسع	إدارة الاقتصـــــــــــــــاد الوطني	97
العاشر	حماية نهر النيل وإلغاء خطر سد النهضة الإثيوبي	120

الفصل السابع

استقلال الجامعات

الأساس الدستوري

"تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون". [مادة 21 من الدستور]

https://youtu.be/gEV6q9aCuV8

https://youtu.be/NtRbKxJP3sA

Jun 13, 2014

- دراسة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسياسات التعليم العالي في مصر

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/03/25/review-egypt-higher-education

وقبل قراءة التقرير نقرأ ثلاث مقالات نشرتها عام 2016 في صحيفة الوطن ! ! ! !

المقال الأول

جودة التعليم . التزام دستوري[1] !

نصت المادة 19 من الدستور على أن «التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية». والقصد من تركيز المشرّع الدستوري على ضرورة التمسك بمعايير الجودة العالمية أنها شرط لتحقيق كل نتائج التعليم وإنتاج آثاره الإيجابية على المواطن والوطن.

وكانت رؤية «السيسي لمستقبل مصر» قد أكدت الاتفاق التام مع النص الدستوري المشار إليه، وأضافت: «وكذلك رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق مراجعة المناهج التعليمية وأساليب التعليم والوصول بها إلى المستويات العالمية، حيث إن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة في مصر منخفض مقارنة بمستواها في الدول النامية الأخرى»، «مع وضع نظام علمي لتقييم العملية التعليمية وفقاً للمعايير الدولية بما يضمن الارتقاء المستمر بجودة التعليم». وكان الهدف الرئيس من إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أن تكون إحدى الركائز الرئيسة لخطة قومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها «الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التى تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين

---

[1] نُشر المقال بصحيفة الوطن في 21 يونيو 2016

جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً»، حسب ما جاء في الموقع الرسمي للهيئة على الإنترنت.

ولكن المشكلة أن منظومة التعليم في مصر، خاصة منظومة التعليم الجامعي والعالي، قد أُسست على خلاف مفاهيم ومقومات ضمان الجودة ودون الأخذ في الاعتبار مسألة وجود هيئة خارجية (وطنية أو أجنبية) لتقييم الجامعات والتأكد من استيفائها الشروط والمقومات الواجب توافرها في الجامعات الجديرة بالحصول على الاعتماد، ومن ثم تأكيد جدارتها بالاستمرار في دورها التعليمي والبحثي والتنمية المعرفية، كل ذلك بالتوافق مع احتياجات المجتمع وبمواكبة التطور العلمي والمعرفي ومستجدات تقنيات التعليم في العالم.

ومن أسف أن جهود تطوير التعليم الجامعي والعالي فيما عدا إنشاء هيئة ضمان الجودة قد انحصرت في مجرد إجراء تعديلات متعددة على قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ثم إصدار قانون الجامعات الخاصة رقم 101 لسنة 1992 والقانون رقم 12 لسنة 2009 المتعلق بالجامعات الخاصة والأهلية، ثم محاولات متكررة لإصدار قانون جديد لم تكلل بالنجاح عبر السنوات حتى اليوم!

إن محاولات تطوير التعليم الجامعي تتطلب أكثر من مجرد إصدار قانون جديد، بل من المتعارف عليه علمياً أن تبدأ في الأساس بتقييم شامل للمؤسسات التعليمية ونظم التعليم والبرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات وتكوين هيئات التدريس والبحث العلمي، ومستوى كفاءة القيادات الأكاديمية والإدارية ومعايير اختيارهم، والهيكل الطلابي ومعايير قبول الطلاب وأساليب التعليم والتقويم، ثم نوعية مخرجات المنظومة الجامعية. وبعد ذلك تتم إعادة هيكلة شاملة للنظام التعليمي ومؤسساته جميعاً، بدءاً من قمة النظام ممثلاً في وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات وصولاً إلى الجامعات ذاتها!

ومن المهم أن يتم تطوير الجامعات المصرية للوفاء بالالتزام الدستوري في الأساس بتضمين مفاهيم ومقومات جودة التعليم في صلب عملية إعادة هيكلة المنظومة الجامعية. وبهذا المنطق تصبح مقومات الجودة والاعتماد مكوناً أساسياً في المنظومة وليس إضافة لمنظومة تم تشكيلها في غياب تلك المقومات.

وتبدو المشكلة في الأساس أن المنظومة الجامعية تسير في طريق منفصل عن طريق الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التى تتحمل مسئولية نشر مفاهيم ومقومات الجودة ومطالب التأهل للاعتماد وضمان وجودها في المنظومة الجامعية. وعلى سبيل التحديد فإن إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية وفروعها، وتحديد أرقام المقبولين في الجامعات ومعايير قبولهم وغيرها من القرارات المصيرية تنفرد بها وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات ولجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وذلك بعيداً عن التنسيق الواجب مع الهيئة المعنية بضمان جودة التعليم! ومن أسف أن هذين الطريقين لا يلتقيان!! ومن المؤكد أن تحقيق الالتزام الدستوري بمراعاة مستويات الجودة العالمية في المنظومة المصرية للتعليم، وبخاصة التعليم الجامعي، يحتم أن يلتقي الطريقان!

إن تنفيذ الالتزام الدستوري بتوفير التعليم وفق مستويات الجودة العالمية يقتضي إنشاء «هيئة وطنية للتعليم» هيئة مستقلة تتبع مجلس النواب ويصدر بها قانون خاص، وتضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية والتنمية المعرفية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، كما تضم رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم. وتهتم الهيئة الوطنية للتعليم بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسة التى توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقييم مخرجاته، وتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته

المتعددة (التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي)، ومجالاته التخصصية (تعليم عام، تعليم تقني). كذلك تهتم بوضع المعايير الرئيسة للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسة، ووضع معايير وتقنيات تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد. على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية في استفتاء شعبي حقيقي، ثم يجرى توثيقها في مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل.

وفى ذات السياق، يصبح وجود وزارة للتعليم العالي أمراً لا لزوم له ويمكن إدماجها مع وزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة تُعنى بقضايا التعليم والتثقيف والتنمية المعرفية على المستوى الوطني والاستراتيجي، وفى هذا الإطار يتحول المجلس الأعلى للجامعات المصرية الحكومية والخاصة والأهلية، برئاسة يتداولها رؤساء الجامعات أنفسهم، إلى هيئة للتنسيق بين الجامعات وتنمية أشكال التعاون والتكامل فيما بينها، ودعم جهود تطويرها وتحقيق انطلاقها إلى المجال الدولي والمنافسة على مراكز متقدمة في تصنيفات الجامعات الأفضل في العالم، دون أن يكون سلطة فوق الجامعات.

ثم يكتمل مشروع تطوير المنظومة التعليمية لتفعيل الالتزام الدستوري بإصدار قانون شامل للتعليم، بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم، يترجم مبادئ وأسس وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم ويحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التى تضمّنتها وثيقة الاستراتيجية.

وإذا كانت الجامعات تفتقر إلى مقومات الجودة، فإن المعاهد العليا تمثل كارثة في النظام التعليمي بكل المقاييس. ولك الله يا مصر

المقال الثاني

تعليم جامعي منجمد.. وتقرير دولي مهمل[2]!!

مع ازدياد الشكوى العامة من تدني مستوى التعليم الجامعي وتجمده في قوالب قديمة عفا عليها الزمن، نجد أن وزارة التعليم العالي- والدولة عموما – تمضي على ذات النهج في تأكيد بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المتضرر السفر إلى أي دولة متقدمة ليحصل منها على تعليم جامعي يواكب العصر والتقنية والثورة المعرفية الهادرة في كل مكان إلا في المحروسة!

ولقد استشعر أحد وزراء التعليم العالي في عام 2008 أهمية البحث لدى الخبراء في العالم عن علاج لمشكلات وزارته، فطلب من البنك الدولي ومن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تكوين فريق من الخبراء الدوليين في شئون التعليم وتطوير الجامعات لمراجعة "السياسات الوطنية للتعليم العالي في مصر". وقد حدد المسئول عن التعليم العالي المصري – كما وصفه التقرير – منذ البداية عدة مجالات تثير القلق وتسترعي الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي المصري في مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ومدى التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهنيين، وفعالية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، ودور كل من مقدمي التعليم العالي العام والخاص، ومكانة البحث العلمي في نظام التعليم العالي، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالي المصري، ومدى جودة توجيهها وفعاليتها،

---

[2] نُشر المقال بصحيفة الوطن في 26 يوليو 2016

وقد دعي المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي في مصر والمسائل المتصلة بتطويره في المستقبل.

ورغم أن كل تلك التساؤلات يعلم الإجابة الدقيقة والصريحة خبراء وأساتذة الجامعات المصريين، إلا أنه كان لا بأس من استطلاع الخبرة الدولية وتحمل مصر جانبا من تكلفة تلك الدراسة.

وتم تشكيل الفريق وكان من أعضاءه مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة التعليم العالي المصرية، التي قدمت للفريق التقرير الذي كانت قد أعدته الوحدة في عام 2008 بعنوان:" التعليم العالي في مصر :تقرير معلومات أساسية" .

وبرغم أن مصر هي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين في شهر أكتوبر 2008، ورغم توالي أحد عشر وزيراً على وزارة التعليم العالي – منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم-، فلا يزال التقرير مهملاً في أضابير الحكومة، وللعلم هذا التقرير موجود منذ 2010 على بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الرابط

http://higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/publishings.aspx

ولا تزال جهود تطوير التعليم العالي والجامعات منحصرة في محاولات كل وزير للتعليم العالي أن يُصدر قانون جديد لتنظيم الجامعات، ولا تزال الجامعات والمعاهد العليا المصرية على حالها من التخلف والتقليدية والابتعاد عن أي مظاهر للتطور أو التقدم.

وقد صدر تقرير المنظمتين الدولتين في 2010 بعنوان "مراجعات سياسات التعليم الوطنية. التعليم العالي في مصر"، احتوى بكل الوضوح على توصيف لواقع التعليم العالي [الجامعي] والتحديات التي تواجهه وأسس ومحاور إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم العالي في مصر. وجاء فيه: "إن نظام التعليم العالي المصري لا يخدم جيدا الاحتياجات الراهنة، وإنْ لم يحدث إصلاح واسع النطاق فسوف يحول دون التقدم

الاقتصادي والاجتماعي في مصر. وقد أجرت الحكومة المصرية، من أجل بناء الوطن وتحديثه، إصلاحات كبرى بينما يظل نظام التعليم العالي في حاجة إلى إعادة بناء في هذا السياق .ولا يزال إنتاجه موجها إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلي منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان. وثمة حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم العالي المصري .وتنشأ هذه الحتمية عن ضغوط تنشأ عن حاجة مصر إلى تحسين قدرات التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حيث تكثف بلدان أخرى استثمارات في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب، والحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات في فرص التعليم . كما أن هناك ضرورة لتطوير التعليم العالي بسبب قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، ورداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، والقصور واختلالات التوازن في نوعيات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل، وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والروابط مع نظم الابتكار الوطنية.

وشدد التقرير على حتمية إجراءات حاسمة لتحسين الاتساق على صعيد السياسات، والاستجابة المؤسسية، وفعالية تكاليف النظام وبصفة خاصة، وثمة ضرورة إلى توجيه ما يتخذ من إجراءات نحو الحد من الجمود الهيكلي في نظام التعليم العالي وتحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطني. وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب، وزيادة قدرة ومرونة مؤسسات التعليم العالي في ظل نظام أكثر تنوعاً، تحسين توافر المعلومات لتوجيه الطلاب في اختياراتهم، وتمويل النظام بأسلوب يتسم بمزيد من العدالة والكفاءة وبطريقة قابلة للدوام.

وكان من أهم توصيات التقرير تغيير أسلوب التنسيق المركزي كطريق وحيد لالتحاق الطلاب بالجامعات اعتماداً على مجموع الثانوية العامة، وضرورة اتباع نظم أخرى كتنظيم اختبارات تكشف عن قدرات ورغبات الطلاب. كذلك أوصى التقرير بإعادة

هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيد من الحرية والاستقلال في إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له سلطة الإشراف على شؤونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

كما اقترح التقرير النظر في إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي .ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا في تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي في مصر، التي تغطي كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية :المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة، وأن تدمج في المجلس الأعلى الجديد الوظائف التي يمارسها حاليا المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل في المؤسسات.

كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم

العالي والتوجه إلى استراتيجية للتدويل يتم بمقتضاها التفاعل الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي المصرية مع محيطها الدولي.

ولكل من يريد الاطلاع على ذلك التقرير يمكن الدخول على الرابط التالي:
https://www.oecd.org/edu/skills-beyond-school/44913775.pdf

المقال الثالث

تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر![3]

مرت مصر خلال سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011 بفترة من الجمود والانحدار طالت مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع جميعاً، وأصبح الركود وعدم الحركة عنواناً للدولة بدعوى الاستقرار، وطالت حالة الجمود الجامعات المصرية الحكومية وبدايات الجامعات الخاصة!

وعلى الرغم مما أحدثته ثورة 25 يناير من حراك وتغيرات طالت مختلف جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة سلباً وإيجاباً، كما كانت لها تأثيراتها على هيكل القيم الوطنية ونسق العلاقات المجتمعية، إلا أن تلك الحركة لم تصل إلى جامعات مصر بإيجابياتها، ولم تتحسن أوضاعها، بل ازدادت سوءاً ولم تنعكس عليها أهداف الثورة، ولم تستفد من الثورة العلمية والطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والثورة الهائلة في مجالات الاتصالات والطفرات الهائلة ولا استفادت من بزوغ تقنية المعلومات بكل ما تعنيه من إمكانيات وآفاق لا محدودة.

ومن أسف فقد تعاظم تغيير نظرة المصريين إلى التعليم الجامعي من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين في وظيفة أو أداة للبحث عن عمل خارج البلاد. وازدادت عزلة الجامعات عن المجتمع

[3] نُشر هذا المقال بصحيفة الوطن في 13 سبتمبر 2016

المحلى، وتصاعدت حدة الفجوة بين ما تقدمه من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

ويعتبر تدنى مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي هو أحد أبرز مظاهر عدم قدرة الجامعات الحالية على الوفاء بمسئولياتها بمستوى الجودة والجدية المأمول، فضلاً عن الفقر في البنية البحثية والإنجازات العلمية. كما تعاني الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من مشكلات تقلل فعالياتها وقدراتها على المنافسة والصمود في زمن العولمة وتقنيات المعلومات والاتصالات، أهمها الانحصار في الحيز المحلى بدرجة واضحة وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية) سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل. كذلك البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية. كذلك تعاني الجامعات المصرية من الميل الواضح إلى التنميط في النظم والمناهج والأساليب وتقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي وتضاؤل المشاركة في جهود التطوير والابتكار، فضلاً عن النمطية في التنظيمات والقواعد الحاكمة مما يفقدها فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأي منها. وأخيراً وليس آخراً، غياب نظم وآليات فعالة لتقويم أداء الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث لا تأثير لعوامل السوق وآراء المستخدمين لخريجيها أو لمخرجاتها البحثية والمعرفية على ما يمكن أن تحصل عليه من الموارد.

كذلك تتمثل المشكلات والتهديدات الذاتية لمنظومة التعليم الجامعي في تجمد هياكل الجامعات المصرية وأسس تنظيمها، وتضخم أعداد الطلاب والتوسع في إنشاء الكليات دون إعداد سابق، واستمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب،

وتضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار في إعدادهم داخل ذات الجامعات التى حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى مما يضعف المستوى العام لقدراتهم ويحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة ويحد من فرص التطوير والتجديد في قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعي، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية، ثم تقليدية أعمال اختبار وتقويم الطلاب وإثقالها بالأعداد المتزايدة منهم. كل تلك السلبيات أنتجت حالة من التدني في التقييمات العالمية للجامعات المصرية.

وبرغم كل تلك الإشكاليات التى تعترض مسيرة الجامعات المصرية، لا تزال تتوفر فرص جيدة وإمكانيات يمكن استثمارها لإحداث نقلة نوعية في كفاءتها وفاعليتها تتمثل في الطلب المتزايد على التعليم الجامعي في ضوء الزيادة المستمرة في أعداد السكان وارتباط التعليم الجامعي في منظومة القيم المصرية بقضية الحراك الاجتماعي والتقدم إلى مستويات أعلى، واتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجي الجامعات وارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة لخريجي بعض التخصصات الحديثة والدارسين بلغة أجنبية. كما تتوفر إمكانيات تقنية متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات مما يسمح للجامعات بالأخذ بأنماط وتقنيات تعليمية متطورة، وتوفر فرص الاتصال بالعالم الخارجي والتعامل مع المؤسسات التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة، كما تتيح تلك التقنيات فرصاً للتوسع في التعليم بالخروج إلى مختلف مناطق مصر باستخدام أنماط التعليم من بعد وبما يحقق مزيداً من ارتباط التعليم الجامعي بالبيئة.

ولكي تتمكن الجامعات المصرية من تعويض ما فاتها وتعيش عصر التميز والمنافسة والثورة المعرفية وتتعامل مع مفرداته واستيعاب تقنياته، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون تقوم على أساس

تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي في مصر لتكون نقطة تنطلق منها برامج تطوير الجامعات المختلفة في ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية. ونقترح إنشاء «الهيئة الوطنية للتعليم» وهي هيئة مستقلة يصدر بها قانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شئون التعليم وتعتبر في حكم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية التى نص عليها الدستور، تختص بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم الجامعي وما قبل الجامعي والمبادئ الرئيسة التى توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته.

إن أساس تطوير الجامعات المصرية يتركز في مبدأ الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعات، وتفعيل دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مع تطوير أسلوب التمويل للجامعات الحكومية إلى نظام للدعم لسد العجز بين إيراداتها ونفقاتها وتحديد مدى يتضاءل خلاله ذلك الدعم إلى أن ينتهى، وتوحيد المجلسين الأعلى للجامعات في مجلس واحد يضم رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية مع اختيار رئيسه بالتناوب من بينهم وتطوير قانون موحد للجامعات يحدد المبادئ والقواعد العامة مع ترك التفصيلات للوائح داخلية تضعها كل جامعة بذاتها في إطار القانون الموحد.

كما يجب مطالبة الجامعات كشرط لاعتمادها بضرورة تفعيل خطة للتطوير العلمي والتقني وإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمى القدرات الفكرية للطلاب. كذلك تطالب كل الجامعات بتفعيل خطط لتنمية القيادات الإدارية وتدريبهم على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.

وسيكون ضرورياً استكمال العناصر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي ومن أهمها تصميم خطة وطنية لتأكيد الجودة في الجامعات وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة في كافة المستويات والأصعدة في مجالات المنظومة الجامعية، وتطوير نظم الاعتماد والترخيص ومنح الشهادات الدالة على التأهيل.

إن الجامعات المصرية جميعها حكومية وخاصة وأهلية في موقف لا يرقى إلى التطورات الإقليمية والعالمية في نظم ومستويات الجامعات الحديثة الآخذة المتفوقة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية المعرفية وخدمات المجتمع، مما يجعل التطوير مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع من أجل تقدم مصر.

المقال الرابع

طريق الجامعات المصرية إلى التميز والعالمي[4]!

بعد أقل من أسبوع تستقبل جامعات مصر آلاف الطلاب في بداية عام جامعي جديد، فهل هناك ما يبشر باختلاف هذا العام الدراسي الجديد عن الأعوام الماضية ويعطى الأمل في مستويات أفضل من التعليم ومن ثم قدرات ومهارات أعلى للخريجين تمنحهم فرصاً أكبر في أسواق العمل المحلية والإقليمية ولا أقول الأسواق العالمية! وهل نتوقع في العام الجامعي الجديد تطويراً للبرامج الأكاديمية والتقنيات التعليمية مختلفة عما سارت عليه جامعاتنا منذ سنوات؟ وهل تتحسن مراكز بعض جامعاتنا العتيدة في قوائم التصنيف لأفضل الجامعات في العالم، وذلك فضلاً عن نجاحها في الحصول على الاعتماد لبعض كلياتها ولا أقول جميعها؟ وهل نتوقع إسهامات بحثية وإنجازات معرفية تُمكن جامعاتنا من المساهمة بقدر معقول في علاج بعض المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والصحية التى تعاني منها مصر؟

---

[4] نُشر المقال بصحيفة الوطن في 20 سبتمبر 2016

وفى ضوء واقع الجامعات المصرية التى عرضنا لجوانب منه في مقال الأسبوع الماضي، ستكون الإجابة بالنفي عن أغلب الأسئلة السابقة، ذلك أن النظام الجامعي في مصر لا يدفع الجامعات الحكومية والخاصة إلى خوض غمار التطوير والتحديث إلا من رحم ربى! ومن ملامح ذلك الواقع الذي تعيشه الجامعات المصرية افتقاد مقومات جودة التعليم الحقيقية وانحصارها في استيفاء مطالب ورقية للهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، الأمر الذي يفسر قلة عدد الكليات الجامعية التى تمكنت من الحصول على اعتماد الهيئة، واقتصار الاهتمام بقضية جودة التعليم على إنشاء مراكز ولجان للجودة دون تفعيل حقيقي وصرف مكافآت الجودة!

ومن المفترض أن تهتم الجامعات بملاحقة التطورات الحديثة في التقنيات التعليمية، مما يجعل الجودة أمراً محتماً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التى تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافي، ومع اشتداد الضغوط التنافسية وحدة الصراع بين الجامعات لاجتذاب أعضاء هيئات التدريس المتفوقين يجعل الاهتمام بالجودة من عوامل الجذب ذات التأثير الواضح، ومن أسف أن تقييد الجامعات المصرية الحكومية والخاصة على السواء بنظام مكتب التنسيق وترشيح الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة لدخول الجامعات بحسب المجموع الحاصل عليه الطالب يحرم الجامعات المصرية من التنافس وتعميق نظم الجودة لاجتذاب الطلاب الأفضل، من جانب آخر فإن ارتباط عملية الاعتماد **Accreditation** للجامعات يحتم عليها الالتزام بنظم ومفاهيم إدارة الجودة وتطبيقاتها في جميع مجالات العمل التعليمي والإداري، وفى كثير من دول العالم المتقدم يتوقف حصولها على دعم مالي من الحكومة على درجة التزامها بمعايير الجودة.

ومما يساعد على إقبال الجامعات لتطبيق نظم وقواعد الجودة وضوح الأضرار الناشئة عن افتقادها، حيث يفقد المتخرجون فيها القدرة على التنافس في سوق العمل، إذ يبحث أصحاب الأعمال عن الخريجين من الجامعات المشهود لها بالجودة،

وبالإضافة إلى توفير مقومات جودة التعليم والحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أو من منظمة دولية معتبرة ومعترف بها في مصر، فإن جامعات مصر أمامها طريق شاق للوصول إلى التميز والعالمية، وهما شرطان أساسيان لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات الأفضل، وتأتى تنمية وتفعيل القدرة المؤسسية باعتبارها الخطوة الأولى لتصبح الجامعة قادرة على تقديم وتطوير الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية التى قامت من أجلها بالكفاءة والتميز اللذين يتيحان لها التفوق والمنافسة على مراكز أفضل في قوائم أفضل جامعات العالم، وتتركز مقومات القدرة المؤسسية في وجود نظام للتخطيط الاستراتيجي بالجامعة، هيكل تنظيمي فعال، ونظم وإجراءات عمل تستخدم التقنيات الحديثة، هيكل بشرى يتصف بالكفاءة والرغبة في الإنجاز يضم أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة والإداريين والفنيين، فضلاً عن فاعلية المجالس الجامعية وقدرتها على الحركة والتطوير المستمر، وتكون القيادات الجامعية الفاعلة ذات الرؤية عنصراً رئيسياً في بناء الجامعة، وتلك قضية مهمة، إذ تنفرد السلطة التنفيذية في الدولة باختيار تلك القيادات، والمطلوب اتباع النظم والأساليب المعمول بها في جامعات العالم المتقدم التى تقوم على أساس تشكيل لجان اختيار محايدة تفحص مؤهلات المتقدمين لشغل وظائف رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والمراكز البحثية دون اشتراط أن يكون المتقدمون من ذات الجامعة، وتكون سلطة اختيار وكلاء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية لمجلس الجامعة، ويا حبذا لو تم تشكيل مجلس للأمناء بكل جامعة تعرض لجنة الاختيار توصياتها عليه لاتخاذ القرار، وفى غيبة تلك المجالس تعرض توصيات لجان الاختيار على السلطة التنفيذية المختصة إلى حين تطوير النظام الجامعي من أساسه!

كما يكون نجاح الجامعة في إنجاز مهمتها بتقديم خدمة تعليمية ترتفع بقدرات ومهارات طلابها وتوفير البرامج الأكاديمية المتفوقة وأساليب وتقنيات التعليم

المتميزة، والمعلمين الأكفاء ذوي المعرفة، والمساعدات المادية والتقنية الحديثة لمساندة العلمية التعليمية وبالأساس تكون المكتبات وقواعد المعلومات وبنوك المعرفة في مقدمة الاهتمامات.

وتثير قضية نظام القبول في الجامعات المصرية على أساس معيار وحيد هو درجة النجاح في الثانوية العامة أمراً في غاية الخطورة على مستقبلها وإمكانيات وصولها إلى درجات متقدمة بين جامعات العالم، إذ تكون الجامعات غير قادرة على السيطرة على مستويات كفاءة وقدرات الملتحقين بها والكليات التى يتم قبولهم بها، إن الجامعات في العالم المتقدم تهتم بوضع سياسات واضحة لقبول الطلاب بكلياتها المختلفة تتفق ورسالتها ورؤيتها الاستراتيجية والأهداف والغايات التى تستهدفها، وتعمل على تطبيقها وتصميم نظام لمراجعة تلك السياسات وما قد تصادفه من مشكلات في التطبيق، أو ما قد ينشأ من متغيرات تجعل تطوير تلك السياسات لازماً، وفى ظل التوجه العولمي، وأخذاً في الاعتبار أهمية وجود نسبة معتبرة من الطلاب من دول أخرى، تضع الجامعة نظاماً لاستقطاب الطلاب الوافدين، وتعمل على تيسير إجراءات تقدمهم واختيار الأفضل من بينهم، ويكون على الجامعة الراغبة في التفوق العالمي الأخذ بأنماط التعليم المتجددة، ومنها التعليم من بعد والتعليم الإلكتروني، وأخيراً يكون تطوير نظم تقويم الطلاب من أساسيات زيادة الفاعلية التعليمية، وذلك بتطبيق نظام للتقويم المتكامل للطلاب لا يستند فقط إلى اختبارات نهاية الفصل الدراسي، بل يشمل كافة الفعاليات التى يشارك فيها الطلاب على مدى الفصل الدراسي، والتأكيد على ضرورة توافق أساليب التقويم مع محتويات المقررات المعلنة، التى تم تدريسها، فضلاً عن المساحة المعرفية التى يفترض أن ينميها الطلاب بجهودهم في التعلم الذاتي.

كما يجب على الجامعات المصرية تعميق الأنشطة البحثية والمعرفية تهدف إلى استثمار طاقات أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوث علمية تستهدف استكمال

متطلبات تنمية المصادر المعرفية وتطوير البرامج التعليمية من جانب، والمساهمة في تنمية المعرفة الإنسانية والوصول إلى مصاف الجامعات البحثية، وتسعى الجامعة إلى زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تنفيذ الخطط البحثية، وحفزهم لنشر بحوثهم العلمية في المجلات والدوريات المتخصصة محلياً ودولياً ذات التأثير المرتفع High Impact Factor ، كذلك تهتم الجامعات بتنظيم ندوات وورش عمل ومؤتمرات لمناقشة قضايا علمية ومجتمعية ذات أهمية. وتحتل الدراسات العليا مكاناً معتبراً في الجامعات الساعية إلى التميز والتفوق العالمي فضلاً عن السبق بين الجامعات الوطنية.

تلك بعض علامات على طريق التميز الجامعي نرجو أن توفق جامعاتنا في الأخذ بها!!

والآن إلى

الفصل الرابع

من تقرير البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي –

عن تسيير النظام والحوكمة المؤسسية [وقضية استقلال الجامعات]

يحدد هذا الفصل النماذج الموجودة في مصر لتسيير نظام التعليم العالي، ونماذج التنظيم الداخلي لمختلف مؤسسات التعليم العالي في سياق التطورات الدولية في مجال إصلاح القطاع العام. ويبحث الحاجة إلى إيجاد توازنات جديدة بين توجيهات الحكومة، والسلطة التقديرية للمؤسسات، والآليات المستندة إلى السوق في الإطار المتطور لسياسات التعليم العالي في مصر. ويقترح توجيهات لإصلاح أطر تسيير النظام والحوكمة المؤسسية.

مقدمة

يتضح من الفصول السابقة أن مصر حققت قدرة تنافسية إقليمية وعالمية، وسوف تحتاج إلى النهوض باستراتيجية طويلة الأجل ومتدرجة لزيادة جودة مواردها البشرية

وقدرتها على البحث والابتكار. ولتحقيق هذه الأهداف، سيكون لزاماً على مصر أن تجري تحولاً في هيكل وأداء واستجابة وتمويل نظام التعليم العالي فيها .ويوجد في مصر توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى إطار تنظيمي جديد للنظام .وقد أكد على هذه الضرورة إعلان العمل الصادر عن المؤتمر الوطني لإصلاح التعليم العالي الذي عقد في فبراير 2000، والذي أقره رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والذي شددت عليه مرارا وتكرارا بيانات الحكومة المتعلقة بالسياسات، واعتبرته الاستعراضات الخارجية للسياسات واحدة من الأولويات.

ومصر تشارك في مبادرة الحكم الرشيد من أجل التنمية في الدول العربية التي تدعمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد نشأ هذا النهج أثناء السعي إلى تحديد سير العمل الفعال في القطاع العام فضلا عن العلاقات بين الحكومات والمواطنين والبرلمانيين. ويشتمل النهج على برنامج سياساتي واسع النطاق لزيادة شفافية الحكومات ومساءلتها ومسؤوليتها وكفاءتها ومشاركتها.

وتركز إصلاحات محددة على خفض الأعباء الإدارية بالأخذ بالتعيين والترقية استناداً إلى الجدارة، ومنع الفساد، وتقديم الخدمات الإدارية على شبكة الإنترنت. وتؤثر هذه التغيرات على مجالات حيوية لإصلاح التعليم العالي، تشمل التخطيط الاستراتيجي، والموازنة، وتخصيص الموارد، والتوظيف في القطاع العام (2005). وتتطلب مواصلة الإصلاح تضافر الجهود في ثلاث مجالات:

1. استحداث قدرات جديدة

تتيح للدولة المصرية توجيه التحسينات المراد إدخالها على نظام التعليم العالي والتأثير عليها وتنسيقها،

(ب) استحداث قدرات جديدة

تتيح لمؤسسات التعليم العالي التمركز على الصعيد الاستراتيجي، والمشاركة بمزيد من الإدراك في مجتمعاتها، وإدارة أنفسها بمزيد من الكفاءة التكاليفية،

(ج) إقامة علاقات جديدة

بين الدولة والمؤسسات داخل بيئة العمل الأكثر تنافسية.

إطار السياسات

هناك قوى تشكل نظم التعليم العالي المعاصرة وأداءها:

(أ) معايير المجتمع الأكاديمي،

(ب) سلطات الدولة،

(ج) أسلوب عمل قوى السوق عن طريق الطلب على الطلاب،

(د) الطلب على عمالة الخريجين، والمنافسة بين مقدمي خدمات التعليم العالي.

وكما نوقش ذلك في الفصول السابقة، وسيناقَش بصفة خاصة في الفصل الخامس، يتزايد عمل هذه القوى في بيئة تكتسب الطابع الدولي. ويوجد في بلدان عديدة تقليد قوي وجدير بالفخر يتمثل في تقرير المصير الأكاديمي. ويفسح هذا التقليد، في أحسن حالاته، المجال من خلال التحقيقات العلمية والنقد لفهم طبيعة الأشياء بعيداً عن مظهرها أو ادعاءاتها الكاذبة.

وقد قامت مجتمعات عديدة، تقديراً منها لقيمة النهوض بالمعرفة على المدى البعيد، بمنح المؤسسات الأكاديمية، ولا سيما الجامعات، استثناءات خاصة في تنظيمها ("استقلال الجامعة") وتسيير أعمالها ("الحرية الأكاديمية"). ويمكن أن يؤدي هذا التقليد، في أسوأ حالاته، إلى الانعزال عن المجتمع الأوسع نطاقاً الذي يدعم الوسط الأكاديمي، وإلى الحماية الذاتية المرجعية التي لا يمكن تبريرها أمام المعياريين المجتمعيين المتمثلين في الكفاءة والفعالية. وإن لم تخضع المعايير الأكاديمية القوية للتقييم فقد تؤدي أيضا إلى فقدان التنوع وإهدار الموارد داخل

النظام الوطني، حيث إن الإعلاء من شأن المكانة يحفز محاكاة نموذج تنظيم البحث الجامعي. ١

ويمكن أن تكون ضغوط الأسواق وأشباه الأسواق في التعليم العالي دوافع قوية للابتكار والكفاءة. وبإمكانها أن توسع نطاق الخيارات المتاحة أمام الطلاب عن طريق الانفتاح على مزيد من التنوع في مقدمي الخدمات التعليمية الذين يعرضون سبلا ووسائل للتعلم في أماكن وأوقات مختلفة وبأسعار مختلفة. كما أن النظام الأكثر استجابة للوفاء بتنوع الطلب على الطلاب، مع ثبات العوامل الأخرى، يقدم بدوره مساهمة أكثر دينامية عن طريق إنتاج الخريجين للوفاء بمتطلبات سوق العمل في البلد.

ولعدة بلدان، من بينها مص، تقاليد تنهج التسيير المركزي القوي للتعليم العالي عبر مرورها بمرحلة المجتمعات التي تتمركز فيها السلطة في أيدي الدولة. وقد نشأت أشكال التسيير في سياق تغلب عليه وحدة التوقعات من التعليم العالي وهيمنة الأنواع والأدوار المؤسسية. وفي حالات عديدة، مع اتساع حجم النظام، تنمو

آليات التسيير، فتكثر وتتداخل بلا ترابط عبر مختلف الوزارات والهيئات، وتصبح مثقلة بالأعباء. وفي حين أن تدابير المراقبة قد تُخمد روح المبادرة المؤسسية، فإنها لا تواكب الطبيعة المتغيرة للنظام وأصبحت وسيلة ضعيفة لتحقيق عائدات متسقة للحكومة.

ويمكن لدوافع نظم التعليم العالي المتعلقة بكل من السوق والدولة أن تؤدي إلى أمة تفقد بعضا من القيمة التي تضيفها مؤسسات التعليم العالي إلى المجتمع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحدث خسارة لمجالات المنح الدراسية التي لا تقدرها سلطات الدولة حق قدرها أو التي قد يقل طلب الدارسين عليها أو يتأرجحون بشأنها بحيث تتهدد قدراتها على الاستمرار. وعلاوة على ذلك، فالنظام المدفوع بشدة

برغبات الطلاب قد يؤدي إلى فجوات في مخرجات الخريجين للوفاء بمتطلبات سوق العمل.

ويمكن أن تؤدي الضغوط التنافسية إلى خفض للتكاليف ينال من جودة التعليم.

ويمكن لظروف معينة مرتبطة بتمويل البحوث من المصادر الحكومة والتجاري على حد سواء أن تقوض النزاهة العلمية أو تحدث تضييقا للنهج وتقصيرا لأجله. وفي البلدان التي اضطلعت فيها الجامعات ولا تزال تضطلع بدور في إشاعة الديمقراطية في المجتمع، يمكن أن تثير التطورات المعاصرة أسئلة جوهرية بشأن السبب المنطقي من وجود المؤسسات:

- تشكل حرية الاستفسار والحوار والحديث بصراحة أمام السلطة، وسواء كانت سلطة الحكومة أن سلطة من يمولون الجامعة، أو أولئك الذين يديرونها، مسألة حيوية لنشاط الجامعة وفائدتها للمجتمع. ومن الأهمية بمكان أن يفهم رؤساء الجامعات ومجالس إدارة الجامعات هذا المصدر الأساسي من مصادر قوة المؤسسات، وأن يثابروا على دعمه، وأن يتحلوا بالقوة في الذود عنه، وألا يغريهم زيف الغلبة الإدارية: فالأشياء التي تجعل الإدارة صعبة يتعين إزالتها أو إصلاحها. فالجامعة التي تسهل إدارتها ليست بجامعة على الإطلاق.
- وبينما يجب أن تؤدي قوى السوق دورا قويا، فلا يمكن تركها وحدها لدفع نظامٍ للتعليم العالي يساهم مساهمة كاملة في مجتمعه. وعلى الحكومة دور ضروري، كدورها في ضمان العدالة وفرص الوصول، والحفاظ على الجودة والمعايير، ولكن هذا الدور لا بد من أن يمكَّن للاستجابة والنزاهة لا أن يقلل منهما. وفي السياق المعاصر، يرتبط تسيير التعليم العالي بالقيادة وبتنسيق نظام أكثر انفتاحا يتضمن شبكة أكثر تنوعا من المؤسسات الحكومية والخاصة، وتنوعاً أكبر من الطلاب، وتفاعلات مؤسسية مع نطاق أوسع من أعضاء المجتمع يشمل الشركات والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق الواسع، لا يقتصر الهدف

على التسيير للوفاء بأولويات الحكومة، وإنما يشمل أيضا التسيير الرامي إلى الاستجابة للمصلحة العامة الأوسع نطاقا والأطول أجلا.

وثمة تحد تواجهه مص،

كما تواجهه بلدان عديدة، يتمثل في التحول من السياسات والهياكل المصممة في عهد سابق لمراقبة العلاقات بين الدولة والمؤسسات، إلى سياسة وهيكل مصممين لتحقيق العائدات المطلوبة في بيئة معاصرة أكثر تنوعا وديناميةً.

ومن المهم أيضا أن تشكل القيم الأكاديمية جزءا من استراتيجية التسيير للبلد، إلا إذا كانت تغلب عليها تماما أغراض كبرى. وثمة عدة خيارات متاحة لتحقيق هذه الغاية، مثل إدماج أصحاب الرأي السديد وخبرة التعليم العالي في الهيئات المركزية المقدمة للمشورة والمعنية بالتنسيق في مجال التعليم العالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فأثناء الترويج للوسائل المؤسسية الداخلية المؤدية إلى التنظيم في إطار هذه القيم، لا بد من التحول من أشكال المزاملة الجماعية القديمة والموجهة نحو الداخل والمنغلقة إلى الإدارة التي تتسم بمزيد من الحرفية والمساءلة. ويتمثل الخيار الرئيسي لتحقيق هذا الغرض في إدماج أعضاء خارجيين في مجالس إدارة المؤسسات، مع اختلافات في هذا الخيار تعكس اختلاف التوازنات بين الأعضاء الداخليين والخارجيين، ومصدر التعيينات الخارجية.

تسيير النظام

ينطوي التسيير على الوسائل التي تشجع من خلالها الحكومات المكونات المؤسسية للنظام الوطني على العمل على ربط التعليم العالي بالأهداف الاستراتيجية للبلد. وتكون محفزات التسيير إما مباشرة أو غير مباشرة، وقد تتضمن آليات تنظيمية، وهيكلية، ومالية، وتعاقدية، وتنافسية. ويعكس التوازن بين الوسائل المباشرة وغير المباشرة عادةً مدى نضج الاقتصاد السياسي للبلد، وقوة مؤسسات التعليم العالي به، ومدى توافق القيم المؤسسية والحكومية.

ويُعرف التسيير بأنه "الأدوات والترتيبات المؤسسية الخارجية التي تسعى إلى حوكمة السلوكيات التنظيمية والأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي" ويفترض المصطلح دورا للدولة أقل تدخلاً وأكثر تيسيراً، تحدد من خلاله

الدولة الأهداف الوطنية، وتضع هيكل المحفزات، وتستخدم طائفة من الأدوات للتأثير على السلوك المؤسسي وأدائه، وترصد العوائد. ويمكن أن يكون استخدام السياسات ومتابعة كفاءتها في متناول الحكومة، مثلما هو الحال من خلال وجود "هيئة عازلة" كتلك الموجودة في مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا.

وترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن البلدان تحتاج إلى إحلال التوازن في استخدامها لأدوات التسيير من أجل التعليم التالي للمرحلة الثانوية، سواء من خلال التوجيهات والمحفزات الحكومية، أو من خلال التنافس واختيار الطلاب:

تتضمن الوسائل الممكنة لبلوغ هذين الهدفين (الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية- الاقتصادية الوطنية، وتعزيز الاستقلال المؤسسي) ورفع العائدات إلى المستوى الأمثل في مجالات الجودة والكفاءة واستجابة النظام، على سبيل المثال، أدوات مثل عقود الأداء أو التمويل المتصل بالأداء، وجمع ونشر معلومات أكثر وأفضل لمتابعة النظام، وتطوير السياسات، وتقديم المعلومات إلى أصحاب المصلحة...

واعتمادا على الظروف الوطنية، قد ترغب الحكومات في تقييم كيفية استخدام التنافس المؤسسي واختيار الطلاب من المنظور الاستراتيجي وسيلةً لتحقيق مستوى أقوى من الأداء عبر نظامها للتعليم التالي للمرحلة الثانوية. ويمكن أن يتحقق هذا بالاعتراف بأنواع جديدة من المؤسسات، وإتاحة إمكانية تحويل الإعانات المؤسسية و/أو الدعم الطلابي، وتعزيز التحويل الائتماني وترتيبات الارتباط لزيادة الحراك بين المؤسسات، وتحسين توفير المعلومات عن الجودة للطلاب المحتملين

وسيكون أصعب تحد هو إحلال التوازن المناسب في الأوقات المناسبة في التقدم المصري، وخاصة التوازن بين

التنظيمات الحكومية وآليات السوق، وبين المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات، وبين وسائل التسيير المباشرة وغير المباشرة.

وينطوي هذا التحدي أيضا على تصميم أدوات تنظيمية وتمويلية وأدوات للمساءلة تتلاءم مع الظروف وتساعد في بلوغ الأهداف الوطنية دون خنق الابتكار والتمايز المؤسسيين.

الحوكمة المؤسسية

لا تشير الحوكمة كثيرا إلى ما تفعله المؤسسات، وإنما إلى كيفية أدائها له، أي الأساليب والوسائل التي تحدد المؤسسة من خلالها توجهاتها وتنظم نفسها لتحقيق الغرض من وجودها. ويمكن أن تُفهم الحوكمة، بوجه عام، على أنها تنطوي على "توزيع السلطة والمهام بين الوحدات داخل كيان أكبر، وأساليب التواصل والرقابة فيما بينها، وسير العلاقات بين الكيان والبيئة المحيطة"

وفي التعليم العالي، تتناول عمليات الحوكمة أبعاداً متعددة من أبعاد المؤسسة:

- كيفية تماسك أجزائها، وكيفية ممارستها للسلطة، وكيفية اتصالها بالأعضاء الداخليين (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس)، وكيفية اتخاذها للقرارات، وكيفية تفويضها للمسؤولية عن القرارات والإجراءات الداخلية، ومدى قيامها بذلك.
- ويتضمن هيكل الحوكمة دور مجالس إدارة المؤسسات ورؤساء المؤسسات، وهياكل مشاركتهم، وقواعدهم الإجرائية والتأديبية، وسياساتهم في تخصيص الموارد، وترتيباتهم لإدارة الأداء والمتابعة وإعداد التقارير.

إن الحوكمة الرشيدة تيسر اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية والاستنارة والشفافية، وتؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي. ومن الصفات المهمة للحوكمة الرشيدة النزاهة. وينبغي أن يكفل اتخاذ القرارات إحلال التوازن الملائم بين المصالح

المتنوعة، والاعتراف بالأسباب التي تقف وراء تضارب المصالح، وعدم تغليب مصلحة واحدة على المصالح الأخرى لأسباب تعسفية.

ومن الاعتبارات الرئيسة العلاقة التي تربط حوكمة المؤسسات بالدولة، وفي المقام الأول مدى الاستقلال المؤسسي وتأثيره على الأداء المؤسسي. وعلى المؤسسات بالضرورة أن تستحدث قدرات جديدة للحوكمة الداخلية عندما ينتقل موضع تحمل المسؤولية عن القرارات المتعلقة بقبول الطلاب، والتوظيف، والمناهج، واستخدام الموارد المالية إلى المستوى المؤسسي. ويطرح نفسه هنا سؤال مهم للسياسات، يتعلق بإدارة هذا الانتقال:

هل ينبغي أن ينظر نقل المسؤوليات البرهنة على قدرة المؤسسة على إدارتها، أم أن القدرة على إدارة المسؤوليات المتزايدة لا تطور إلا بعد نقلها ؟

يعرض نيفي وفان فوغت (Neave،1994) صورة لاستمرارية العلاقة بين الحكومة ومؤسسات، التعليم العالي من نموذج "رقابة الدولة" إلى نموذج "إشراف الدولة" وهو يتمثل في الانتقال من التدخل إلى التأثير، أي من "التجديف" إلى "التسيير"، أو من التنظيم الجزئي إلى التنظيم المتعدي. ويقول فيلدن إن هذا التحول يصبح ضرورياً بسبب اتساع نطاق نظم التعليم العالي المعاصرة ومدى تعقدها:

- لا يمكن القيام بإدارة فعالة لمجتمعات أكاديمية معقدة جدا عن طرق موظفين حكوميين بعيدين عنها، وينبغي ترك هذه المهمة للمؤسسات نفسها. وفي منحها الاستقلالية اعتراف بأن احتياجاتها الإدارية مختلفة، كما أنه يتيح لها ممارسة حرياتها الأكاديمية بالكامل. وهكذا تتجلى القيود التي تفرضها الإدارة المركزية (Fielden,2008) لنظام يحتاج إلى أن يتسم بالمرونة ويتحلى بالاستجابة.

تفاعل تسيير النظام مع الاستقلال المؤسسي والمساءلة والاستجابة.

ثمة تفرقة مفيدة بين الاستقلال "الموضوعي" والاستقلال "الإجرائي" (أو التشغيلي).

أما الاستقلال الموضوعي فيشير إلى سلطة المؤسسات (Berdahl,1990) على تحديد سياسة أكاديمية وبحثية تتضمن ما تدرِسه وكيفية تدريسه، ومن تقبلهم كطلاب، ومن توظفهم وترقيهم في المناصب الأكاديمية، وما تبحث فيه وما تنشره، وما تمنحه من درجات علمية.

وأما الاستقلال الإجرائي، فيشير إلى سلطة المؤسسات في المجالات غير الأكاديمية أساساً، مثل زيادة الدخل وإدارة النفقات، والتعيينات غير الأكاديمية، والمشتريات، وإبرام العقود. ويتضمن الاستقلال الإجرائي حرية المؤسسة في إدارة شؤونها الإدارية وتوسيع نطاق الموارد المالية المتاحة لها بطريقة حذرة لتحقيق أولوياتها. (Government of India, 2005)

ومسوغ التفرقة بين نوعي الاستقلال هو أن "الاستقلال الموضوعي" ضروري لحفظ النزاهة الأكاديمية، في حين أن "الاستقلال الإجرائي" يوفر السلطة التقديرية التشغيلية الضرورية للاستجابة المؤسسية للاحتياجات والظروف المختلفة. ويمكن القول إن الاستقلال الإجرائي شرط مسبق لممارسة الاستقلال الموضوعي في البيئات الدينامية. فعلى سبيل المثال، عندما تحصل المؤسسات على التمويل على أساس تكاليفها السابقة (مرتبات العاملين في المقام الأول) بدلا من عدد حالات قيد الطلاب، ينعدم دافعها إلى الاستجابة للتغيرات في رغبات الطلاب. بل إنها ستستمر
في نهج مدفوع بالعرض تجاه إنتاج الخريجين، قد يتعارض مع ديناميات سوق عمل الخريجين. وعندما تكون للمؤسسات سلطة تقديرية على تعبئة مواردها، بما في ذلك العاملون فيها، فإنها تتمتع بمزيد من المرونة في تكييف ما تعرضه من تعليم وفقاً للظروف المتغيرة. وعندما تُنكر هذه السلطة التقديرية، تتحجر المؤسسات ويضمر النظام.

أما "المساءلة"، فهي الوجه الآخر من عملة الاستقلالية. وهي المسؤولية التي تتحملها المؤسسة بدورها لقاء الحرية الممنوحة لها. ويمكن أن تتجلى الأبعاد المختلفة للمساءلة عن طريق الأسئلة التالية:

- من المسؤول أمام من، ولأي غرض، ولمصلحة من (Burke, 2004, p. 2)، وبأية وسيلة، وبأي آثار؟

وتختلف أغراض المساءلة وفوائدها اختلافا كبيرا بحسب الإجابة على السؤال التالي: "لِمن". فاختلاف توقعات الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وأرباب العمل، والمسؤولين الحكوميين، والمجتمع على وجه العموم – وتعارضها أحيانا – ينشئ تحديات خطيرة أمام مؤسسات التعليم العالي.

وتختلف وسائل المساءلة باختلاف أساليب المساءلة التي تعتمد عليها والتي وصفها بوركي بأنها بيروقراطية، ومهنية، وسياسية، وإدارية، وتتعلق بالسوق الموجهة (Burke, 2004, p. 2)، وتختلف التقنيات والآثار باختلاف أسلوب المساءلة.

فالمساءلة البيروقراطية مثلاً تجنح إلى التركيز على المدخلات والعمليات، وتستخدم التنظيم كأداة سياسية، في حين أن المساءلة التي ترتكز على السوق تؤكد على المخرجات والعائدات، وتستخدم أدوات مثل الحوافز المالية، والكشف للجماهير عن المعلومات المتعلقة بالأداء.

وعلى مدى العقدين الماضيين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بلدان أخرى، حدثت الإصلاحات في حوكمة التعليم العالي في سياق تغيرات عامة في إدارة القطاع العام. فقد تأثرت إصلاحات التعليم العالي في اليابان، وكوريا، وأستراليا، وبريطانيا، ونيوزيلندا، وإندونيسيا، ودول أخرى، تأثراً بالغاً ببرامج شاملة لإصلاح القطاع العام.

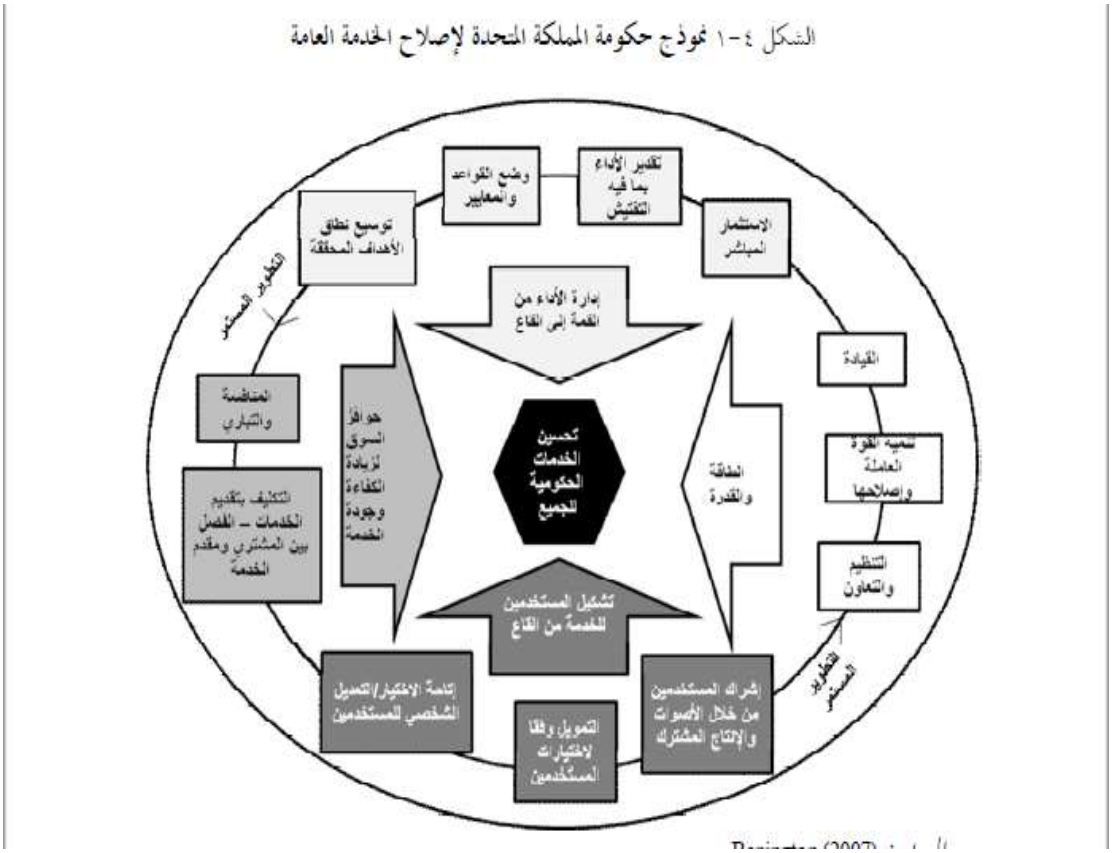

نموذج حكومة المملكة المتحدة لإصلاح الخدمة العامة (Benington2007)

وقد كان الاتجاه السائد هو اعتماد نهج "الإدارة العامة الجديدة" في برامج إصلاح الخدمة العامة والتعليم العالي، كما تم تنفيذها في بريطانيا.

ويمكن الوقوف على ثلاثة عناصر رئيسة من هذا النهج: *التحديث*– الإتيان بوسائل أسرع وأكثر مرونة للموازنة والإدارة والمحاسبة على أداء الخدمات، بطرق منها متابعة الأداء في مقابل مؤشرات قابلة للقياس، والتكييف للأسواق – الأخذ بآليات السوق وآليات تنافسية تفصل المشترين عن المنتجين، وتشجع استجابة المستخدمين، وتنظر إلى "العملاء" بوصفهم "مستهلكين"، والتقليل إلى الحد الأدنى الاعتماد على المصادر الخارجية أو "التفريغ" بنقل اتخاذ القرارات إلى وحدات أصغر، ومنح تلك الوحدات سلطة تقديرية تشغيلية أكبر. وقد شددت أولى موجات الإدارة العامة

الجديدة على نهج اللامركزية، والخصخصة، والسوق. واعتمدت بلدان عديدة هذه التغييرات بنقل الإصلاحات عن أماكن أخرى، دون إيلاء العناية الكافية في كثير من الأحيان للظروف الخاصة بكل بلد. وسرعان ما صار النهج نمطياً، فأصبح في مجال التعليم العالي يستحث الامتثال عن طريق "هيمنة النظم على القيم الأكاديمية".

واستنادا إلى استقصاء لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لخص بوين كيونغ الموظف بوزارة تنمية الموارد البشرية الكورية التغييرات الأخيرة على النحو التالي:

2. تغير كبير في دور الحكومة المركزية من الرقابة المباشرة (بالقواعد والأنظمة) إلى المشاركة غير المباشرة ("التسيير من بعد" بواسطة سياسة تعاقدية و/أو نظام للحوافز يستند إلى تقييم الأداء)،

(ب) زيادة الاستقلال الإجرائي مع الحد من الاستقلال الموضوعي من حيث تحديد الجامعات للأولويات الاستراتيجية،

(ج) تعزيز المهام الإدارية والقيادية داخل الجامعات، مع إضعاف مبدأ "الزمالة" التقليدي (تقاسم الحوكمة بين القيادة الأكاديمية)،

(د) زيادة التأكيد على المشاركة الخارجية (أي الصناعة والحكومة) في اتخاذ الجامعات للقرارات لإدخال فلسفة خدمية،

(ه) التأكيد على "المنافسة بين مقدمي الخدمات" و"اختيار المستهلك" للتشجيع على توجه للجامعات يعتمد آليات السوق.

ومع الاتجاه نحو المزيد من النظم اللامركزية "المدفوعة بالسوق"، أصبحت الحكومات ترى ضرورة لإعادة تحديد وهيكلة علاقاتها مع مؤسسات التعليم العالي. وتنشأ هذه الضرورة من خليط من الضغوط والغموض، يجعل الوضع الراهن غير قابل للدوام. ومن بين هذه الضغوط ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي باستيعاب طلاب يتمتعون بنطاق أوسع من الخلفيات والقدرات والتطلعات،

والاستجابة للطلبات المتغيرة في سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومات إلى رفع استجابة المؤسسات للأولويات الحكومية الكبرى، مثل ضمان الإتاحة والفرص للسكان المحرومين والمناطق التي تقل فيها الخدمات التعليمية، والبحث العلمي ,Crosstalk ;2004a ,Burke) .والتكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية (2005 وتنشأ المخاوف أيضا عن خطر تضييق التنوع في نظام التعليم العالي بالبلد الناتج من رغبات الطلاب في الالتحاق بالمؤسسات المرموقة وتقارب المهام والسمات المؤسسية في اتجاه مهمة البحث الجامعية.

وثمة دعوات أيضا إلى ضمان الجودة وتوفير حماية وذلك (OECD, 2004b) المستهلك للطلاب في المؤسسات الحكومية والخاصة بأساليب تشمل مساعدة الطلاب، ولا سيما القادمون من بيئات منخفضة الدخل، للتغلب على ارتفاع تكاليف الدراسة.

وثمة مخاوف من أن تحبط صفوة السلطة المحلية، في السياقات المنقولة، الهدف ، فكثيرا ما تعرب الحكومات المتمثل في خدمة المصالح الوطنية وهيئاتها المركزية عن مخاوفها من عدم ملاءمة كفاءة الإدارة المؤسسية (ولا سيما الإدارة المالية التي تنطوي على مخاطر محتملة تهدد المصلحة العامة وفي الوقت نفسه، يخشى أعضاء هيئة التدريس والموظفون نهج التعميم الإداري التي تنحي جانباً القيم الأكاديمية وتعامل التعليم كسلعة وتهدد البحث العلمي ويخشون من أن تعني زيادة الاستقلال المؤسسي في تحديد ظروف العمل فقدان الحقوق والحمايات الأساسية المرتبطة بوظائف الخدمة المدنية .

وتساهم هذه المخاوف في الضغوط المتنامية الرامية إلى زيادة المساءلة في البلدان فقد انتقل التركيز من المخاوف التقليدية في جميع أنحاء العالم المتعلقة بمساءلة المؤسسات الحكومية أمام الحكومة عن استخدام مدخلات الموارد إلى تخوف أكبر يتعلق بالمساءلة عن العائدات والأداء. وتنشأ الطلبات لا عن الحكومات فحسب، وإنما عن الطلاب وأرباب العمل ونطاق أوسع من أصحاب المصلحة أيضا. وفي أوروبا،

ينطوي جزء رئيسي من عملية بولونيا على استحداث أطر للتأهيل يمكن ربطها بعائدات التعليم والتنافس على الدرجات العلمية. ثم تُستخدم هذه الأطر في جيل جديد من عمليات ضمان الجودة والاعتماد.

وتنطوي الإصلاحات الأكثر حداثة على تكيف براجماتي باستخدام عناصر من النهُج القديمة والجديدة لمواجهة المشاكل التي ظهرت في الموجة الأولى. ومن بين العيوب المشتركة التي تم التعرف عليها نقص قدرة النظام اللامركزي والمخصخص على ضمان الاستجابة للأغراض الحكومية، وضعف المساءلة الحكومية، وصعوبات في تحقيق التنسيق بين الكيانات الحكومية وغير الحكومية المشتتة المسؤولة عن عناصر مختلفة من تنسيق النظام، والحاجة إلى عملية إصلاح أكثر اتساقا تشمل الحكومة بكاملها بدلا من التنفيذ المتجزئ.

وقد أكد برنامج الإصلاح منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين على أربع موضوعات: التنسيق، والمساءلة، وتعديل الأنظمة، وإدارة الأداء.

وثمة رأي أكثر دينامية من ذلك في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والدولة والسوق والمجتمع الواسع يتمثل في مفهوم "الاستجابة". وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم المساءلة في جانبين مهمين:

أولاً، أنه يفترض قوة تصرف المؤسسة، ويتيح أساليب ووسائل متنوعة للمساهمة في تعدد التوقعات، وتنوع الاحتياجات، وتغير الظروف،

وثانياً، أنه يؤكد بدرجة أقل على امتثال المؤسسات للمتطلبات الخارجية.

ومن بين الأدوات المستخدمة في إعادة تحديد وتصميم العلاقات المؤسسية-الحكومية أداة الاتفاق المتفاوض عليه.

ففي علاقات مؤسسات التعليم العالي مع الحكومة والسوق، قد يُنظر إلى هذه المؤسسات على أنها تتمتع بسمات مشتركة مع منظمات "القطاع الثالث". وكما

هو مذكور أعلاه، فإن الجامعات شأنها شأن منظمات الخدمة المجتمعية غير الحكومية تخدم كيانات متعددة وتتحمل أشكالا عديدة من المساءلة:

- بدون المساءلة أمام المانحين، قد تنضب مصادر التمويل،
- وبدون مساءلة أمام الجهات التنظيمية، قد تُلغى المواثيق،
- وبدون المساءلة أمام المستفيدين، قد لا تُستخدم الخدمات،
- وبدون مساءلة أمام أعضاء هيئة التدريس والمتطوعين، قد تتآكل القدرة التشغيلية،
- وبدون المساءلة أمام الأعضاء والمكونات السياسية، قد تقوُض المصداقية.

وقد ظهرت الاتفاقات في قطاع الخدمات المجتمعية كبديل عن نموذج المساءلة المتمثل في "الموكل – الوكيل". فنموذج "الموكل – الوكيل" الذي يركز على تحفيز الوكلاء لتحقيق أهداف موكليهم، بطرق منها ترتيبات المشتري – المقدم للخدمة، تستلزم أساسا تحديد الموكلين لتوقعات الأداء، وترتيبات الإبلاغ، والثواب والعقاب عن مختلف النواتج. أما نموذج "المساءلة المتبادلة"، فيركز، في المقابل، على عقد اتفاقات تحدد أهدافا مشتركة و"الموافقة" على تحمل المسؤولية عن تحقيقها. وتحدد الاتفاقات علاقات المساءلة المتبادلة، و"تتطلب تنمية الفهم المشترك والاحترام والثقة والتأثير المتبادل".

وعلى مدى العقد الماضي، ظلت الاتفاقات تُستخدم في المملكة المتحدة وكندا وأستراليا كطريقة لتحديد العلاقات بين الحكومات ومنظمات المتطوعين والمنظمات المجتمعية وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وقد ظهرت الاتفاقات في معظمها كأداة تصويب للآثار السلبية لنموذج المشتري – مقدم الخدمة الذي كانت تصطبغ به العلاقات الحكومية مع هيئات تقديم الخدمات المجتمعية.

وتتضمن نصوص الاتفاقات عامةً ما يلي:

- بيان تمثيل يحدد الجهات التي تمثل القطاعات في اعتماد الاتفاق وتنفيذه .

- وبيان مبادئ يتناول أدوار ووظائف الموقعين على الاتفاق، ويشمل ذلك الاعتراف باستقلالها وكذلك حقوقها والتزاماتها.
- الخطوط العريضة لمجالات التعاون، مثل أداء الخدمات وصياغات السياسات في مختلف مجالات الاهتمام.
- الخطوط العريضة لصكوك التعاون، بما في ذلك مدونات الممارسات الحميدة والهيئات الاستشارية وهيئات اتخاذ القرارات.
- وبيان بأنشطة التنفيذ، يتضمن عمليات المتابعة والتقييم، وأحكام الاستعراض، وآلية لفض المنازعات.

وفي المرحلة التالية لحكم تاتشر/ماجور في بريطانيا، نبعت الاتفاقات من رد فعل القطاع المجتمعي على تخفيضات التمويل الحكومي وتحويل المنح إلى عقود، إلى جانب زيادة الطلب على المساءلة. وفي إطار نهج "الأسلوب الثالث" الذي انتهجته حكومة بلير، بدأت الحكومة في عام 1998 *تنفيذ اتفاق بشأن العلاقات بين الحكومة والقطاع الطوعي والمجتمعي في إنجلترا*. وقد وصف هذا الاتفاق نفسه بأنه "إطار عام وآلية تمكين لتحسين العلاقة بين الحكومة والقطاع".

وفي عام 2006، عُين "مفوض للاتفاق"، حلت محله في عام 2007 "لجنة الاتفاق." وفي السنة نفسها، عُرض الاتفاق على المحكمة العليا، فصدر قرار بأن الاتفاق "أكثر من مجرد قائمة رغبات، بل هو تعهد بنية معقودة" وفي الولايات المتحدة،ُأعد دليل لأفضل الممارسات في اتفاقات التعليم التالي للمرحلة الثانوية من أجل رابطة الحكام الوطنية في عام 2007، يعتبر اتفاق المرحلة التالية للتعليم الثانوي "محركاً جديداً لمواءمة التعليم التالي للمرحلة الثانوية مع اقتصادات الولايات":

- من بين الجهود الأخرى المبذولة لإصلاح التعليم التالي للمرحلة الثانوية يستطيع الحكام استخدام إطار الاتفاقات لتشجيع النظام وأصحاب المصلحة الآخرين للاتفاق على المهام والمخرجات الرئيسة لنظام يشدد على الابتكار في مقابل

الحصول على تعهدات من الولايات باستقرار الميزانية والنهوض باستقلالية التعليم التالي للمرحلة الثانوية (National Governors Association, 2007) .

وفي إطار النهج المفضل لرابطة الحكام الوطنية، "ينطوي الاتفاق على إرساء ما يلي:

أهداف:

يحدد الاتفاق أهدافا طويلة الأجل لتناول التحديات الاقتصادية الرئيسة للولاية – وعادة ما تكون مستندة إلى تقييم تقدير شامل. وهدفها هو إخضاع المؤسسات للمساءلة عن بلوغ الأهداف في مقابل تعهد الولاية بإحلال الاستقرار في ميزانية التعليم التالي للمرحلة الثانوية، والمكافأة عن الأداء الجيد، وتوفير الاستقلالية عن طريق إزالة القيود الإدارية.

مسؤوليات الولايات"

يجري بعد ذلك التفاوض في إطار الاتفاق على أدوار الولايات والتعليم التالي للمرحلة الثانوية. وتقدم الولاية توجهات واضحة بشأن توقعاتها وأولوياتها لنظام التعليم التالي للمرحلة الثانوية. وعلاوة على ذلك، تحدث الولايات استقرارا في الميزانية مرتبطاً بحوافز (أو جزاءات) استناداً إلى كيفية تلبية النظام لأهداف الاتفاق. وتمنح الولايات بدورها مزيداً من الاستقلالية للتعليم التالي للمرحلة الثانوية – مثل خفض القيود الإدارية ومتطلبات تقديم التقارير بحيث تتمتع هذه المؤسسات بالحد الأقصى من المرونة لتلبية أهداف الاتفاق الطموحة.

المساءلة المتبادلة:

وبمجرد اتفاق جميع الأطراف على الأدوار والأهداف، يوضع نظام للمساءلة لضمان توافر أدوات لإنفاذ العقد من الجانبين. وتتضمن هذه الأدوات الشفافية، والمكافآت، والعقوبات أو الجزاءات في حالة عدم الوفاء بالتوقعات. ويرتكز الاتفاق على نظام بيانات طولي قوي، بحيث يتمكن أصحاب المصلحة من تتبع أداء الطلاب على المدى البعيد وتقدير مكتسباتهم وفقاً لقياسات التعليم التالي للمرحلة الثانوية المتفق

عليها". وذلك تحولا من الاتفاقات التي يغلب عليها الطابع الضمني بين الجامعات والمشرعين الحكوميين، نحو الاتفاقات الرسمية التي تكتسب طابعا أكثر صراحة ويضع هذا التحول في سياق خمسة ضغوط:

1. "واقعية" متضافرة: الواقع السياسي (ازدياد التوقعات والتدقيق من جانب واضعي السياسات وعامة الجماهير)،
2. والواقع المالي (ازدياد الطلب على الموارد الحكومية في مواجهة العجز الهيكلي)،
3. والواقع الاقتصادي/الديمغرافي (نشأة اقتصاد المعرفة إلى جانب تقدم السكان في السن وتنوعهم)،
4. والواقع التنظيمي (ازدياد نقل المسؤوليات)،
5. وواقع السوق (تكثيف النزعة نحو اكتساب المكانة الرفيعة.

وهناك ثلاثة أنواع من اتفاقات التعليم التالي للمرحلة الثانوية التي نشأت في الولايات المتحدة:

1. اتفاقات استقرار الإيرادات

وتتمتع بتركيز ضئيل على إحلال التوازن في دخل المؤسسات بين إعانات الولايات والإيرادات المتأتية من المصروفات الجامعية على مدى فترة زمنية معينة (مثل متشيعان).

2. اتفاقات الإنتاجية

وتولي اهتماماً واسعاً لتحسين العدالة والكفاءة، مع ربط الإعانات المقدمة من الولايات بالمكاسب المحققة في مجال وصول الطلاب إلى التعليم وتقدمهم فيه وإتمامهم له (مثل ميريلاند).

3. اتفاقات التطوير

وتتمتع ببرنامج عريض لزيادة الاستقلال المؤسسي في مقابل الوفاء بأولويات الولاية (مثل داكوتا الشمالية).

إن الجمع بين المساءلة والمنافسة القياسية، سواء عن طريق الاتفاقات المتفاوض عليها أو آليات التمويل المتصلة بالأداء، يتيح إمكانية اختبار الأساليب والوسائل التي يمكن بواسطتها تقديم التعليم العالي وبالإضافة إلى ذلك، فإن "اتفاقات التطوير" المصممة بطريقة مناسبة، توفر آلية لإدارة الانتقال من المستوى المرتفع الحالي من الرقابة المركزية إلى نهج يتحلى بمزيد من اللامركزية تجاه تسيير النظام يحقق المزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي.

تسيير النظام في مصر

إن نظام التعليم العالي في مصر مغرق في المركزية. ويضطلع رئيس الجمهورية فيه بأدوار مهمة من بينها التمتع بمجموعة من السلطات مثل السماح بإنشاء المؤسسات، وتعيين رؤساء الجامعات الحكومية، وتعيين رؤساء جميع الكيانات الرئيسة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على التعليم العالي في مصر. وفيما يلي موجز بأدوار الهيئات الرئيسة:

المكاتب والكيانات الرئيسة التي لها سلطة مباشرة أو غير مباشرة على التعليم العالي في مصر

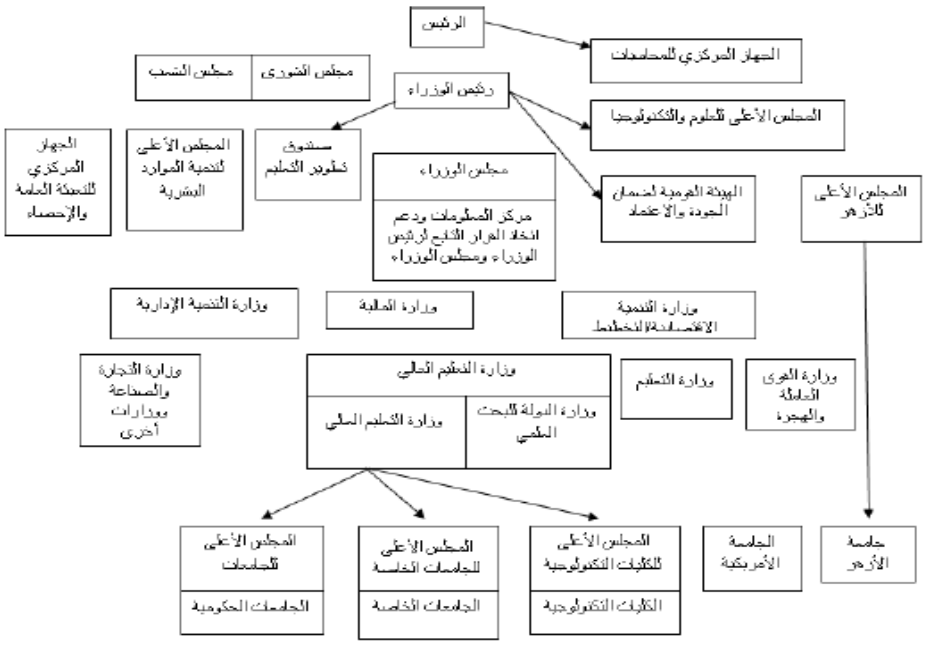

وزارة التعليم العالي

تختص وزارة التعليم العالي بكافة شؤون التعليم العالي من خلال الإشراف والتنسيق لكل مجالات التعليم التالي للمرحلة الثانوية من تخطيط وصياغة للسياسات ومراقبة للجودة. وتُشرف الوزارة أيضاً على تدريب معلمي التعليم الأساسي. وثمة وحدة بالغة الأهمية في الوزارة هي "مكتب التنسيق المركزي"، وهي مسؤولة عن مراقبة عمليات دخول الطلاب إلى التعليم العالي وتوزيعهم على الجامعات الحكومية.

ويختص وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي بحافظتين تضمان التعليم العالي وكذلك البحث العلمي الذي لا يتم فقط في الجامعات وإنما أيضا في نطاق عريض من معاهد ومراكز البحوث، كما هو مبين في الفصل السادس.

وثمة مؤسستان لا تخضعان لاختصاص وزارة التعليم العالي. فجامعة الأزهر تخضع لمسؤولية الإدارة المركزية لمعاهد الأزهر، وهي إدارة تابعة للمجلس الأعلى للأزهر. والجامعة الأمريكية في القاهرة تتمتع بوضع قانوني فريد كمؤسسة خاصة لا تخضع لاختصاص القانون رقم 101 لعام 1992 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة.

وعلى الرغم من أن معظم الجامعات الحكومية والخاصة وغيرها من مؤسسات التعليم التالي للمرحلة الثانوية تخضع لاختصاص وزارة التعليم العالي، فإن كل قطاع يعمل بموجب سلطة قانونية مختلفة. فجميع الجامعات الحكومية ينظم أعمالها القانون رقم 49 الصادر في عام 1962، وتخضع لولاية المجلس الأعلى للجامعات. وجميع الجامعات الخاصة تعمل في إطار القانون رقم 101 وتخضع لولاية المجلس الأعلى للجامعات الخاصة. أما الكليات التكنولوجية فتعمل في إطار القانون رقم 528 لسنة 2003 وتخضع لولاية المجلس الأعلى للكليات التكنولوجية.

الكيانات الحكومية التي يتجاوز مستواها مستوى وزارة التعليم العالي

يشرف الجهاز المركزي للمحاسبات – وهو كيان مستقل يتبع رئيس الجمهورية – على حسابات الأداء المالي للكيانات الحكومية ويسعى إلى منع الفساد. ويُخصص ممثل عن الجهاز المركزي للمحاسبات لكل جامعة حكومية.

ويضطلع رئيس الوزراء بدور محوري في قيادة السياسية العامة للنظام، وذلك بطريقة مباشرة من خلال رئاسة مجلس الوزراء. ويشكل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الوحدة الرئيسة للتخطيط وتحليل السياسات على هذا المستوى من الحكومة.

وثمة عدة كيانات تتحمل مسؤوليات كبيرة تتعلق بالتعليم العالي وتتبع رئيس الوزراء، بما في ذلك ما يلي:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (انظر الفصل السابع) .
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وهي كيان مستقل أنشئ بموجب قرار جمهوري في عام 2007 (القانون رقم 82 لسنة 2006)

  ويمثل هيئة الاعتماد الوحيدة لجميع أنواع ومستويات التعليم في مصر (التعليم العالي، والتعليم السابق للمرحلة الجامعية، والتعليم الفني والتدريب المهني). والغرض الرئيسي منه هو تقديم الدعم لأكثر من 50000 مؤسسة تعليمية لتطبيق إجراءات ضمان الجودة، وإعدادها للاعتماد، ومنحها الاعتماد.
- صندوق تطوير التعليم، وهو كيان مستقل تخصص له موارد لدعم تطوير التعليم على مستويات مختلفة (القانون رقم 290 لسنة 2004).
- أنشئ المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية في عام 2000 لتصميم استراتيجية قومية للتدريب والتوظيف انتهى إعدادها في أغسطس 2002.والغاية من الاستراتيجية هي تصميم نظام للتعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لاحتياجات السوق، واستحداث إطار قانوني

ومؤسسي جديد لمدارس ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني لزيادة استقلاليتها، وتحسين قدرة العمالة على الحراك. ومن بين نتائج هذه الاستراتيجية الاعتراف ببرامج التعليم الفني والتدريب المهني وتوحيدها.

❖ ويضطلع عدة وزراء بمهام تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على التعليم العالي. ومن بين أهمها ما يلي:

1. وزارة المالية مسؤولة عن السياسة المالية العامة وعن تحديد مخصصات الميزانية للجامعات الحكومية والكليات التكنولوجية. وتقيد وزارة المالية قدرة المؤسسات على إعادة تخصيص الأموال من فيما بين بنود الميزانية (ولا سيما البند الأول الخاص بالمرتبات الذي يمثل ٧٠ في المائة من إجمالي الميزانية). كما أن وزارة المالية تضع سياسات وأنظمة تقيد استخدامات إيرادات الموارد الذاتية. فعلى سبيل المثال، تشترط وزارة المالية على الجامعات أن تودع كافة إيرادات الموارد الذاتية (مثل الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة للمجتمع أو من رسوم البرامج ذات الطابع الخاص) في بنك مصر، وأن تسلم الجامعات نسبة مئوية من هذه الموارد الذاتية إلى وزارة المالية (انظر الفصل الثامن).
2. وزارة التنمية الاقتصادية مسؤولة عن ميزانية "الاستثمار" القومية. إذ يجب أن تحصل كافة زيادات الميزانية التي تقترحها الجامعات الحكومية إضافةً إلى الميزانية المتكررة على موافقة وزارة التخطيط.
3. وزارة التنمية الإدارية مسؤولة عن كل العمالة الحكومية في مصر، وتشرف على تنظيم العمالة الحكومية/بالخدمة المدنية، ويجب أن توافق على عدد وظائف أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الحكومية والكليات التكنولوجية.
4. وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن نظام التعليم السابق للمرحلة الجامعية، بما في ذلك نظام التعليم الفني والتدريب المهني غير التابعين للتعليم العالي.

ومن الواضح أن وزارة التعليم تؤدي دورا مهما في إعداد الطلاب للتعليم والتدريب التاليين للمرحلة الثانوية، ولكن الوزارة مسؤولة أيضا عن إدارة *الثانوية العامة*، وهي الامتحان الموحد لخريجي المدارس الثانوية الذي يُستخدم في تحديد القبول في التعليم العالي.

5. ثمة وزارات أخرى مثل وزارة القوى العاملة والهجرة، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الصحة تضطلع بمهام مثل تشغيل مراكز البحوث أو برامج التدريب، وهي عناصر مهمة للتعليم والتدريب التالي للمرحلة الثانوية بوجه عام ونظام البحث العلمي. ووزارة التعاون الدولي مسؤولة عن اتفاقات التعاون مع البلدان الأخرى، بما في ذلك إنشاء المؤسسات الدولية مثل الجامعة المصرية اليابانية.

حوكمة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني

يدار النظام الحكومي بواسطة عدد كبير من الهيئات الحكومية التي تعمل عادةً بصورة مستقلة، وإن كانت الحكومة قد سعت مؤخراً إلى إحلال المزيد من التنسيق فيما بينها، وإلى زيادة التماسك في سياسات التعليم الفني والتدريب المهني بإنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية، وهو هيئة ثلاثية يرأسها وزير القوى العاملة والهجرة وتضم عضويتها وزراء التعليم والتعليم العالي والصناعة والتنمية التكنولوجية، والكهرباء والطاقة، والصحة والسكان، والاتصالات، والبترول.

ويشمل الأعضاء الآخرون ممثلين عن النقابات، ورابطات أرباب العمل، والصندوق الاجتماعي للتنمية. ويعرض بيان السياسات المتعلقة بتنمية المهارات في مصر الذي أصدره المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية الخطوط العريضة للأهداف الاستراتيجية للحكومة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، ويتضمن إعداد ما يلي:

(أ) إطار للمؤهلات من أجل تعزيز التعلم مدى الحياة،

(ب) نظام للتعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لطلبات الاقتصاد، (ج) قاعدة قانونية ومؤسسية جديدة لحوكمة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، (د) تعزيز قدرة العمالة على الحراك.

وقد ظهر من هذه الأهداف عدد من أولويات التنمية القصيرة الأجل، من بينها ما يلي:

1. إنشاء إدارة ثلاثية للتدريب في مختلف القطاعات،
2. إنشاء إطار متكامل للتعليم الفني والتدريب المهني بواسطة أمور من بينها صلاته بالتوظيف،
3. وضع إطار لمؤهلات التعليم الفني والتدريب المهني،
4. استعراض المبادرات ذات الصلة التي يدعمها المانحون بغية إعداد خيارات لاستمرار المبادرات القيمة،
5. إصلاح إدارة مراكز التدريب الحكومية بمتابعة أدائها ومنحها المزيد من المسؤوليات المالية والمحاسبية عما تجريه من عمليات،
6. إنشاء سوق تدريب غير حكومية كبيرة.

حوكمة الجامعات الحكومية

يشكل المجلس الأعلى للجامعات هيئة التنسيق والتنظيم المركزية للجامعات الحكومية. ويرأس المجلس وزير التعليم العالي. ويتضمن أعضاؤه الآخرون رؤساء الجامعات الحكومية، وخمسة أعضاء "من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي والشؤون العامة"، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات، بالإضافة إلى الأمين العام للمجلس.

ويعين الأمين العام للمجلس الأعلى للجامعات بقرار جمهوري بناء على توصية من وزير التعليم العالي. وتتمثل المسؤولية العامة للمجلس في "... رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما

يتفق مع حاجات البلدان وتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة" (المادة 19 من القانون رقم 49، وتتضمن مسؤوليات المجلس الأعلى للجامعات ما يلي:

1. تحديد المعايير وضوابط الجودة لإعداد البرامج الأكاديمية، والكليات والجامعات ومؤسسات التعليم العالي الجديدة، ومراقبة تطبيق هذه المعايير والضوابط.
2. الموافقة على البرامج الأكاديمية استناداً إلى مرجعية إطار أكاديمي .
3. تشكيل فريق من الأوساط الأكاديمية للعمل كممتحنين خارجيين في كافة التخصصات لضمان المساواة في جودة طلاب السنة الدراسية النهائية ومشروعات التخرج والأعمال.
4. اقتراح وإقرار السياسة العامة للقبول، ومعايير وعدد الطلاب المقبولين في كل تخصص وكلية وجامعة.
5. تحديد أساليب معادلة الدرجات الأكاديمية.
6. وضع وتنفيذ إطار ونظام لترقية أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي والجامعات.

والمجلس الأعلى للجامعات مسؤول أيضا عما يلي:

1. التوصية بمعايير تخصيص الأموال العامة التي تقدم إلى كل جامعة حكومية.
2. الموافقة على اللوائح التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية والقواعد الناظمة للكليات والمعاهد.

ويُعرف القانون الجامعات الحكومية بأنها كيانات مستقلة. فالقانون رقم 49 ينص على أن:

"الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، ولكل منها شخصية اعتبارية ولها أن تقبل ما يوجه إليها من هبات لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت من

أجله الجامعة (المادة 7)، وينص القانون كذلك على أن " لكل جامعة موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة" (المادة 8).

في حين أن القانون رقم 49 ينص على تمتع الجامعات بوضع قانوني مستقل، فالواقع – كما هو مذكور أعلاه – هو أن حوكمة الجامعات مدمجة بشكل كبير في وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات وعدة كيانات أخرى، وتخضع لسلطة هذه الجهات. وتحدد القانون أيضا مواصفات تفصيلية فيما يتصل بالحوكمة الداخلية وتسيير أعمال الجامعات الحكومية، تشمل تشكيل ومسؤوليات مجالس الجامعات، وتعيين رؤساء الجامعات ومدة خدمتهم، وهيكل ومسؤوليات الكليات والأقسام.

ويحدد القانون رقم 49 الشروط المتعلقة بتعيين الموظفين الأكاديميين (من أعضاء هيئة التدريس والباحثين)، ومهام الأكاديميين، وشروط العمل الأخرى. وعلى العكس من غير الأكاديميين الذين يعتبرون موظفين حكوميين يخضعون للقوانين والأنظمة التي وضعتها وزارة التنمية الإدارية، فإن الشروط المتعلقة بالأكاديميين محددة في القانون رقم 49 وليس في القوانين والأنظمة العامة المطبقة على الموظفين الحكوميين. وأي تغييرات على المعايير الأساسية للمهن الأكاديمية في مصر يتطلب إدخال تغييرات على القانون رقم 49.

حوكمة الجامعات الخاصة

إن الجامعة الأمريكية في القاهرة موجودة كجامعة خاصة منذ 82 عاماً، ولكن مصر لم تشرع إنشاء الجامعات الخاصة إلا في عام 1992 مع إصدار القانون رقم 101 .ولا يوجد إطار قانوني في مصر يفرق تفريقا واضحا بين المؤسسات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح. وتشرف وزارة التعليم العالي على عملية الموافقة على المؤسسات الخاصة الجديدة وتنظيم المؤسسات القائمة من خلال المجلس الأعلى للجامعات الخاصة، وهو كيان أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم 219 لسنة 2002 .ويرأسه وزير التعليم العالي.

ومن بين مسؤوليات هذا المجلس:

1. استعراض اقتراحات إنشاء الجامعات الخاصة الجديدة، وإصدار توصيات إلى وزارة التعليم العالي. ويخضع إنشاء المؤسسات الجديدة لصدور قرار جمهوري.
2. وضع الحد الأدنى من الشروط لتشغيل الجامعات الخاصة، ويشمل ذلك :

-الحد الأدنى من الاشتراطات التي يجب أن يستوفيها الطلاب لقبولهم.

-الحد الأدنى من الاشتراطات المتعلقة بالأكاديميين (مثل الشرط الذي اعتُمد مؤخرا بضرورة وجود حد أدى بالنسبة المئوية من الأكاديميين المتفرغين.

-الموافقة على البرامج الأكاديمية الجديدة.

حوكمة الكليات التكنولوجية

يدار القطاع العام للتعليم الفني تحت إشراف وزارة التعليم العالي بواسطة المجلس الأعلى للكليات التكنولوجية في إطار القانون رقم 528 لسنة 2003. وكناتج من نواتج مشروع تطوير التعليم العالي، قام القرار الوزاري رقم 2655 لسنة 2006 بإعادة تنظيم النظام لتوحيد خمسة وأربعين معهداً فنياً في ثماني كليات تكنولوجية. وبإنشاء المجلس الأعلى للكليات التكنولوجية

وقد أنشأ القرار مجلس أمناء لكل من الكليات الثمانية. ويحدد القرار سلطات واختصاصات مجالس الأمناء، ولكن مدى تحقق اللامركزية المطلوبة بالفعل يختلف من كلية إلى أخرى. وجميع الكليات التكنولوجية مؤسسات حكومية، ويتمتع جميع العاملين فيها بمركز مماثل لمركز الموظفين الحكوميين الخاضع لاختصاص وزارة التنمية الإدارية، وتعينهم وزارة التعليم العالي. وتعمل المعاهد العليا الخاصة التي تقدم أساساً برامج مهنية تالية للمرحلة الثانوية في إطار القانون رقم 52 لسنة 1972. وتنظم وزارة التعليم العالي شؤون هذه المعاهد مباشرة.

التعليم العالي المصري من منظور مقارن

كما هو مبين أعلاه، يتمثل الاتجاه الدولي الرئيسي في قيام الحكومات بمنح مؤسسات التعليم العالي مزيداً من الاستقلالية مع تغيير تركيز دور الحكومة من

الرقابة إلى التسيير عن طريق استخدام أدوات تمويل وأدوات أخرى تتعلق بالسياسات لضمان المساءلة واستجابة النظام للأغراض الحكومية.

وقد خلص مسح أجري في عام 1998 على 20 بلداً من بينها ماليزيا، بناء على طلب الحكومة الأسترالية، إلى أنه يمكن تصنيف البلدان إلى ثلاث فئات:

- المجموعة الأنجلو-أمريكية صاحبة أعلى مستويات الاستقلالية الجامعية،
- والمجموعة الأوروبية التي تشغل مكانة متوسطة،
- والمجموعة الآسيوية التي يبلغ فيها تأثير الحكومة أعلى المستويات.

واتضح أن ماليزيا وإندونيسيا هما أقل البلدان تمتعاً بالاستقلالية الجامعية. ومن الاستثناءات الملحوظة بين البلدان الخاضعة للمسح فرنسا التي أظهرت مستوى من التأثير الحكومي مشابها لمستوى المجموعة الآسيوية، ونيوزيلندا التي شغلت منتصف المجموعة الأوروبية، وسنغافورة التي جاءت على الحافة بين المجموعة الأنجلو- أمريكية والمجموعة الأوروبية.

وتميل هياكل الحوكمة في البلدان المتخذة أساسا للمقارنة والمحددة لأغراض هذا الاستعراض إلى أن تتمتع هياكل حوكمة مركزية مشابهة للمجموعة الآسيوية. فالجزائر وتونس تتمتعان بهياكل تعكس تأثرهما بالتعليم العالي الفرنسي. فلكلا البلدين وزارة مسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي مكلفة بمهام مماثلة لمهام وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي. ويخضع نظام التعليم العالي في تركيا وهو كيان منفصل عن وزارة، (Yök) لرقابة مركزية قوية من مجلس التعليم العالي التعليم الوطني. أما وزارة التعليم العالي المنشأة حديثاً في ماليزيا، فهي مكلفة بتوجيه قطاع التعليم العالي على المستوى الاستراتيجي.

المنظور المقارن المتعلق بالاستقلالية

تتمتع مؤسسات التعليم العالي المصري بقدر من الاستقلالية الموضوعية والإجرائية في عدة مجالات لاتخاذ القرارات يقل كثيراً عما هو عليه الحال في البلدان الأخرى.

ويعكس التباين بين مصر والبلدان الأخرى الإصلاحات التي سنتها هذه البلدان منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وتنطوي إصلاحات التعليم العالي على تغييرات في السياسات المتعلقة بالاستقلالية والمساءلة عبر كافة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعديد من الاقتصادات النامية، ولكن كل بلد ينفذ هذه الإصلاحات في إطار سياق تاريخي وثقافي مختلف.

جاء المستوى الحالي من الاستقلالية نتيجة لمبادرات إصلاح مقصودة، وبعد نقاش مطول بشأن التوازن بين زيادة الاستقلالية المؤسسية والمساءلة الحكومية. فالنقاشات المتواصلة بشأن استقلال- وفي كل بلد من البلدان المذكورة في الجدول 4 – الجامعات الوطنية في كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، تركز على قلق أعضاء هيئة التدريس الجامعيين من أن تعني زيادة الاستقلالية خسارة مركز "الموظف العمومي"، وهو مركز يمنح الأساتذة مكانة فريدة في المجتمع الكوري. وقد أدت المخاوف من إحلال الاتزان في القيد بين العاصمة سول والمناطق الأخرى الأقل سكاناً في كوريا إلى تخوف الحكومة من التخلي عن السيطرة على حجم قيد الطلاب.

❖ مقارنة بين الاستقلال الموضوعي والإجرائي في بلدان مختارة – الجدول 4

إلى تخوف الحكومة من التخلي عن السيطرة على حجم قيد الطلاب.

الجدول ٤-١ مقارنة بين الاستقلال الموضوعي والإجرائي في بلدان مختارة

	الاستقلال الموضوعي			الاستقلال الإجرائي	
	١	٢	٣	٤	٥
المؤسسات حرة في:	تحديد الهيكل الأكاديمي/ محتوى المقررات	توظيف الأكاديميين وإنهاء خدمتهم[1]	البت في حجم قيد الطلاب[2]	إنفاق الميزانيات على تحقيق أهدافها	تحديد المرتبات[3]
هولندا	◐	●	●	●	●
بولندا	◐[2]	●	●	●	◐
أستراليا	●	●	◐[2]	●	●
المملكة المتحدة	●	●	◐	●	●
اليابان[4]	◐[1]	●	◐[1]	●	●
الدانمرك	◐	●	●	●	◐
السويد	●	●	◐	●	●
هنغاريا	◐	●	◐	●	●
كوريا[4]	◐[1]	◐[1]	X	X	X
مصر	X	X	X	X	X

المفتاح: حوالب تكون فيها المؤسسات: ● متمتعة بالاستقلال، ◐ متمتعة بالاستقلال في بعض المجالات، X غالب غير متمتعة بالاستقلال أو تضع قيود شديدة عن سلطة سارية.

ملاحظات: تستند البيانات الواردة في هذا الجدول إلى الردود على متابعة للمسح الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ بشأن الحوكمة الجامعية، والذي

التعليم العالي في مصر © منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ٢٠١٠

القدرة على قيادة النظام الاستراتيجي وتسييره

ثمة عنصر حاسم في تسيير النظام والقيادة المؤسسية والإدارة هو القدرة على الربط بين التخطيط الاستراتيجي، وتخصيص الموارد، والمساءلة. وفي الأوضاع المثالية، ينبغي أن تكون هذه العلاقة قائمة على مستوى مجلس الوزراء لربط ميزانية التعليم العالي والعلوم وتخصيص مواردها بالأولويات الاستراتيجية للبلد. وينبغي أن ترشد الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي القرارات المتعلقة بالميزانية وتخصيص الموارد من أجل نظام التعليم العالي. وفي المؤسسات الحكومية، ينبغي أن يكون كل من هذه الوظائف مرتبطا بأولويات الدولة والمجتمع على وجه العموم.

ولتوضيح الصلة بين الموازنة والمساءلة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الحكومي والمؤسسي، تستخدم أيرلندا صندوق الابتكار الاستراتيجي لدعم كل من الأولويات الاستراتيجية المؤسسية وكذلك الأولويات الوطنية. وتعكس المؤشرات المستخدمة للمساءلة الجامعية الأداء المتعلق بكل من الأولويات المؤسسية والاستراتيجية الوطنية.

- وثمة قلق خاص بشأن الهيكل الحالي لتحديد اتجاهات النظام في مصر هو أن عضوية المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة تضم رؤساء المؤسسات بصفة رئيسة. وهذا التشكيل يضمن اصطباغ هذين المنتديين بصبغة بالغة التحفظ، وتركيزهما على الشؤون الداخلية، واهتمامهما في المقام الأول بضمان التوحيد في تطبيق السياسة. ويجب على الرؤساء العاملين في هاتين الهيئتين أن يدافعوا عن مصالح مؤسساتهم، وأن يأبوا انتقاد أداء المؤسسات الأخرى. وبالتالي، فلا يتسنى لهاتين الهيئتين اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تتطلب معاملة تفاضلية بين المؤسسات استناداً إلى الأولويات الوطنية، أو الأداء، أو المعايير الأخرى. وتبين تجارب البلدان الأخرى أن التمثيل

الكبير للمجتمع المدني (أصحاب المصلحة الملمون بالتعليم العالي وإن كانوا غير معينين حالياً في المؤسسات) يرفع الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية.

إصلاح الحوكمة المؤسسية في مصر

لقد كانت الحاجة إلى تغيير جوهري في حوكمة التعليم العالي المصري موضوعا متكرراً لأكثر من عقد من الزمان. وقد حدد إعلان العمل الصادر عن المؤتمر الوطني لإصلاح التعليم العالي الذي عُقد في فبراير 2000، والذي أقره الرئيس ورئيس الوزراء، 25 مبادرة إصلاح محددة، كانت إحداها الحاجة إلى إطار تشريعي جديد لحوكمة النظام.

[كنت من المشاركين في إعداد ذلك المؤتمر

ومجموعة مبادرات الإصلاح الخمس والعشرين وها هي الخطة التي أعددتها مع الزملاء أعضاء لجنة تطوير منظومة التعليم العالي ووافق عليها المؤتمر]

https://alisalmi.com/%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d9%85%d9%86%d8%b0-2005-%d9%84%d8%aa%d8%b7%d9%88%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%a7/

وقد خلص تقييم مشروع تطوير التعليم العالي إلى أن "أداء التعليم العالي ونوعيته يتعرضان حاليا لتهديد شديد من جراء الرقابة المفرطة في المركزية المفروضة على النظام، وانتشار حالات انعدام الكفاءة وتفشيها على نطاق واسع. وخلص التقييم إلى ما يلي:

1. أن إطاراً قانونياً جامداً وبالياً يحكم النظام .
2. أن قانوناً محتضراً للخدمة المدنية يحكم سياسات التوظيف والترقية .
3. أن الرقابة المفروضة من القطاع العام على تفاصيل العمليات اليومية تتسبب في ارتفاع التكاليف، وانعدام الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها، وتدمر الحافز إلى تحسين الأداء والجودة.
4. أنه لا توجد صلة بين مخصصات مؤسسات التعليم العالي من الميزانية وأدوار كل مؤسسة واحتياجاتها.
5. أن على الرغم من المجلس الأعلى للجامعات يمر بعملية إعداد خطوط توجيهية للبرامج من أجل الجامعات، فمخصصات الميزانية لمختلف المؤسسات تحدد من طرف واحد عن طريق وزارة المالية (الميزانية المتكررة) والتخطيط (ميزانية الاستثمار)، وتوزع بحسب فئات البنود.
6. أن المؤسسات لا تمتلك حرية التصرف في نقل الموارد عبر فئات البنود .

وعادةً ما تكون مخصصات الميزانية المتلقاة مجرد تسويات تراكمية آلية لميزانية السنة السابقة ومخصصات بنودها. وفي ظل هذا النوع من النظم، لا معنى لقيام مؤسسات القطاع باستثمار الوقت أو الموارد في تطوير نظم المعلومات الإدارية اللازمة لتوجيه القرارات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد. وفي حين أنها تجمع بعض البيانات، فإن استخدامها لها قليل كما أنها لا تفيد بانتظام عن هذه البيانات. والسلطة التقديرية على الميزانية مقيدة جداً في الجامعات، وإن كانت تبلغ أقصى مدى التقييد في المعاهد الفنية المتوسطة.

7. أن وزارة التعليم العالي تمارس رقابة مالية شديدة على عملياتها اليومية، مما يتطلب الموافقة على حتى المشتريات من المعدات البسيطة وطلبات الصيانة الأساسية.
8. أن سياسات العمالة والتوظيف في القطاع تعكس ما يقابلها في القطاع العام إلى حد كبير، وهذا يصعب من المشاكل الكثيرة الناجمة عن الإفراط في عدد العاملين، والترقية بحسب سنوات الخدمة، وضعف الأجور".

وكان لمشروع تطوير التعليم العالي ثلاثة أهداف تتعلق بالحوكمة:

1. زيادة استقلال الجامعات،
2. السماح بتوحيد الكليات التكنولوجية وتشكيل هياكل للحوكمة،
3. إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

وفي حين أن المشروع حقق الهدفين الثاني والثالث، فقد ثبت أن الهدف الأول المتعلق بإصلاح حوكمة الجامعات يشكل تحدياً ضخماً.

وكانت قد أُنجزت في البداية أعمال ضخمة بشأن إطار عام تشريعي جديد.

وأفادت بعثة متابعة مشروع تطوير التعليم العالي في يونيو 2005 بأن لجنة وطنية انتهت من إعداد المسودة الأولى للإطار القانوني الجديد، وأنه جاهز للحصول على تأييد جميع أصحاب المصلحة. غير أن الاستعراض أفاد بأن الاستقلال المؤسسي، وعملية تعيين كبار الإداريين الأكاديميين، واختيار أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم وتحديد أجورهم قد تهدد أحجار الزاوية لمسودة هذا التشريع. ومع ذلك، فقد أشار التقرير إلى أنه "... لأن الإطار القانوني الجديد يحتوي على هياكل مرتبات تتطلب الموافقة المؤقتة من السلطات الحكومية المعنية، تجري حاليا مفاوضات رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء والوزراء المعنيين لضمان مصادر التمويل الكافية للتشريع الجديد.

وفي يونيو 2006، أجرت رابطة الولايات المتحدة لمجالس إدارة الجامعات والمعاهد (رابطة مجالس الإدارة) دراسة لهيكل الحوكمة المصري بالنيابة عن اليونسكو، بناء على طلب وزارة التعليم العالي،

وأوصت الدراسة بأن تعدل مصر نموذج الحوكمة بحيث:

1. يحافظ على العناصر الإيجابية في نمط الحوكمة الراهن مع تعديل أدوار ومسؤوليات الكيانات الرئيسة والعلاقات فيما بينها لإحلال المزيد من التوازن الفعلي بين التنظيم الذاتي المؤسسي والرقابة الحكومية الشاملة.
2. إنشاء مجلس أعلى موحد يضم المجلس الأعلى للجامعات، والمجالس العليا الأخرى، والحد من الرقابة التنظيمية للمجلس الأعلى الموحد مع زيادة دوره الاستشاري القوي في مجال المعايير الأكاديمية والقضايا الأخرى.
3. إنشاء قدرة معززة للسياسات الوطنية داخل وزارة التعليم العالي لتمثيل المصلحة العامة، وتجميع ونشر البيانات المتعلقة بإنجازات التعليم، والقضاء على الأنظمة غير الضرورية والمجهضة للإنتاج.
4. إنشاء قدرة معززة للسياسات الوطنية داخل الوزارة لإدارة المنافسة فيما بين مؤسسات التعليم العالي الممولة من الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز الإمكانات الهائلة للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بحيث تركز اهتمامها على الكفاءة التعليمية، ومن ثم الارتقاء بالجودة الأكاديمية وحماية المستهلك.
5. توفير المزيد من الاستقلال للجامعات أولاً، ثم للكليات التكنولوجية والمعاهد الفنية في المسائل المتعلقة بالمناهج، والمساقات، والنصوص، وأساليب التدريس، واختيار الأكاديميين وترقيتهم وأجورهم.
6. تحرير الإشراف على الموارد البشرية، بغية الاعتراف بالساعات المعتمدة والإنجازات الرفيعة المستوى والمكافأة عليها، ودعم توسع القطاع الخاص

الهادف للربح مع توفير الضوابط المناسبة على النوعية وجودة الخدمات لمستهلكي الخدمات التعليمية.

7. مراجعة السياسات والإجراءات بغية التشجيع على زيادة القدرة على الحراك بين الأكاديميين، وتكييف السياسات والإجراءات للاعتراف بالساعات المعتمدة التي يحصل عليها الطلاب بغية التشجيع على زيادة حراك الطلاب داخل مصر وبين مصر والبلدان الأخرى.

وقد أبرز تقرير رابطة مجالس الإدارة/اليونسكو

خيارين لكيانات التسيير الجديدة:

1. إعادة مواءمة وزارة التعليم العالي،
2. أو هيئة جديدة للتعليم العالي.

وذكرت وزارة التعليم العالي أن العمل مستمر في وضع إطار تشريعي موحد، يضم كافة مؤسسات التعليم العالي (الحكومية، والقومية، والدولية، والخاصة) ليحل محل الهيكل القانوني الحالي الذي يعاني من التجزئة. وتسليماً بالوقت المطلوب لحشد الدعم لإجراء تغيير كبير في الحوكمة، اعتمدت الحكومة نهجاً متدرجاً بإدخال التغييرات متى سنحت الفرصة. ومن بين الإجراءات المهمة التي اتخذت، بالإضافة إلى تلك المذكورة في الفصل السادس عن البحث العلمي والتطوير والابتكار ما يلي:

1. تخصيص مليار جنيه مصري (2007-2012) لإعداد الجامعات الحكومية للاعتماد (بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي على المستوى المؤسسي) عن طريق مشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد (CIQAP) . ويشكل إعداد إطار أساسي للجودة المؤسسية مع ضمان الاستمرارية لهذا الإطار شرطا لا غنى عنه لزيادة الاستقلالية المؤسسية.

2. توحيد المعاهد الفنية المتوسطة وإصلاح النظام والحوكمة المؤسسية لتوفير المزيد من الاستقلال للكليات التكنولوجية.
3. إنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة لوزارة التعليم العالي وإنجاز الخطة الرئيسة للفترة 2007-2012.

وتتضمن العناصر المهمة لمبادرة – التخطيط الاستراتيجي ما يلي:

-تعزيز البنية الأساسية للبيانات/المعلومات من أجل تحليل السياسات واتخاذ القرارات على مستوى الوزارة والمستوى المؤسسي.

-وإقامة روابط مع عملية التخطيط على مستوى مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارتي المالية والتخطيط.

-ودعم التخطيط الاستراتيجي على المستوى المؤسسي.

-والتخطيط الإقليمي مع التنفيذ أولاً في الإسكندرية وجنوب الصعيد.

- خطط لزيادة القدرات عن طريق توسع القطاع الخاص، بما في ذلك مفهوم الجامعة القومية، وتشجيع المؤسسات الخاصة الأخرى، والتعاون مع الحكومات الأجنبية على زيادة القدرات (مثل الجامعة المصرية اليابانية).

- بدء العمل بهيكل جديد لمرتبات/أجور أعضاء هيئة التدريس في يوليو 2008. وتهدف اللوائح الجديدة لزيادة مرتبات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى ربط الدخل بالأداء. فيتسنى للأساتذة الجامعات الحصول على دخل إضافي غير المرتبات الأساسية، يتوقف على الأداء. ويمنح هذا النظام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حق الاختيار في الانضمام أو عدم الانضمام إليه.

التحديات التي يواجهها إصلاح الحوكمة المؤسسية

بصرف النظر عن التطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة، لا تزال المركزية البالغة في حوكمة التعليم العالي المصري تشكل عقبة خطيرة أمام الكفاءة

المؤسسية، وبالتالي أمام القدرة التنافسية للبلد. وسوف يتعذر الإبقاء على التطورات الإيجابية مثل ثقافة الجودة التي تحققت بفضل مشروع تطوير التعليم الجامعي ونظام الاعتماد الجديد إذا لم تحدث تغييرات جوهرية في الحوكمة وسياسات التمويل.

فالجامعات الحكومية والكليات التكنولوجية المصرية ليست منظمات متسقة قادرة على تطبيق درجة ما من الحوكمة الذاتية، ولكنها بالأحرى مجموعة من الكليات والوحدات أو الوظائف الأخرى المترابطة رأسيا مع المجلس الأعلى، أو وزارة التعليم العالي، أو وزارات المالية أو التخطيط أو التنمية الإدارية، أو الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وفي بعض الأحيان، رئيس الوزراء، ثم الرئيس في نهاية المطاف.

وقد بين تقرير المعلومات الأساسية القطرية بوضوح حجم الرقابة المركزية كما يلي:

1. يعين الرئيس رؤساء الجامعات بقرار جمهوري استنادا إلى ترشيحات من وزارة التعليم العالي.
2. تعين وزارة التعليم العالي رؤساء الكليات التكنولوجية.
3. يشرف الجهاز المركزي للمحاسبات (التابع لرئيس الجمهورية) على حسابات الأداء المالي ويتتبع الفساد عن طريق مسؤول مكلف بشؤون

   كل مؤسسة، ولكن هذا الشخص غير مسؤول عن إعلام رئيس المؤسسة أو مساعدته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
4. تستطيع المؤسسات امتلاك الأراضي والمعدات، ولكنها تعتبر ملكية حكومية ولا تستطيع الجامعة اتخاذ قرار بشأن بيع أو استبدال قطعة أرض أو مبنى دون موافقة مسبقة من مجلس الوزراء.
5. تستطيع المؤسسات الإنفاق من الميزانية على تحقيق الأهداف ولكن

   الميزانية تُرصد لبنود محددة بينما أن القدرة على النقل من بند إلى آخر

من بنود الميزانية مقيد جداً ولا سيما حينما تأتي هذه البنود من موارد مختلفة (فتكلفة الموظفين مثلا تأتي من وزارة المالية، وميزانية الاستثمار تأتي من وزارة التنمية الاقتصادية).

6. تستطيع المؤسسات التوصية بهيكلها الأكاديمي، ولكن القرارات تتخذ بواسطة وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات.
7. تستطيع الجامعات التوصية بمستويات القيد، ولكن القرارات تُتخذ بواسطة المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي.

وفي مثل هذا النظام الخاضع لضوابط صارمة مع وجود جهات رقابية رأسية متعددة للفصل بين الكيانات، لا يمكن إخضاع رئيس المؤسسة ورؤساء المؤسسات الأخرى للمساءلة بشكل عقلاني عن أداء المؤسسة. ومع التركيز الكامل على مراقبة الأجزاء، لا يمكن مساءلة أحد عن الأداء الإجمالي. وسيكون لمجالس الأمناء المنشأة، كما حدث في إصلاح الكليات التكنولوجية، أو لاشتراطات الجودة الجديدة تأثير محدود على العمليات المؤسسية، لأن رؤساء المؤسسات ومجالسها لا يتمتعون بالسلطة الكافية لاتخاذ قرارات ولو بشأن القضايا الأساسية.

ومن القضايا الأساسية تعيين القائد الأكاديميين لمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ويتمثل الاتجاه السائد على الصعيد الدولي في إجراء التعيينات عن طريق مجلس إدارة المؤسسة، بناء على إعلان دولي مفتوح.

توصيات عامة

ينبغي لمصر أن تتخذ خطوات متعمّدة وتدريجية وشفافة لتحقيق توازن أكثر فعالية بين التنظيم الذاتي المؤسسي والرقابة الحكومية الشاملة على نطاق وهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالي بها. وينبغي أن يتضمن اتجاه الإصلاح مزيدا من المسؤولية والسلطة التقديرية لمؤسسات التعليم العالي المعتمدة، وقليلا من التنظيم المركزي والإشراف التفصيلي على أنشطتها.

الإطار التشريعي

للحكومة المصرية أن تضع إطارا قانونيا واحدا للتعليم العالي يغطي جميع القطاعات: الجامعات الحكومية، والمعاهد الفنية، والمؤسسات الخاصة: (الهادفة للربح وغير الهادفة للربح). وينبغي أن يوفر هذا الإطار القانوني ما يلي:

1. إنشاء مجلس أعلى جديد للتعليم العالي يضطلع بمسؤولية توجيه المسار المقبل لنظام التعليم العالي بكامله (انظر أدناه).
2. وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات الحكومية لكي تصبح شركات حكومية أكثر استقلالا ومتمتعة بالإدارة الذاتية (انظر أدناه).
3. ووضع تعريف للمؤسسات الخاصة "غير الهادفة للربح".

سلطة تسيير النظام

يمكن النظر في إنشاء مجلس أعلى واحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي. وينبغي أن يكون المجلس الأعلى للجامعات هو الهيئة صاحبة السلطة العليا في التخطيط والتنسيق وتقديم خدمات المعلومات في مجال التعليم العالي في مصر، التي تغطي كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية: المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة.

ويمكن أن يضطلع المجلس الأعلى الجديد للتعليم العالي بالمسؤولية عن نطاق من المهام المتعلقة بتحقيق الاستجابة والاتساق والاستدامة في نظام التعليم العالي في مصر.

ومن المتوقع أن تتضمن هذه المهام:

- التخطيط الاستراتيجي،
- وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها،

- وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية،
- وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة.

ويمكن أن تتضمن عضوية المجلس الأعلى للتعليم العالي أشخاصا ثبتت قدراتهم على تقديم مساهمات كبيرة في التعليم العالي، وقادة الأعمال التجارية، وقادة المجتمعات المحلية، وممثلين عن الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، والمعاهد الفنية، ومعاهدة التدريب المهني، والمدارس الثانوية. ويمكن أن يشارك على أساس غير رسمي عدد صغير من كبار المسؤولين الذين يضطلعون بمسؤوليات مباشرة تتصل باستراتيجية التعليم العالي في البلد.

ويمكن أن يضطلع بإسداء المشورة للمجلس الأعلى للتعليم العالي مجلس رؤساء الجامعات الحكومية، ومجلس رؤساء الجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى الحالي للمعاهد الفنية، لضمان إيلاء الاهتمام للمهمة الفريدة التي تؤديها الكليات التكنولوجية.

ومن المزمع أن يؤدي تنفيذ هذه التوصية إلى أن تدمج في المجلس الأعلى الجديد للتعليم العالي الوظائف التي يمارسها حاليا المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل في المؤسسات.

المسؤوليات المؤسسية

للحكومة المصرية أن تجري عملية منظمة وشفافة لزيادة مسؤوليات المؤسسات، وبناء قدراتها في مجال الإدارة الذاتية، لبلوغ الغاية النهائية المتمثلة في قيام جميع الجامعات الحكومية والكليات التكنولوجية ببلوغ الوضع القانوني للشركات الحكومية المستقلة.

ويمكن إدارة الجامعات الحكومية التي تُمنح الوضع القانوني للشركات الحكومية بواسطة مجلس أمناء له سلطة البت في شؤونها الأكاديمية والتشغيلية وفقاً لرسالتها المتفق عليها وفي ظل عمليات المساءلة الملائمة.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لنطاق المسؤوليات المباشرة والمخولة لمجلس أمناء المؤسسة، بما في ذلك السلطة المستقلة على ما يلي:

- تعيين الرئيس ونواب الرئيس والعمداء وجميع الموظفين الإداريين الآخرين بالمؤسسة، وتقييمهم وتحديد مكافآتهم وإنهاء خدمتهم.
- وتعيين أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين وإنهاء خدمتهم وترقيتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم.
- وتحديد مستويات القيد بحسب الكلية/البرنامج .
- وقبول الطلاب في برامج محددة.
- وإعداد أو مراجعة أو إلغاء البرامج الأكاديمية.
- وإعادة مواءمة هيئة التدريس الأكاديمية بما يخدم رغبات الطلاب والأولويات المؤسسية.
- وإدارة استخدام جميع إيرادات المؤسسة بما فيها المبالغ المرحلة من ميزانيات سابقة.

التوازن بين تسيير النظام والمرونة المؤسسية

للحكومة المصرية أن تنظر في أن تعد بمشاركة كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، وبالتشاور مع أرباب العمل الوطنيين والإقليميين، اتفاقا واسع النطاق يوضح مهمة الرسالة المتميزة للمؤسسة، ونطاق ما تقدمه من تعليم ومجال تركيزه، والتوقعات المنتظرة من أدائها، وعملية توفير الموارد المقترنة بذلك لبناء قدراتها، ومدى استقلالها الموضوعي والإجرائي.

ومن المتوقع أن يعد المجلس الأعلى للتعليم العالي معايير للمؤسسات تبرهن من خلالها على قدرتها على الاضطلاع بالوضع القانوني للشركات الحكومية. وسيجري تقييم كل جامعة من حيث استعدادها للتحرك نحو وضع قانوني أكثر استقلالية ومنح هذا الوضع لكل مؤسسة على حدة. ويمكن أن يكون من بين هذه المعايير أن تكون جميع الكليات والجامعة برمتها حاصلة على اعتماد كامل من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

ومن المستحسن بمرور الوقت أن يُسمح لمؤسسات التعليم العالي التي تثبت قدرتها على إدارة نفسها بنفسها بطريقة جيدة والتي تؤدي وفقا للتوقعات المتفق عليها بالحصول على سلطة تقديرية متزايدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بقيد الطلاب، وما تقدمه من مساقات (بدؤها وإنهاؤها)، وتعيين العاملين وترقيتهم، واستخدام الموارد.

قضايا مهمة في تطوير التعليم[5]

دكتور علي السلمي[6]

أولاً: تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

إن توفر الموارد المالية والبشــرية والمادية والتقنية وإن كان شــرطاً ضــرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شــرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصــر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصــول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

---

[5] قمت بعرض هذا التقرير في اجتماع لتطوير منظومة التعليم الجامعي في مصر وعُقد بمدينة شرم الشيخ نظمه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمشاركة لجنة التعليم بمجلس النواب في 18 يونيو 2018.

[6] التقرير من إعداد المؤلف علي السلمي.

وتتحدد الرؤية المقترحة لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصـــرها وليس التركيز فقط على بعضـــها – كالثانوية العامة – وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصـــر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية:

- ترابط عمليتا التعليم والتعلم على مدى حياة الإنسان، والأخذ بمفهوم "التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الانحصار في سنوات الدراسة النظامية أو ما يعرف ب "التمدرس".
- مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خريجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة.
- حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف.
- تكامل نظم ومناهج وآليات التعليم في تعظيم القدرة على تدريب الإنســـان للوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، أي دعم قدرات التعلم الذاتي.
- إســـهام التعليم في بناء المهارات الفكرية للإنســـان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.
- الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يســـتطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
- توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
- اســـتثمار المنظومة التعليمية لكافة الفرص العلمية والمنجزات التقنية وفرص التأهيل والتدريب والموارد الموجودة في المجتمع، والحرص على التفاعل الوثيق والارتباط التام بين النظام وبين المجتمع وتطوراته.

- تناسب الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية مع الأنشطة والعمليات المختلفة التي يجب على المنظومة مباشرتها حتى تحقق الأهداف المناسبة لاحتياجات المستفيدين.
- مشاركة أصحاب المصلحة في المنظومة التعليمية في توجيه فعالياتها وتصحيح مسارها إن انحرفت عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
- توضيح دور أصحاب المصلحة في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية، ومن ثم بناء مجموعة من المعايير والآليات التي توضح مدى نجاحها في تحقيق أهدافها بالقياس إلى رغبات المستفيدين، وبالمقارنة بمستويات الأداء والإنجاز في نظم التعليم الأكثر تقدماً وتطوراً.

ثانياً: إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم

تنشئ "الهيئة الوطنية للتعليم" بقانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص هذه الهيئة بما يلي:

1. وضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسة التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. متابعة تصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]، على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم يجري إصدارها من مجلس

النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمســـها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى المجلس والحصول على موافقته بحيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الشطحات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

3. إقرار الهيكل التعليمي الرئيس من حيث المراحل وعدد ســـنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتأكيد آليات التنســيق بين مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي، والتعليم العام والتقني.
4. تصـــميم الصـــورة الكلية المســـتهدفة للمنظومة التعليمية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المســـتقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه.
4. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، وترويج أنماط المشاركة وطرح مبادرات الدمج بين عناصر المنظومة كلها أو بعضها بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناسبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية.
5. إصدار "الإطار الوطني المؤهلات" National Qualification Framework.
6. تحديد أسس الأطر العامة واستراتيجيات التنمية المعرفية.
7. تحديد أسس ومحاور بناء المناهج وفلسفة التعليم وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري.
8. وضع المعايير الرئيسة للتعليم شاملة توصيف مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشائها وتشغيلها ومقوماتها الرئيسة.
9. وضع معايير وتقنيات تقويم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.

10. الإشراف على وضع خطة وطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم الخدمات نظم وآليات تشجيع الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.
11. الإشراف على خطة وطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.
12. حفز وضع برامج وطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية.
13. حفز إعداد خطط متكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.
14. حفز إعداد خطط وبرامج شاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف العاملين في المهن التعليمية والتربوية.
15. تطوير نظم للحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وإدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.
16. تحديد معايير الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات التعليمية والتربوية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.

17. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي الخدمات التعليمية ومختلف عناصرها الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصـرح بها لكل مسـتوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسـر وبدون معاناة للطلاب واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسـن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير رسوم المستويات المختلفة من الخدمات التعليمية.

18. اقتراح وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات من عناصر المنظومة التعليمية، وتحديد الأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان كفاءة وجدوى خدماتها وتأمين سلامة الطلاب والمعلمين وغيرهم من المتعاملين معها.

19. يتم توحيد المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية والمجلس الأعلى للمعاهد العليا والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي في مجلس واحد بمسمى "المجلس الأعلى للتعليم" يتبع "الهيئة الوطنية للتعليم" للتنسيق بين مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، ويُصدر مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتعليم قراراً بتحديد مجالات عمله وتشكيله ومعايير اختيار اعضاءه والتأكيد على صفته كمجلس تنسيقي ليس له صلاحيات تنفيذية.

ثالثاً: دمج الوزارات المختصة بالتعليم

1. في ضوء التنظيم المقترح للمنظومة الوطنية يتم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية"[7] تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق الرؤية الجديدة

[7] يتحول القطاع الخاص بالبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي إلى كيان مستقل قمته "المجلس الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية" وتكون أداته الرئيسة هي "أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا".

للمنظومة التعليمية وتفعيل قانون التعليم الموحد وقانون التعليم العام من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما.

2. تختص "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" بتنفيذ الاستراتيجية العامة للتعليم التي تحددها "الهيئة الوطنية للتعليم" وتهتم أساساً بالمهام التالية:

2.1. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.

2.2. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشـــرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

2.3. توفير آليات التدخل للمســاندة في حال تعرض بعض عناصـــر المنظومة الوطنية لمشـــكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.

2.4. توفير الإمكانيات اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للتعليم والقيام بالوظائف المحورية التي لا يتسنى لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة، مثال ذلك إعداد وتطوير المناهج والمقررات، وتطوير أســـاليب التقويم والاختبار، وتعميق تكوين المهارات الإبداعية لدى الطلاب ،والدراسات والمسوح الشاملة للحالة التعليمية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية لتأهيل وتدريب كوادر متميزة من المعلمين والخبراء التربويين، والاستثمار في المراكز التعليمية المتخصصة عالية التكلفة مثل مراكز تطوير تقنيات التعليم وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها.

2.5. تنظيم العلاقات بين عناصـــر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناســـب مع طاقات وإمكانيات كل طائف.

2.6. تنفيذ كافة المهام التي توكلها إليها "الهيئة الوطنية للتعليم".

3. يجري الفصل بين دور وزارة التعليم باعتبارها قائمة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وبين تقديم الخدمات التعليمية ذاتها، حيث تتولى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية على اختلاف مستوياتها تقديم الخدمات التعليمية وفق المعايير والبرامج والتوجهات التي تحددها الهيئة الوطنية للتعليم وقواعد قانون التعليم والقانون الموحد للتعليم العالي وذلك حسب نظام "التعهيد" الذي يتوافق مع نظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP. وتقوم وزارة التعليم أو الوحدات المحلية المختصة بشراء أماكن للطلاب الذين يستوفون شروط الحصول على "منحة تعليمية" من الدولة، وفي هذا السياق تتولى الوزارة أو الوحدة المحلية سداد الرسوم التعليمية للمؤسسات التي يتم التعاقد معها لتسكين طلاب المنح التعليمية.

رابعاً: إنجاز قانون جديد للتعليم

يشمل مشروع القانون الموحد جميع عناصر منظومة التعليم الجامعي والعالي المكوَنة من:

1. الجامعات والمعاهد العليا الحكومية
2. الجامعات والمعاهد العليا الخاصـــة
3. الجامعات والمعاهد العليا الأهليـــة
4. فروع الجامعات والمعاهد العليا الأجنبية في مصر
5. المجالس العليا المختصة،

6. هيئات ومراكز تنمية الموارد التعليمية وإعداد وتنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس والباحثين والقيادات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي،
7. كما يتضمن كل ما يتعلق بالجامعة/المعهد وجامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى.
8. إدماج قانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في قانون التعليم الجامعي والعالي الموحد

وفي هذا السياق نرى أن يتم تغيير النصوص التالية في القانون الحالي للهيئة رقم 82 لسنة 2006

- تعدل المادة رقم"1" لتصبح تبعية الهيئة لمجلس النواب بدلاً من تبعيتها لرئيس مجلس الوزراء تأكيداً لاستقلالها وعم خضوعها لتأثير السلطة التنفيذية.
- يضاف إلى نص المادة رقم" 2 " وعلى فروع الجامعات غير المصرية أن تثبت حصولها على الاعتماد من جهة معتمدة دولياً".
- يعدل البند "10" من المادة رقم "3" الذي ينص على " الترخيص للأفراد ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ممن تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التي تحددها الهيئة بممارسة أعمال التقويم والقيام بزيارات المراجعة للمؤسسات التعليمية واستعانة الهيئة بهم في هذه الأعمال ." وذلك بإضافة العبارة التالية" وفي جميع الأحوال، يُراعى عدم استعانة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأعضاء هيئات التدريس وأعضاء الهيئات الأكاديمية العاملين في الجامعات والمعاهد العليا . ولو بطريق الندب أو الإعارة . في أعمال فحص طلبات الاعتماد وإجراء المراجعات المنصوص عليها من أجل التحقق من استكمال معايير الجودة والتأهل للحصول على الاعتماد وذلك ضماناً للشفافية ومنع تضارب المصالح ودرئا لشبهات الفساد، مع النص على ضرورة أن يكون المراجعين من الهيئة . أو من خارجها . ينتمون إلى ذات التخصصات في الجهات المتقدمة بطلب الاعتماد"

- تعدل المادة رقم "5" بإلغاء العبارة التالية من نص المادة " التي لا تخضع لأحكام هذا القانون" والهدف تأكيد أن كافة المؤسسات التعليمية العاملة في مصر يجب خضوعها لقانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- تعدل المادة رقم "6" فيما يتعلق بلجنة التظلمات لتكون على النحو التالي:" " أمام لجنة التظلمات التي يصدر قرار بتشكيلها قرار من لجنة التعليم بمجلس النواب"، كما تلغى الفقرة التالية من نفس المادة رقم "وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات تشكيل لجنة التظلمات ونظام عملها بدلاً من النص الحالي " أمام لجنة التظلمات التي يصدر قرار بتشكيلها من رئيس مجلس إدارة الهيئة."
- لا يجوز تحديد قيمة رسوم إصدار شهادة الاعتماد أو التظلم في نص القانون كما هو في نص المادة "8"، ونرى أن يكون هذا التحديد في اللائحة التنفيذية للقانون.
- لا يجوز النص على الهيكل التنظيمي للهيئة في القانون كما هو الحال في المادة "19" ولكن يكون تفصيل الهيكل التنظيمي بقرار منفصل يصدر عن مجلس الإدارة.

خامساً: تطوير نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا

1. إلغاء نظام مكتب التنسيق بين الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وتعلن الجامعات والمعاهد العليا في وقت تحدده "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" عن "شروط القبول" بها في مختلف التخصصات، شاملة الحد الأدنى من درجات الثانوية العامة والاختبارات العلمية والشخصية واختبارات القدرات وغيرها مما يتناسب مع كل تخصص.
2. يتقدم الطلاب الراغبون في الالتحاق إلى الجامعات المختلفة وتتم إجراءات الاختيار والقبول بمعرفة الجامعات المعنية، وتعلن نتائج القبول على مواقع تلك الجامعات في شبكة الإنترنت.

3. في جميع الأحوال، تكون عمليات القبول وإجراءاتها ونتائجها تحت إشراف ورقابة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتؤخذ ممارسات كل جامعة ومدى التزامها بشروط القبول المعلنة في الاعتبار حين فحص طلبات الاعتماد أو حين تجديده.

سادساً: تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية

1. إطلاق مشروع لتطوير وتحديث أوضاع كليات التربية في الجامعات المصرية يشمل:
   1.1. إعادة هيكلة الكليات القائمة بتحديث النظم والأساليب والمناهج والمستويات المعرفية،
   1.2. استكمال تغطية كافة مناطق الجمهورية بكليات للتربية ومراعاة الطابع المحلي وخصوصيات كل الواقع الاقتصادي والمجتمعي في كل حالة،
   1.3. تطوير أساليب القبول في كليات التربية بهدف استقطاب العناصر المتميزة من الطلاب وتغيير الصورة الذهنية في مصر عن تلك الكليات بأنها ملجأ للطلاب ذوي المجموع المتدني الذين لم يفلحوا في الدخول إلى الكليات المعروفة "بكليات القمة"،
   1.4. زيادة مساحة التدريب العملي للطلاب في جميع سنوات الدراسة وتقييم أداءهم أثناء التدريب من مسئولي المدارس وطلابها الذين يتلقون التدريب،
2. إنشاء " الأكاديمية الوطنية لتنمية قدرات المعلم" لتكون هيئة تُعنى بإعداد وتدريب وتنمية قدرات "المعلم" في جميع مستويات التعليم الجامعي والعالي وقبل الجامعي، وتوفير فرص التعليم المستمر للمعلمين ومصادر المعرفة المتجددة. وبذلك تحل الهيئة الجديدة محل " الأكاديمية المهنية للمعلمين" الحالية والمنشأة بالقرار الجمهوري رقم 129 لسنة 2008.
1. تصميم وتنفيذ البرنامج الأساسي لإعداد المدرس الجامعي شاملاً أصول التربية ومناهج التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي وواجبات عضو هيئة

التدريس في أعمال الإرشاد الأكاديمي وتنمية الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع وذلك لأعضاء هيئات التدريس الجدد قبل مباشرة العمل كمدرسين،

2. تنظيم دورات متخصصة مكثفة في فروع العلم المختلفة لطلاب البحث والمعيدين والمدرسين المساعدين لتقديم جرعات متكاملة وحديثة عن الأطر العلمية الرئيسة والمستجدات في أدبيات العلم الحديث تمكينا لهم من استيعاب حركة التقدم العلمي للاستفادة بها في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه،
3. مساندة المبتعثين من معاوني هيئات التدريس لاكتساب مهارات ومعارف أحدث في مجالات تخصصهم، حتى يتعرفون على التقدم العلمي الحديث والمتطور في العالم،
4. تصميم وتطوير ونشر تقنيات التعليم وتعميق البنية الإلكترونية للمؤسسات التعليمية.
5. إطلاق برنامج وطني لتطوير مناهج وأساليب التعليم ومواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتجددة.

سابعاً: إطلاق برنامج وطني باسم "الطالب أولاً"

والبرنامج المقترح يكافئ البرنامج الحالي "المعلمون أولاً" بوزارة التربية والتعليم. ويستهدف ما يلي:

1. تنظيم برامج تعريفية لتأهيل الطلاب قبل دخولهم في المراحل التعليمية حتى يكونوا أكثر قدرة على التعامل مع العمليات التعليمية والمعرفية الجديدة،
2. حفز الطلاب على الكشف عن مواهبهم وقدراتهم المعرفية والتقنية والفنية والمجتمعية وتيسير مشاركاتهم في أنشطة تستثمر تلك القدرات والمواهب وتنميها،

3. مساعدة الطلاب على التحول إلى المستوى العولمي Global student وعدم الانحصار في المحيط المحلي، واكتساب المعلومات والخبرات التي تعادل مستويات الطلاب في الدول المتقدمة والذين هم في ذات المرحلة الدراسية،
4. تنظيم برامج تدريبية في اللغات الأجنبية لطلاب مصر لمساندة جهودهم في الخروج من الانحصار المحلي إلى آفاق العولمية Globalization،
5. تنظيم ومساندة مشاركة الطلاب في المسابقات والمهرجانات والأنشطة في الدول الخارجية،
6. حفز الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري وغيره من بنوك المعلومات العالمية،
7. إطلاق برنامج وطني للقراءة يشارك فيه طلاب جميع المراحل التعليمية ويطلب من كل مشترك قراءة عدد معين من الكتب في مجالات مختلفة ومتناسبة مع مستواه الذهني والمعرفي،

ثامناً: إطلاق برنامج وطني للنهوض بالتعليم الفني

1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الفني والتدريب المهني تكون أساساً لتطوير منظومة المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني وفقاً لأهداف التنمية الوطنية الشاملة، والمعايير العالمية.
2. ربط مؤسسات التعليم الفني والمهني بمؤسسات الإنتاج الصناعي والخدمات الإنتاجية في جميع المحافظات، مع إشراك مسئولي تلك المواقع الصناعية في تصميم المناهج والمقررات والأنشطة التعليمية والتدريبية وفي تقييم الطلاب المتدربين.
3. تخصيص عدد معتبر من ساعات الدراسة بالمدارس والمعاهد والمراكز للتدريب العملي في مواقع الإنتاج واعتبار اجتيازه شرطاً ضروريا للنجاح في كل مرحلة دراسية.

4. تطوير المعدات والأجهزة المستخدمة في التعليم والتدريب واستحداث نظم وآليات المحاكاة المستندة إلى الحاسب الآلي وتقنية المعلومات.
5. التوسع في اتفاقيات الشراكة بين المدارس والمعاهد الفنية المصرية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة صناعياً والمتفوقة في التعليم الفني والتدريب المهني.
6. الاستفادة من المنظمات الدولية المهتمة بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.
7. تنشيط برنامج مبارك. كول وهو نظام جديد في التعليم الفني استحدث بعد زيارة الرئيس الأسبق لجمهورية المانيا الاتحادية عام 1991وكان نتاجها المشاركة في تطوير التعليم الفني على أساس أن يشارك قطاع الاعمال الخاص وهم اصحاب المصلحة الحقيقية مع الحكومة متمثلة في وزارة التعليم في تعليم وتدريب هذا المنتج الجديد من الخريجين وتعتمد فكرة النظام الألماني على ان تقوم وزارة التعليم بتدريس المواد الفنية والثقافية وتنفيذ بعض الدورات الاساسية ما بين اسبوع وتسعة اسابيع خلال المرحلة الدراسية على أن يقوم القطاع الخاص بتدريب الطلاب مهنيا داخل مواقع الانتاج والخدمات.
8. تركيز الاختصاص بالتعليم الفني والتدريب المهني في وزارة التعليم والتنمية المعرفية ونقل كافة الإمكانيات الفنية والتدريبية من الوزارات الأخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الإسكان وغيرها من الوزارات إلى وزارة التعليم والتنمية المعرفية مع تنسيق الروابط بينها وبين جميع الوزارات التي تستخدم خريجي المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني.

تاسعاً: التوسع في نظام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

1. يكون إسناد الخدمات التعليمية إلى القطاعات غير الحكومية – القطاع الخاص والأهلي وقطاع الأعمال العام – وفق شروط ومعايير لأداء الخدمات معلنة

وشفافة، وبناء على إجراءات تعاقدية تنافسية يشارك ممثلو المجتمع في الرقابة على دقة تنفيذها. وتتولى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" الرقابة على مقدمي الخدمة الذين تم التعاقد معهم وتقييم مستويات أداء وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطبيق شروط التعاقد حين مخالفتها، والبحث في شكاوى المنتفعين بالخدمات.

2. يتنافس الراغبون في تقديم الخدمات التعليمية للحصول على عقود الإسناد بتقديم عروضهم مع الالتزام بشروط الوزارة لتقديم الخدمات لطالبي الخدمة ومواصفات الجودة ومعايير التعامل مع الجماهير وفق الأصول التسويقية والإدارية المتقدمة.
3. تشمل الخدمات التعليمية الممكن إسنادها للقطاعات غير الحكومية إنشاء وإعادة تأهيل وتحديث وتشغيل وإدارة مؤسسات الخدمات التعليمية [المدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها، مراكز إعداد وتدريب المعلمين والأجهزة الإدارية بالمدارس].

https://youtu.be/pOp3oVCMc_4

Mar 18, 2013

الفصل الثامن

القوات المسلحة مؤسسة وطنية تنفذ الدستور

الأساس الدستوري

"القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وتحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة **200** من الدستور]

وقد تم تعديل الفقرة الأولى من تلك المادة ضمن التعديلات الدستورية عام **2019** على النحو التالي:

مادة **200**/ الفقرة الأولى (مستبدلة):

القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، *وصون الدستور والديمقراطية، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها، ومكتسبات الشعب وحقوق وحريات الأفراد*، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وتحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية.

https://youtu.be/cnmkiXWD10w

Feb 6, 2020

https://youtu.be/Q_ij8BOyill

Jan 12, 2020

https://youtu.be/yYqF9B3TVWw

https://youtu.be/l2cn6ZialfE

Sep 27, 2018

https://youtu.be/g3RWYOc_-yA

Apr 7, 2020

https://youtu.be/a02Rwrb8Aug

May 21, 2020

دور القوات المسلحة في بناء الدولة المصرية الحديثة

دور الجيش في ثورة 25 يناير

مع تفجر ثورة 25 يناير أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقوفه إلى المطالب المشروعة للشعب المصري بكافة طوائفه وانتماءاته وهو الأمر الذي أعطى دفعة كبيرة للشعب المصري ولقد ساعد الدور العظيم الذي قام به الجيش في تأمين وحماية مطالب الشعب والتعهد برعاية الوصول اليها نقلة تاريخية لمسار الحياة المصرية، وحقق الجيش المصري العظيم ما تعهد به لثوار وشباب 25 يناير وشعب مصر.

ثورة 30 يونيو

وفى 30 يونيو لبى الجيش رغبات 33 مليون مصري احتشدوا في الشوارع مطالبين بخلع الرئيس السابق محمد مرسى. وأعلنت القوات المسلحة وقوفها إلى جانب رغبات الشعب المصري. وأمهلت جميع الأطراف 48 ساعة للاستجابة، لمطالب الشعب. ولم يستمع الدكتور مرسي وجماعة الإخوان لصوت الشعب وأصر على عناده.

فما كان من القوات المسلحة إلا أن تحركت لإيقاف المهزلة السياسية والانحياز للشعب المصري قلبا وقالبا، واعلنت خارطة طريق تحدد مستقبل مصر وتشمل خلع الرئيس مرسى وتعطيل العمل بالدستور مؤقتا وتولى رئيس المحكمة الدستورية المستشار عدلي منصور رئاسة مصر مؤقتا لحين تعديل الدستور واجراء مصالحة وطنية وانتخابات برلمانية ورئاسية حرة نزيهة.

إنهم رجال قواتنا المسلحة الباسلة الذين عانقوا بهاماتهم الشامخة قمم المجد، زرعوا في تراب الوطن الغالي أزهار الحرية التي يفوح منها عبق الشهادة وعطر الانتصار.

وسطروا في كتب التاريخ صفحات مشرقة تقود الأجيال إلى درب البطولة والتضحية والفداء ليسيروا عليها بخطى واثقة نحو تحقيق النصر والتحرير.

الدور الاقتصادي للقوات المسلحة

ما هو وزن الجيش المصري في الحياة الاقتصادية للبلاد ؟[8]

نشرت في09/10/2016

فرانس24

عرف الجيش المصري حضوره في الحياة الاقتصادية للبلاد، لكن ذلك اتسع مع وصول عبد الفتاح السيسي إلى الرئاسة إثر الإطاحة بمحمد مرسي. ويلمس حضوره في قطاعات معينة مرتبطة بالبنى التحتية وصناعة الأدوية والأغذية. فما هو وزنه الحقيقي في القطاع الاقتصادي؟

استيراد حليب الأطفال والأدوية

وعقب أزمة في حليب الأطفال الرضع أدت إلى ارتفاع كبير في سعره في نهاية أغسطس الماضي [2016]، قام الجيش باستيراده بالتنسيق مع وزارة الصحة وطرحه الشهر الماضي في الأسواق بسعر أرخص بكثير.

وقال المتحدث باسم الجيش العميد أحمد سمير إن القوات المسلحة قررت استيراد حليب الأطفال "بعد أن لاحظت قيام الشركات المختصة باستيراده باحتكاره لرفع سعره، ما تسبب في زيادة معاناة المواطن البسيط."

يقول الخبراء إن الجيش ليس مهيمنا على الاقتصاد المصري، إلا أن حصته فيه ارتفعت منذ تولي السيسي الرئاسة بعد قرابة عام من الإطاحة بالرئيس الإسلامي محمد مرسي في يوليو 2013، مع دخول القوات المسلحة مجالات اقتصادية جديدة مثل استيراد حليب الأطفال وإنتاج الأدوية.

[8] https://www.france24.com/ar/20161009-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A

يلجأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشكل متزايد إلى الجيش للمساعدة في حل أزمات البلاد الاقتصادية، ما أدى إلى اتساع نشاط القوات المسلحة الاقتصادي مع تنامي دورها السياسي منذ إسقاط حسني مبارك عام 2011.

"المونيتور" يكشف حقيقة رؤية صندوق النقد الدولي لـ"بيزنس القوات المسلحة"[9]

ديفيد عوض

20 يونيو 2018

يكشف "المونيتور" من خلال حوار أجراه مع رئيس بعثة صندوق النقد الدوليّ إلى مصر سوبير لال تفاصيل رؤية الصندوق للدور الاقتصاديّ الذي تلعبه القوّات المسلّحة المصريّة ومدى إضرار أو منفعة ذلك الدور بالاقتصاد المصريّ ومدى اتفاق ذلك الدور أو تعارضه مع سياسات الصندوق.

القاهرة – تعتزم القوات المسلحة المصرية التوسع في صناعة استخلاص المعادن من الرمال السوداء، وهي الصناعة المتوقع أن تدر مليارات الدولارات على مصر بعد أن وقعت الشركة المصرية للرمال السوداء، التابعة للقوات المسلحة، مذكرة تفاهم، يوم 18 يونيو، مع شركة صينية كبرى، لم تكشف الصحف والبيانات الرسمية عن اسمها، للاستفادة من الخبرات العالمية في ذلك المجال، رغم أن العديد من الصحف المعارضة مثل العربي الجديد وشبكة رصد قالوا في تقارير صحفية لهم أن صندوق النقد الدولي حذر الحكومة المصرية من توسع ما أسموه بـ"بيزنس المؤسسة العسكرية" وتأثيره على عدالة المنافسة مع القطاع الخاص.

وتملك القوات المسلحة المصرية عددا من الشركات والهيئات التي تعمل في مجالات السلع التموينية والاستصلاح الزراعي والاستزراع السمكي والثروة الحيوانية

[9] https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2018/06/egypt-economy-army-private-sector-imf.html

والمقاولات والإنشاءات وغيرها، وتُتهم تلك الشركات والهيئات دوما بأنها مفضلة لدى الدولة على القطاع الخاص في الحصول على الإعفاءات الضريبية والجمركية، كما أن العديد من العاملين بها يقضون فترة تجنيد إجباري، مما يعفي المؤسسة العسكرية من دفع أجور ضخمة لهم ويعفيهم من دفع أي تأمينات اجتماعية أو صحية لهم.

ولذلك، حاور "المونيتور" رئيس بعثة صندوق النقد الدوليّ إلى مصر سوبير لال للتعرّف على رأي الصندوق في توسع "بيزنس القوات المسلحة" وتأثير ذلك على برنامج الإصلاح الاقتصاديّ في مصر.

وعن موقف الصندوق من توغّل القوّات المسلّحة في قطاعات اقتصاديّة عدّة، قال سوبير لال في حوار مع "المونيتور": "إنّ سياسة صندوق النقد لا تتعارض مع النشاط الاقتصاديّ للقوّات المسلّحة المصرية تحديداً، وإنّما تتعلّق القضيّة بدور الدولة تجاه القطاع الخاص في تأسيس اقتصاد حديث سريع النموّ، فالقطاع الخاص هو القادر على أن يكون دعامة لذلك الاقتصاد، وليس القطاع العام أو الدولة".

ويذكر أنّ موقعيّ "العربيّ الجديد" و"شبكة رصد" المؤيّدين لجماعة الإخوان والمعارضين لنظام الرئيس عبد الفتّاح السيسي، نشرا في تقريرين، بـ27 مايو، أنّ صندوق النقد الدوليّ طالب الحكومة المصريّة بإعداد خطّة عاجلة لانسحاب القوّات المسلّحة من كلّ الأنشطة الاقتصاديّة في مصر قبل تسلّم مصر الدفعة الجديدة من قرض صندوق النقد الدوليّ، بينما قال لال: "إنّ الخطّة تتعلّق بخفض سيطرة الدولة بشكل عام، وليس القوّات المسلّحة تحديداً، على النشاطات الاقتصاديّة بما يتناسب مع الأهداف المتّفق عليها لخطّة الإصلاح الاقتصاديّ، والتي من أجلها يموّل الصندوق مصر بالقرض".

وشرح لال ل."المونيتور" أهداف الصندوق التي تحدّث عنها بنفسه، فقال: "إنّ النموّ السكانيّ السريع في مصر، يجعل برنامج الإصلاح الاقتصاديّ فيها وصندوق النقد

الدوليّ يهدفان إلى خلق 700 ألف فرصة عمل سنويّاً. وفي ظلّ ديون مصر المرتفعة، لن تتمكّن الدولة من التوسّع في استيعاب مزيد من العاملين، ولن يتحقّق ذلك إلاّ من خلال توسّع القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد المصريّ والنموّ الاستثماريّ".

وكانت وزارة القوى العاملة والهجرة قد قالت في بيان رسميّ عن إنجازاتها في ديسمبر من عام 2017: إنّ الدولة نجحت خلال ذلك العام في توفير 486 ألف فرصة عمل في سوق العمل الداخليّ بمصر من خلال شركات القطاع الخاص المصريّ.

وقال لال: "إنّ تجارب الإصلاح الاقتصاديّ في دول نامية عدّة تظهر أنّ تدخّل الدولة الزائد في المجالات الاقتصاديّة لا يؤثر على المنافسة كما يزعم البعض، لكنّه يمنع القطاع الخاص من إدراك الفرص التي تمكّنه من قيادة التنمية الاقتصاديّة وخلق فرص العمل في مجالات عدّة عندما يجد أنّ الدولة بكلّ مواردها ستكون منافسة له".

ويذكر أنّ العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعيّ اتّهموا، في 7 يونيو، الدولة بالتدخّل لصالح شركات ومشاريع الاستزراع السمكيّ التابعة للقوّات المسلّحة المصريّة في بورسعيد، من خلال قطع المياه عن المزارع السمكيّة الخاصّة، الأمر الذي أدّى إلى نفوق الأسماك في ذلك اليوم.

وردّاً على سؤال عن دور الدولة من وجهة نظره أو من وجهة نظر صندوق النقد الدوليّ، قال: "على الدولة أن تسعى إلى تشجيع المنافسة واكتشاف وتذليل المعوقات التي تواجه المستثمرين في الحصول على الأراضي والتمويل وزيادة الشفافيّة الاقتصاديّة من خلال تطوير التشريعات والقضاء على الروتين والبيروقراطيّة وتطوير البنية التحتيّة، الأمر الذي يساعد القطاع الخاص على زيادة استثماراته وتنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل المطلوبة".

وأشاد صندوق النقد الدولي بجهود القوات المسلحة في تطوير البنية التحتية، إذا اعتبر النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي ديفيد ليبتون في ندوة بكليّة إدارة الأعمال في الجامعة الأميركيّة بالقاهرة في 8 مايو، أنّ تدخّل القوّات المسلّحة في الاقتصاد ساهم في تطوير مشاريع البنية التحتيّة

في مصر، مشيراً في السياق ذاته إلى أنّ على مصر تقليل الاستثمارات الحكوميّة عموماً في القطاعين الزراعيّ والصناعيّ مع إتاحة الفرصة بشكل أكبر في المجالين للقطاع الخاص.

وختم لال تصريحاته قائلاً: "إنّ تجارب الدول النامية السابقة تظهر أنّ اكتشاف المعوقات وتذليلها وزيادة الشفافيّة قادرة على حماية السوق المصريّة من النقص الطارئ في بعض المنتجات، الأمر الذي يدفع بالدولة إلى التدخّل دوماً لسدّ ذلك العجز".

ويذكر أنّ عبد الفتاح السيسي قد قال في كلمة في ديسمبر من عام 2016: إنّ مشاركة القوّات المسلّحة في الاقتصاد تأتي لمساعدة الفقراء في مواجهة غلاء الأسعار الناتج من خفض قيمة الجنيه ونقص العملات الأجنبيّة، وهو الأمر الذي أدّى في عاميّ 2015 و2016 إلى شحّ بعض المنتجات في الأسواق مثل ألبان الأطفال والسكر وغيرها من السلع.

واختلف أستاذ الاقتصاد في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة القاهرة فرج عبد الفّتاح مع رؤية صندوق النقد الدوليّ في خصوص دور الدولة ودور القطاع الخاص، إذ قال لـ."المونيتور": إنّ حضور الدولة في المجالات الاقتصاديّة سواء ممثلة في مشاريع وشركات القطاع العام أو مشاريع وشركات القوّات المسلّحة هو الوسيلة الوحيدة لحماية المصريّين من جشع بعض رجال الأعمال الذين يسعون إلى احتكار بعض السلع والخدمات.

ورأى رئيس قسم الاقتصاد الأسبق في جريدة "الأهرام" ممدوح الولي أنّ دخول القوّات المسلّحة الحياة الاقتصاديّة يؤدّي إلى آثار سلبيّة عدّة، وفسّر ذلك قائلاً لـ "المونيتور": "إنّ منافسة شركات القوّات المسلّحة مع شركات القطاع الخاص منافسة غير عادلة لصالح القوّات المسلّحة. كما أنّها تصرف القوّات المسلّحة عن دورها الأساسيّ، وهو الدفاع عن الوطن".

وأخيراً، أشار المستشار الاقتصاديّ لعدد من المؤسّسات الاستثماريّة خالد الشافعي في حديث لـ "المونيتور" إلى أنّه يؤيّد الحريّة الاقتصاديّة التي تسمح للقطاع الخاص بالتوسّع والعدالة في المنافسة بين القطاع الخاص وشركات القوّات المسلّحة، وقال: لا يمكن للقوّات المسلّحة أن تنسحب من الحياة الاقتصاديّة الآن لأنّ ذلك سيمكّن العديد من رجال الأعمال من احتكار سلع عدّة، الأمر الذي يضرّ بالمواطن المصريّ.
وأكّد أنّ القوّات المسلّحة ستظلّ باقية في الحياة الاقتصاديّة حتّى يتمّ إصلاح المنظومة التشريعيّة الاقتصاديّة، بما يسمح بمكافحة الاحتكار ومكافحة كلّ أوجه الإضرار بالمصريّين.
وفي أغسطس الماضي كذلك، تم توقيع اتفاق بين وزارتي الصحة والإنتاج الحربي لإنشاء أول مصنع لإنتاج أدوية السرطان في مصر.

البنية التحتية

ولكن النشاط الاقتصادي الأكبر للجيش، بحسب المحللين، يتركز في مجال البنية التحتية. ومن أجل إنجاز مجموعة من المشروعات الكبرى على وجه السرعة، لجأ السيسي إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، أحد فروع الجيش التي كلفها بالإشراف على الفرع الجديد لقناة السويس وعلى إنشاء مئات الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، كما كلفها بتنفيذ البنية الأساسية للعاصمة المصرية الجديدة، التي أعلن الرئيس المصري إنشاءها في شرق القاهرة.
واعتاد السيسي لدى افتتاحه أي مشروع أنجزته الهيئة الهندسية أن يمازح رئيسها اللواء كامل الوزيري طالبا منه تنفيذ مشروع آخر في وقت أقل.
ويمكن للعابر على الطريق الرئيسي بين القاهرة والإسكندرية أن يلاحظ العلامة التجارية لجهاز "الخدمة الوطنية للقوات المسلحة"، وهو جهاز آخر للجيش تم تكليفه بإصلاح الطريق وتطويره.

ويمتلك هذا الجهاز منذ عدة سنوات شركات تعمل في مجالات عدة أبرزها إنتاج المعكرونة والمياه المعدنية ومحطات وقود السيارات.

هل اتسع حضور الجيش المصري في الاقتصاد المحلي؟

ويقول الباحث في مركز "كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط" يزيد صايغ[10] أن "الدور الاقتصادي للقوات المسلحة المصرية اتسع بالتأكيد من حيث الحجم كما تحول تحولا كيفيا" منذ الإطاحة بمرسي.

ويضيف أن "هذا يعود لعاملين أساسيين. الأول هو أن مجموعات مصالح متعددة داخل الجيش وجدت فرصة للقيام بأنشطة ربحية بسبب الدور المحوري للتحالف الذي يضم مؤسسات الدولة الرئيسة الذي يحكم مصر منذ ذلك التاريخ."

أما السبب الثاني، وفقا لصايغ، فهو "قيام الرئيس السيسي بتكليف الجيش بدور رئيسي في مشروعات عامة كبرى نتيجة تدهور مؤسسات الدولة المدنية التي أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها فبات الجيش يملأ الفراغ."

ويشير صايغ إلى أن نشاط الجيش الاقتصادي توسع مقارنة بما كان عليه في عهد مبارك بسبب تنامي دوره السياسي.

ويقول "أثناء حكم مبارك كان للجيش وضع متميز، ولكنه لم يكن لاعباً رئيسياً أو صانعاً للقرار السياسي أو الاقتصادي، إذ أن نظام مبارك كانت به توازنات هي غائبة الآن بين الحزب الوطني عموماً ولجنة السياسات التي كان ابنه جمال يترأسها والمتحالفة مع كبار رجال الأعمال ووزارة الداخلية " فضلا عن وجود دور للقوى السياسية "بما فيها الإخوان المسلمون."

ويشاركه الرأي أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية عمرو عادلي الذي يقول "الدور الاقتصادي للجيش اتسع ولكنه ليس دوراً مهيمناً."

---

[10] يلاحظ أن يزيد صايغ من أهم العاملين في مركز "كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط" وله كتابات كثيرة معادية لمصر وهو من المناهضين لما يسميه "جمهورية الضباط في مصر"!

وبدأ الجيش المصري دخول قطاعات الاقتصاد المدني في العام 1979 عندما أصدر الرئيس المصري الأسبق أنور السادات قراراً بإنشاء جهاز "مشاريع الخدمة الوطنية" الذي سمح للقوات المسلحة بإنشاء مشاريع هادفة للربح.

ويضيف عادلي "باستثناء قطاع تشييد الطرق، الذي تبلغ حصة الجيش فيه ما بين 7% و8% وهي حصة كبيرة، فإن القوات المسلحة لا تمتلك أي حصص كبيرة في أي قطاع آخر." ويشير على سبيل المثال إلى أن الجيش "يمتلك بعض محطات الوقود ولكنه لا يستطيع منافسة شركة مثل توتال، ويمتلك مصنعا لإنتاج المياه المعدنية ولكن حصته ضعيفة في هذا المجال الذي تهيمن شركة "نستله" على 70% منه."

ويعتبر عادلي أنه منذ تولى السيسي السلطة "طرأ تغيير تمثل في البحث عن مزيد من الحصص في مجالات اقتصادية جديدة."

ويرى أن الجيش عندما "يستثمر فإن استثماره يكون سياسياً أي لصالح دوره السياسي وما يعتبر أنه دفاع عن الدولة من الانهيار باعتبار أن القوات المسلحة تعتبر نفسها ضامنة ومسؤولة عن بقاء الدولة المصرية."

ويصعب تقدير حجم النشاط الاقتصادي للجيش في القطاعات المدنية، إذ أن القانون يحظر نشر أي أرقام تتعلق بتفاصيل موازنته.

انتقادات لاتساع دور الجيش الاقتصادي

وأثار اتساع دور القوات المسلحة الاقتصادي انتقادات كثيرة أخيراً، ما دفع الرئيس المصري إلى الدفاع عن دور الجيش ونزاهته، قائلا "الجيش لا يأخذ جنيها واحداً يضعه في جيب أحد."

وتابع الرئيس المصري أنه "لا يتم صرف أي أموال داخل القوات المسلحة إلا بأمر مني ومن وزير الدفاع". وقال مخاطباً المصريين "هناك من يريدكم أن تشككوا في كل شي"، في إشارة إلى المعارضين بمن فيهم الإخوان المسلمين.

فرانس24/ أ ف ب

https://youtu.be/FCy7oBZJZ1c

Mar 20, 2018

https://youtu.be/tlXBOa_sfbE

Nov 11, 2019

الفصل التاسع

إدارة الاقتصاد الوطني

حدد الدستور المقومات الاقتصادية للدولة المصرية في الفصل الثاني وضم المواد التالية:

مادة 27

يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بما تحفظ حقوق العاملين وتحمي المستهلك

ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون.

مادة 28

الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد.

وتولي الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله.

مادة 29

الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة 30

تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة 31

أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة 32

موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحُسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها.

كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها. وتعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية، وزيادة قيمتها المضافة وفقاً للجدوى الاقتصادية.

ولا يجوز التصرف في أملاك الدولة العامة، ويكون منح حق استغلال الموارد الطبيعية أو التزام المرافق العامة بقانون، ولمدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً.

ويكون منح حق استغلال المحاجر والمناجم الصغيرة والملاحات، أو منح التزام المرافق العامة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما بناء على قانون.

وتحدد القانون أحكام التصرف في أملاك الدولة الخاصة، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

مادة 33

تحمي الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية.

مادة 34

للملكية العامة حرمة، لا تجوز المساس بها، وحمايتها واجب وفقًا للقانون.

مادة 35

الملكية الخاصة مصونة، وحق الإرث فيها مكفول، ولا تجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبحكم قضائي، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدمًا وفقا للقانون.

مادة 36

تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

مادة 37

الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها . ولا تجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي.

مادة 38

يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

لا يكون إنشاء الضرائب العامة، أو تعديلها، أو إلغاؤها، إلا بقانون، ولا تجوز الاعفاء منها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ولا تجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب، أو الرسوم، إلا في حدود القانون.

ويراعى في فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم التكليفية، ويكفل النظام الضريبي تشجيع الانشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتتبنى النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والاحكام في تحصيل الضرائب. وتحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأي متحصلات سيادية أخرى، وما يودع منها في الخزانة العامة للدولة.

وأداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبي جريمة.

مادة 39

الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه، وتضمن المدخرات، وفقا لما ينظمه القانون.

مادة 40

المصادرة العامة للأموال محظورة. ولا تجوز المصادرة الخاصة، إلا بحكم قضائي.

مادة 41

تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

مادة 42

يكون للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية، وفقا للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني.

ويكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين في المائة من عدد الأعضاء المنتخبين، ويكون تمثيلهم في مجالس إدارات شركات قطاع الاعمال العام وفقا للقانون.

وينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين في المائة في مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية.

مادة 43

تلتزم الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها، والحفاظ عليها بصفتها ممراً مائياً دولياً مملوكاً لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزا اقتصاديا متميزاً.

مادة 44

تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي في هذا المجال. وحق كل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول، وتحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة 45

تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وخلجانها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. وتحظر التعدي عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن في التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة 46

لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.

https://youtu.be/dTZDxa76cW8

Jan 22, 2020

Egypt Economic Outlook

Macroeconomic performance and outlook

Economic growth in Egypt, estimated at 5.6% for 2019, is forecast to strengthen to 5.8% in 2020 and 6% in 2021, supported by broad-based economic reform programs since 2016. Other factors supporting growth include the recalibration of government's social inclusion programs away from general subsidies on energy products to targeted transfers and improvements in the business environment. Tourism, construction, and oil and gas were driving growth. On the demand side, consumption remained subdued as exports and investments were more robust.

A broad-based consolidation plan introduced a new value-added tax and a gradual reduction in energy subsidies, putting the fiscal deficit on a downward trend from 12.5% of GDP in fiscal 2016 to 8.7% in fiscal 2019. Primary balances registered a surplus over the past two years. Debt growth has been contained as the debt-to-GDP ratio fell from 103% in 2017 to 89.5% in 2019, partly a result of fast-growing nominal GDP. The current account deficit narrowed to 2.3% in 2019, and foreign exchange reserves reached an all-time high at $44.96 billion in August 2019. Inflation pressures are also easing, standing at 8.7% year-on-year in July 2019, the lowest in the past four years.

The 2020 fiscal budget assumes an optimistic yet attainable 6% growth rate. In the first quarter of 2019, the unemployment rate dropped to 8.1%, its lowest in 20 years.

Tailwinds and headwinds

Egypt's prospects are favorable. Real GDP growth is projected to maintain momentum driven by high domestic demand and export growth. Egypt is now a gas exporter, following the discovery of the Zohar field. With growth becoming increasingly inclusive, unemployment declining, pensions improving, and civil servant wages increasing,

consumer spending should pick up. The government is advancing Egypt's integration with the rest of Africa, which should boost exports.

Egypt climbed six ranks to 114 of 190 countries in the latest edition of the World Bank's Doing Business. The improving business environment should boost domestic investment and further attract foreign direct investment. The decline in inflation is expected to continue. As a result, monetary policy is becoming less restrictive. Cuts in central bank rates would also ease the repayment burden of the government's large short-term debt.

The 2016 currency depreciation triggered a sharp increase in the cost of living. Despite government social inclusion policies and the positive economic results of the reforms, poverty rose from 27.8% in 2016 to 32.5% in 2019. This increase could further influence government social protection programs. In particular, the main cash transfer programs, Takaful and Karama (Solidarity and Dignity), have been significantly expanded since their introduction in 2016, from 200,000 households to 2.3 million households in 2019. Yet, they only benefit a third of the poor, around 10 million people.

The agricultural and manufacturing sectors, accounting for around 13% and 15% of GDP, remained flat. Private investment, concentrated in real estate and energy, still does not exceed 9% of GDP. And private credit remains subdued, going from 36.2% of total credit in 2011 to 22.7% in 2019. Although net exports became the largest contributor to GDP growth in 2019, nonoil exports remain modest, showing the weak passthrough of currency depreciation. And 60% of debt still carries a maturity of one year or less. While unemployment has been trending down, it is still high among youth (26%) and women (38%).

[ترجمة تقرير البنك الإفريقي للشمية]

أداء الاقتصاد الكلي وآفاقه

ومن المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي في مصر، المقدر بنسبة 5.6% لعام 2019، إلى 5.8% في عام 2020 و6% في عام 2021، بدعم من برامج الإصلاح الاقتصادي الواسعة النطاق منذ عام 2016 .

وتشمل العوامل الأخرى التي تدعم النمو إعادة معايرة برامج الإدماج الاجتماعي الحكومية بعيداً عن الإعانات العامة لمنتجات الطاقة إلى التحويلات والتحسينات المستهدفة في بيئة الأعمال. وكانت السياحة والبناء والنفط والغاز هي التي تقود النمو .وعلى جانب الطلب، ظل الاستهلاك ضعيفاً لأن الصادرات والاستثمارات كانت أكثر قوة.

وأدخلت خطة دمج واسعة النطاق ضريبة جديدة على القيمة المضافة وخفض تدريجي في دعم الطاقة، مما وضع العجز المالي في اتجاه تنازلي من 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016 إلى 8.7% في السنة المالية 2019 .وسجلت الأرصدة الأولية فائضا على مدى السنتين الماضيتين .وقد تم احتواء نمو الدين مع انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 103٪ في عام 2017 إلى 89.5٪ في عام 2019، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي السريع النمو .وتقلص عجز الحساب الجاري إلى 2.3% في عام 2019، ووصل احتياطي النقد الأجنبي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 44.96 مليار دولار في أغسطس 2019 .كما أن ضغوط التضخم تتراجع، حيث بلغ 8.7% على سنوي في يوليو 2019، وهو أدنى مستوى في السنوات الأربع الماضية.

وتفترض الميزانية المالية لعام 2020 معدل نمو متفائل وممكن التحقيق بنسبة 6 .%وفي الربع الأول من عام 2019، انخفض معدل البطالة إلى 8.1%، وهو أدنى معدل له منذ 20 عاماً.

الرياح الخلفية والرياح المعاكسة

إن آفاق مصر مواتية .ومن المتوقع أن يحافظ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الزخم مدفوعا بارتفاع الطلب المحلي ونمو الصادرات .مصر الآن مصدر للغاز، بعد اكتشاف حقل ظهر.ومع تزايد شمولية النمو، وانخفاض البطالة، وتحسين المعاشات التقاعدية، وزيادة أجور موظفي الخدمة المدنية، من المرجح أن يرتفع

الإنفاق الاستهلاكي .تعمل الحكومة على تعزيز تكامل مصر مع بقية أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الصادرات.

صعدت مصر ستة مراتب إلى 114 دولة من أصل 190 دولة في أحدث نسخة من كتاب "ممارسة أنشطة الأعمال" التابع للبنك الدولي .وينبغي أن يعزز تحسين بيئة الأعمال التجارية الاستثمار المحلي وأن يزيد من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في التضخم .ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة النقدية أقل تقييدا .ومن شأن خفض أسعار الفائدة على البنوك المركزية أيضاً أن يخفف من عبء سداد ديون الحكومة الكبيرة القصيرة الأجل.

أدى انخفاض قيمة العملة في عام 2016 إلى زيادة حادة في تكلفة المعيشة .وعلى الرغم من سياسات الإدماج الاجتماعي الحكومية والنتائج الاقتصادية الإيجابية للإصلاحات، ارتفع الفقر من 27.8% في عام 2016 إلى 32.5% في عام 2019 .ويمكن أن تؤثر هذه الزيادة بشكل أكبر على برامج الحماية الاجتماعية الحكومية .وعلى وجه الخصوص، تم توسيع برامج التحويلات النقدية الرئيسة، تكافل وكرامة (التضامن والكرامة)، بشكل كبير منذ بدء العمل بها في عام 2016، من 200,000 أسرة إلى 2.3 مليون أسرة في عام 2019 .ومع ذلك، فإنها لا تفيد سوى ثلث الفقراء، أي حوالي 10 ملايين شخص.

وظل قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية، يمثلان حوالي 13% و15% من الناتج المحلي الإجمالي، ثابتين .ولا يزال الاستثمار الخاص، الذي يتركز في العقارات والطاقة، لا يتجاوز 9% من الناتج المحلي الإجمالي .ولا يزال الائتمان الخاص ضعيفاً، حيث اُسْرِق من 36.2% من إجمالي الائتمان في عام 2011 إلى 22.7% في عام 2019 .

وعلى الرغم من أن صافي الصادرات أصبح أكبر مساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، فإن الصادرات غير النفطية لا تزال متواضعة، مما يدل على

ضعف مرور انخفاض قيمة العملة .و60% من الديون لا تزال تحمل استحقاقاً لمدة سنة واحدة أو أقل .

وفي حين أن البطالة تتجه نحو الانخفاض، فإنها لا تزال مرتفعة بين الشباب (26 في المائة) والنساء.(38%)

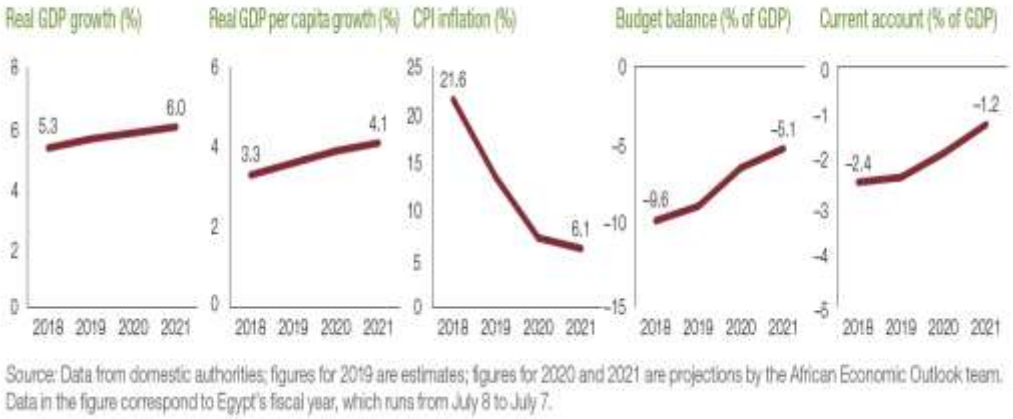

Source: African Economic Outlook (AEO) 2020

https://youtu.be/jBDkMFZPbQs

Apr 17, 2020

https://youtu.be/bu2nGozA-Y4

Apr 15, 2020

مراجعة وتقييم الموقف الاقتصادي

اولاً: مراجعة وتقييم السياسات والقرارات والالتزامات التي ترتبت على الوطن وتأثر بها المواطنون وأهمها ما يلي:

1. مراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي والنتائج التي تحققت عن تنفيذه، الإيجابية والسلبية.
2. مراجعة قرار تحرير سعر الصرف وتأثيراته الإيجابية والسلبية وحصر آثار ذلك القرار على قيمة العملة الوطنية، وأسعار السلع والخدمات، والقوة الشرائية للمواطنين وقدراتهم الاستثمارية والادخارية،
3. مراجعة ما تحقق من رؤية 30/20 للتنمية المستدامة.
4. مراجعة موقف الدين الإجمالي المحلي والخارجي واتجاهات تطوره والعوامل المحددة لتلك التطورات.
5. حصر ومراجعة موقف القروض الخارجية وكيفية استخدامها ومدي الالتزام بالنص الدستوري في إبرامها وفق ما تنص عليه مادة 127 من أنه " لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب".. وفي هذا الصدد ينبغي حصر التكلفة

السياسية والمجتمعية والاقتصادية المترتبة على اتباع وصفة صندوق النقد الدولي وشروطه للحصول على قرض ال 12 مليار دولار، وحصر التكلفة السياسية والمجتمعية والاقتصادية المترتبة على اتباع وصفة البنك الدولي وشروطه للحصول على قروض تبلغ 2.88 مليار دولار وما تلي ذلك من قروض من مؤسسات مصرفية ومالية عالمية.

6. مراجعة دور البنك المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني ومدى كفاءة قراراته في تحديد أسعار الفائدة ومجمل السياسات النقدية، ومدى كفاءة الإدارة الحالية للبنك في إدارة الاحتياطي الدولاري وكيفية تنمية مصادرة.
7. مراجعة تكلفة التفريعة الجديدة لقناة السويس وجدواها الفنية والاقتصادية وما تحقق من زيادة في إيرادات قناة السويس نتيجة تشغيل التفريعة.
8. حصر ما تم من "المشروعات القومية" وتكلفتها ومصادر تمويلها، وموقف التنفيذ في كل منها والجدوى الاقتصادية والمجتمعية والتكاليف المقدرة لاستكمالها والعوائد المتوقعة منها [العاصمة الإدارية الجديدة، منتجع الجلالة، جامعة الجلالة، مشروع استصلاح وزراعة مليون ونصف مليون فدان، مشروعات الطرق والكباري والأنفاق، .... إلى آخر ال 11000 مشروع الذي تحدث عنهم رئيس الجمهورية].

https://youtu.be/Aa3eSzg8iLs

Jan 17, 2018

9. حصر ومراجعة كل ما حصلت عليه مصر من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة في صور

منح لا ترد ومساعدات نقدية وعينية وودائع للإيداع بالبنك المركزي ومجالات استخدامها، ومصير تلك المنح والمساعدات والرصيد المتبقي من كل منها وتكلفة فوائد ما كان منها في شكل قروض.

10. تكلفة جهود مكافحة الإرهاب وآثارها على الاقتصاد الوطني، خاصة في قطاعات السياحة والفندقة ومجمل القطاعات الخدمية والإنتاجية.
11. حالة قطاع الأعمال العام ومؤشرات الخسائر والربحية وأسباب عدم تطويره والخسائر الناجمة عن تعطل طاقاته الإنتاجية وقدراته التسويقية وتكلفة تمويله بالقروض من الجهاز المصرفي.
12. حالة بنك الاستثمار القومي ومصير قروضه للدولة وشركات قطاع الأعمال العام.
13. حالة هيئات التأمين والمعاشات ومصير مدخرات العاملين التي تحصل عليها وزارة المالية لسد العجز في الموازنة العامة.
14. موقف المؤسسات الصحفية القومية والمديونيات المتراكمة عليها وقيمة الخسائر السنوية، والجدوى الاقتصادية والسياسية والمجتمعية من تواجدها.
15. تكلفة العجز في الموارد المائية من نهر النيل وتأثيراتها السلبية على الزراعة ومجمل الحياة في مصر ومصادر تمويلها، وكذا تكلفة مشاريع التنقية الثلاثية لمياه الصرف الصحي ومصادر تمويلها، وتكلفة مشروعات تحلية مياه البحر ومصادر تمويلها.
16. تكلفة الفساد في الدولة ومدى كفاءة لجنة استرداد أراضي الدولة، ونتيجة تحقيقات النيابة العامة في قضية الفساد في صوامع القمح وقيمة ما كشفت عنه التحقيقات وكيفية الحصول عليها من الفاسدين.
17. مراجعة وتقييم أسباب وتصويب قرارات زيادة أسعار السلع العامة [المياه، النقل العام..]، الخدمات الحكومية للمواطنين [التوثيق في الشهر العقاري، استخراج الوثائق الرسمية، رسوم الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية....].

18. مراجعة وتقييم أسباب وتصويب قرارات رفع الدعم عن الوقود.

نحو برنامج شامل لتنمية الاقتصاد الوطني

يستهدف البرنامج الإعداد لبناء المستقبل:

1. تطوير النظام الاقتصادي في مصر ليواكب نظام الحكم الديمقراطي.
2. حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة.
3. مكافئة أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية.
4. معالجة الآثار السلبية التي خلفها برنامج الخصخصة الذي تم في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك.
5. معالجة مشكلات انتشار حالات الاحتكار الضار والمخاطر التي تهدد حرية المنافسة وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.
6. ضبط قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني بمراعاة الأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي، الأمر الذي يفرض ضرورة اعتماد قواعد ومعايير لضبط
7. تفادي أخطاء الإدارة الحكومية للاقتصاد الوطني التي تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتعطل تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

5. التأكيد على القضاء على الفقر وانقاذ ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

https://youtu.be/8p98va9z1E0

https://youtu.be/S4XqdVmKDDc

25/5/2020

محاور البرنامج الاقتصادي الشامل

يتبنى البرنامج المنهجية التي جاءت في مشروع "الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022 "الذي صدر عن وزارة التخطيط عام2012 ولم يتم تنفيذه.

https://swideg-geography.blogspot.com/2016/04/2022.html#.Xyp-BCgzZ3c

ويقوم هذا الإطار الاستراتيجي على اعتبارات ثلاث:

1. مفهوم "ثلاثية" التنمية، الممثلة في:
   - النمو الاقتصادي المرتفع،
   - والتشغيل الكامل والكفء واللائق،
   - والعدالة الاجتماعية في توزيع وإعادة توزيع الثروات والدخول.
2. الاهتمام بالأبعاد المكانية والزمنية في إعداد الخطط التنموية ليؤكد أهمية انتشار التنمية مكانياً لتغطي كافة المناطق والأقاليم، والتنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد وصونها وحمايتها من الهدر لصالح الأجيال القادمة.
3. الاعتراف بركائز الاقتصاد المعرفي التي تساهم في اكتساب المعارف والعلوم والقدرة على الابتكار والتطوير ومن ثم الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي.

وكذلك يركز على:

1. تنمية الموارد البشرية،
2. تطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات،
3. توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي المحفز لقطاع الأعمال، وما يتطلبه ذلك من مراجعة التشريعات القائمة وتبسيط لإجراءات الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني علي مزيد من المشاركة الفاعلة في خطط التنمية.

كما يهدف إلى:

1. التحرك السريع والمدروس

نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

2. إعداد خطة عشرية للتنمية

تستهدف تحفيز طاقة النمو المحتملة للوصول إلى مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وزيادة التشغيل الذي يوفر عدداً كافياً من فرص العمل ذات الأجور اللائقة لقوة العمل المتسارعة في النمو، مع الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد إلى اقتصاد يعتمد على التقنيات المتطورة والمعرفة، ويحافظ على البيئة.

3. العمل على تعظيم السمات المستهدفة في بناء مصر الجديدة وأهمها:

- التجديد والابتكار.
- مجتمع صحي وآمن يسوده العدل والمساواة والسلام والرفاهية لجميع فئات المجتمع.
- فرصة عمل لكل الجادين الراغبين في العمل.
- المنافسة وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتضافر الجهود.

4. استثمار الفرص المتاحة لمصر:

- مصادر الطاقة الطبيعية المستدامة.
- الطاقات البشرية العلمية والتقنية عالية الكفاءة.
- إمكانية التحالف التقني مع كبري الشركات في العالم.
- شركات قطاع الأعمال العام والأصول المملوكة للدولة.
- القدرات الاستثمارية والتسويقية والتمويلية والإدارية للقطاعين الخاص والأهلي.

5. مواجهة التحديات الأساسية التي تهدد مسيرة التنمية:

- تصاعد الدين الإجمالي المحلي والخارجي.
- البطالة الظاهرة والمستترة.
- تباطؤ التنمية بقطاعات الإنتاج والخدمات وتقادم التقنيات المستخدمة، ارتفاه تكلفة دعم وتحديث البنية التحتية للخدمات الإنتاجية والاجتماعية.
- تراجع مصر في كافة المؤشرات الدولية في جميع المجالات.

6. مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ويقوم هذا الهدف على أساس:

- استقرار مستوي الأسعار.
- التنمية الصناعية والتوسع في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، مثل الصناعات الغذائية.
- زيادة نصيب الصناعة التحويلية في هيكل الصناعة. لابد من السعي إلى إقامة صناعات جديدة ذات محتوي تكنولوجي ومعرفي أعلي.
- المحافظة على الصناعات التقليدية في مصر وعدم التخلي عنها، مثل صناعة الغزل والنسيج والجلود والصناعات الغذائية وغيرها.
- التنمية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة في السلع الزراعية التي يتم تصديرها.
- زيادة معدلات نمو قطاعات التشييد والبناء والخدمات وقطاعات النقل والاتصالات والمرافق العامة.
- زيادة يبلغ معدل الاستثمار إلى حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي وأن تتجاوز الاستثمارات العامة المجالات التقليدية من مرافق عامة وبنية تحتية، وتتطرق أيضاً إلى مجالات إنتاجية، وذلك بالمشاركة والتكامل مع القطاع الخاص.
- زيادة الاستثمار الخاص، وذلك باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وتبسيط الإجراءات ونظم التقاضي والشفافية واستقرار السياسات العامة.
- رفع معدل الادخار إلى 25% في نهاية الخطة العشرية، مقابل 9,4% في سنة الأساس، وذلك لتأمين مصدر تحويل محلي مستقر لتنفيذ الاستثمارات المستهدفة.

- زيادة الاستثمارات العامة بحيث ترتفع من حوالي 60 مليار جنيه في 2012-2011 إلى حوالي 91,3 مليار جنية في السنة النهائية للخطة. وتظل نسبتها للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3% خلال فترة الخطة.
- تحديد أولويات الاستثمار العام بما يتوافق وأهداف التنمية الشاملة والمستدامة وفي ضوء الموارد المتاحة وذلك في إطار سياسات قوية وواضحة تحددها الدولة وترتكز على التوسع في الاستثمارات العامة، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد، والمساعدات الإنمائية الرسمية.
- مراعاة الترتيب الزمني لأولويات الاستثمار في تنفيذ الخطة الاستثمارية تجنباً لحدوث اختناقات أثناء التنفيذ يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف المطلوبة.

7. زيادة التشغيل والحد من البطالة:

وفقا لمعدل النمو السنوي للسكان في تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهو 2,15% وبافتراض ثبات نسبة قوة العمل للسكان، فان ذلك يعني أن جهود التنمية عليها أن توفر ما يقرب من 840 ألف فرصة عمل سنوياً ويمثل ذلك أحد التحديات الهامة في أية خطة للتنمية. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف أن تنمو العمالة بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 3,1% ويعني ذلك أن تزيد العمالة إلى نحو 31,9 مليون عامل في السنة النهائية للخطة.

8. سياسات لحل مشكلات البطالة وسوق العمل:

سوف يتبنى خطة بناء المستقبل السياسات التالية لحفز النشاط الاقتصادي والتطوير الاجتماعي:

❖ سياسيات اقتصادية كلية

1. تهدف الي تعظيم النمو الاقتصادي والمنافع المشتركة تتضمن سياسات الاستثمار، والسياسات المالية والنقدية والتجارية بما يعزز الطلب على العمل.

2. سياسات اجتماعية متوازنة تأخذ في الاعتبار آراء المواطنين وتُمكن من مساءلة الحكومة في المجال الاقتصادي، كما سيتم تفعيل نظم للحماية الاجتماعية توفر دخلاً وأمن وظيفي لكافة المواطنين بما يعظم من فرص تحقيق أهداف الحد من الفقر ونمو العمالة.

❖ سياسة الحماية الاجتماعية:

1. تطوير سياسات وآليات الأمن الغذائي والضمان الاجتماعي لكافة المواطنين.
2. تصميم برامج تعويضات البطالة كما تحتاج قوة العمل في القطاع غير المنظم وأولئك الذين يعملون لحسابهم وفي المناطق الريفية إلى أشكال بديلة لحمايتهم من التعطيل عن العمل.
3. التصميم على التنفيذ الفعال لكافة هذه البرامج، بما يحقق استدامة نظم الضمان الاجتماعي على المدي الطويل.

9. تشجيع تكوين النقابات العمالية

بما يحفز على زيادة العضوية في النقابات العمالية الأمر الذي يزيد من فعالية تمثيل العمال، ويساعد على توضيح وجهات نظرهم واحتياجاتهم واهتماماتهم، وهو ما يمكن من تأمين التشغيل وفرص العمل بشكل أفضل، كذلك ستتيح لأعضاء النقابات المشاركة بشكل فعال في صياغة وتنفيذ سياسات سوق العمل.

10. إنشاء الجهاز القومي لتنفيذ وإدارة المشروعات الكبرى:

سيتم إنشاء " الجهاز القومي لتنفيذ وإدارة المشروعات الكبرى" لتكون مهمته الأساسية الإشراف على تنفيذ وإدارة المشروعات القومية التي يتم إدراجها في الخطة الاستثمارية ويتم تدبير مصار التمويل لها. وسيكون ذلك الجهاز أحد الأجهزة المركزية ويصدر قانون خاص بإنشائه وتحديد اختصاصاته وهيكله التنظيمي ونظم العمل الفنية والإدارية والمالية، وتحديد تبعيته.

http://gopp.gov.eg/category/plans/national-plans/

https://youtu.be/TS4p7bw6eZo

26/10/2011

الفصل العاشر

حماية نهر النيل

وإلغاء خطر سد النهضة والتعنت الإثيوبي

الأساس الدستوري

نصت المادة رقم 44على

"تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي في هذا المجال. ولكل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول، وتحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

وتفعيلاً لذلك النص الدستوري دخلت الدولة في مصر في مفاوضات شاقة ومتعثرة مع إثيوبيا وشاركت فيها السودان للوصول إلى اتفاق حول سد النهضة الإثيوبي يحفظ لمصر حقوقها التاريخية في مياه النيل.

وإليكم القصة حتى الآن:

نص إعلان المبادئ بخصوص سد النهضة

وقع ذلك الميثاق رئيس الجمهورية مع رئيس وزراء اثيوبيا والرئيس السوداني في الخرطوم يوم 23 مارس2015 على أساس أن يكون وثيقة تحدد حقوق والتزامات كل الأطراف صاحبة المصلحة في بناء سد النهضة الإثيوبي مع عدم إهدار الحقوق المائية لدولتي المصب وهما مصر والسودان.

إن قضية سد النهضة هي قضية حياة أو موت لمصر التي وُصفت أنها "هبة النيل"، ومنذ انتبهت الدولة المصرية إلى ما تقوم به إثيوبيا من بناء سد النهضة بدون موافقة مصر والسودان وهما دولتي المصب، وعى مدى السنوات منذ 2011 إلى اليوم 2020،

لا يلوح في الأفق أي أمل لتراجع إثيوبيا عن استكمال بناء السد وملأ خزانه وفق خطتها ودون اعتبار لمصالح مصر بالدرجة الأولى، ومن هنا نعرض الملف الكامل عن "سد النهضة" الذي أعدته "الهيئة العامة للاستعلامات" ورفعته على موقعها![11]

مصر وسد النهضة

https://sis.gov.eg/section/0/14597?lang=ar

https://youtu.be/0w0VKw0Vfhk

Mar 23, 2015

[11] تم إنزال الملف يوم 16 مايو 2020 الساعة 3:18 مساء.

https://youtu.be/-y0AhlTgggc

Mar 23, 2015

https://youtu.be/RccWnLpr08M

Jun 11, 2018

https://youtu.be/ZSQjrgq8MTE

Jun 10, 2018

نص اعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة[12]

اتفاق حول إعلان مبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول مشروع سد النهضة الإثيوبي العظيم في 23 من شهر مارس 2015.

ديباجة:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة:

1. مبدأ التعاون:

- التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.
- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2. مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

- الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3. مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.

---

[12] حسب النص المرفوع على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات
https://sis.gov.eg/section/11281/14597?lang=ar

- على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فان الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً .

4. مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.
- لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ. العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية؛

ب. الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض؛

ت. تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى؛

ث. الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية؛ وعوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؛

ج. مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد؛

ح. مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل.

خ. امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

5. مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.
- تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.
- *الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.
- إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

- لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.
- الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

6. مبدأ بناء الثقة:

- تم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7. مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

- سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

8. مبدأ أمان السد:

- تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.
- سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9. مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

- سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

- تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.
- إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السودان في23 من شهر مارس 2015 بين جمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان، عن جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية هيلا ماريام ديسالين رئيس الوزراء جمهورية السودان عمر حسن البشير رئيس الجمهورية.

ولكن نتيجة المراوغة والتعنت الإثيوبي، فضلاً عن عدم إتاحة الفرص لمناقشة ذلك الميثاق على نحو "ديموقراطي" سواء في مجلس النواب أو في الإعلام وبين القوى السياسية المصرية، أن كانت النتيجة كما بات معروفاً وهي متمثلة في تهديد موارد مصر من مياه النيل بشكل أصبح معه تعبير "العجز أو الفقر المائي" مؤثراً على حركة الحياة في مصر مع استمرار إثيوبيا في استكمال بناء السد والإعداد لملأ الخزان المكمل للسد دون اعتبار للرؤية المصرية ! !

https://youtu.be/TwKFJnOmMnM

Mar 3, 2020

https://youtu.be/DV16q9emvQg

Jan 10, 2020

وما يزال التعنت الإثيوبي مستمراً![13]

الشروق | إصرار إثيوبي على مخالفة اتفاق المبادئ: ليس لزاما علينا إبلاغ مصر والسودان قبل ملء سد النهضة

الأحد، 17 مايو / أيار 2020

زعم المتحدث بالإنابة باسم الشئون الخارجية في إثيوبيا، أمسالو تيزازو، أن خطة بلاده لبدء ملء سد النهضة في موسم الأمطار المقبل (بحلول شهر يوليو) جزء من عملية البناء المقررة، مضيفًا: "وليس علينا واجب بإبلاغ مصر والسودان" وذلك في تصريحات تعبر عن إصرار إثيوبيا على خرق اتفاق المبادئ الموقع في مارس 2015 بالخرطوم والتفاهمات التالية والخروج على ما توصلت إليه المفاوضات الثلاثية الممتدة

وتابع تيزازو، في تصريحات أوردتها كالة الأنباء الإثيوبية الرسمية: "يجب التوصل إلى اتفاق قبل ملء السد لأنه يتم خلال موسم الأمطار ولا يسبب أي ضرر كبير لدول المصب"

[13] جريدة الشروق 17 مايو 2010

وأضاف: "لا شيء متوقع منا فيما يتعلق بملء السد؛ لأن مصر والسودان يعرفان أن ذلك سيحدث عندما يصل بناء السد إلى مستوى معين وبعد كل شيء يتم بناؤه لملئه"

وزعم أن السودان ومصر يعرفان متى ستتم عملية التعبئة والكمية التي سيتم ملؤه في كل مرحلة خلال المفاوضات، وأضاف أن "العالم بأسره يمكن أن يفهم أن هذا لا ينطوي على أي ضرر لأنه تقني وعلمي".

وقال تيزازو إن مصر قدمت مؤخراً رسالة تعارض موقف إثيوبيا لسد النهضة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مضيفا أن "هذا ليس مفاجئا كالمعتاد ونعتقد أنه لن يحقق أي نتيجة". وأضاف أن "رسالة مصر لا تأخذ في الاعتبار النتائج المثمرة التي سعت من خلال المفاوضات على مر السنين بما في ذلك إعلان المبادئ. وبدلا من ذلك كما يبدو أن من رغبة مصر هو إعادة فرض اتفاقية استعمارية سابقة غير عادلة", وأشار إلى أن الرسالة "تتعارض مع المفاوضات الشاملة للدول المشاطئة ولا تعكس النتائج المكتسبة". وقال المتحدث بالإنابة باسم الخارجية الإثيوبية: "تم إعداد وثيقة تفصيلية ردا على ذلك، والتي شارك فيها بالفعل الخبراء ذوو الصلة بما في ذلك الخبراء القانونيين والدبلوماسيين والخبراء المرتبطين بالمياه. بعد أن أصبح النقاش الشامل الآن هو موقف الحكومة وسيتم تقديمه قريباً إلى رئيس مجلس الأمن". وأضاف أمسالو: "تؤكد إثيوبيا من جديد الاستخدام العادل والمنصف للموارد المشتركة بين جميع دول حوض النيل".

https://youtu.be/pZaXGXGZrJo

May 13, 2020

https://youtu.be/G_8X8tbjqjg

Jan 16, 2018

https://youtu.be/5uEXJL7UBYs

Nov 13, 2018

وفي آخر تطور في 22 مايو 2020

أعربت مصر، الخميس، عن استعدادها الدائم للانخراط في العملية التفاوضية والمشاركة في الاجتماع المُزمع عقده بشأن سد النهضة الإثيوبي .
وأكدت وزارة الخارجية المصرية على أهمية أن يكون الاجتماع جادا وبناء، وأن يسهم في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن وشامل يحفظ مصالح مصر المائية وينفس القدر يراعي مصالح إثيوبيا والسودان. وجاء ذلك عقب اجتماع ثلاثي بين كل من رئيس الوزراء السوداني ورئيس الوزراء الإثيوبي!

https://youtu.be/WKKzOyfhN78

https://youtu.be/hOW146F4178

24/5/2020

مقالاتي عن مشكلة "سد النهضة"

في صحيفة "المصري اليوم"

المقال الأول

النيل نجاشـــي!

نُشر يوم 28 أكتوبر 2018

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب " النيل نجاشي ... حليوه اسمر" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذي أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل ب "النجاشي"! وفي تفسير ـ لمؤلف الأغنية أحمد شوقي ـ أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعني "الحاكم" وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مصر.

وكان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه " نهر النيل ـ نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذي أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001. ويتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي. وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي يحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو

مصدر تعاظم مشكلة "العجز المائي" التي تعيشها مصر الآن والذي بلغ إلى 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه "افتراضية" في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز، مع تناقص نصيب المواطن إلى من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000متر مكعب في فترة سابقة.

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية [!!!] واستخدام المواطنين غير المسئول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية! وكان خبراء كُثر بينوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالي 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة ، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج، واتفقت آراءهم مع دكتور رشدي سعيد أن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي وكان قد أشار في كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة ، 5.5% للاستخدام المنزلي ، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32%مياه الري من إجمالي الموارد المائية ، والصناعة 50% ، والاستخدام المنزلي 18% .

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالي 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح ، و زراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني) ، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر وضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي يحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته.

وكان دكتور رشدي سعيد قد أشار إلى أهمية استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه البحار

أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة. كذلك أثنى على فكرة إنشاء السد العالي باعتباره "سد منيع بداخل مصر دون الاعتماد على دول أعالي النيل" وأشار إلى عدم تحقق الآثار السلبية التي تم الترويج لها قبل إنشاء السد والتي كانت تحذر من فقد مياه السد بسبب البخر والتسرب مما سيجعل ملأ خزان السد صعباً أو مستحيلاً.

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من "سطحية وجوفية وأمطار" تصل تكلفتها إلى حوالي 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛ كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل "سد النهضة" وخطة التطوير الإداري والتقني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد "المياه الافتراضية"!!!!

وكان د. رشدي سعيد حذر " ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض هو أمر قريب. فلا زالت دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقة أو تبني رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم".

ولعل هذا التحذير "المبكر" يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سد النهضة"، والتأثير السلبي على موارد مصر المائية حال ملأ خزان السد كما تريده إثيوبيا، وحقاً فإن "النيل نجاشي"!

المقال الثاني

الأرض لو عطشانة...!!

الخميس 08-11-2018

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو "رملة الأنجب" بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم "الأرض"، حين صدر قرار بتقليل نوبة الري إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضي منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة "العجز المائي" الذي تحول إلى "فقر مائي"!

كان د. رشدي سعيد قد أكد في كتابه "نهر النيل" أن النيل هو المصدر الأساسي للمياه في مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه "لا يوجد في المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائي آخر لجزئها المسكون في وادي النيل غير المياه التى يوفرها السد العالي في حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً"، وأضاف "ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغي أن يكون محور السياسة المصرية".

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المتبعة والتي تسببت في تصاعد أزمة العجز المائي ووقف أسلوب "الري التقليدي" الذي وصفه عباس الطرابيلي "بجريمة كبرى"، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والري والعمل على تحويل الري من النظام التقليدي إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف أنشأ الدكتور كامل دياب بحيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما..

... ومنها يتم سحب المياه اللازمة لري المزرعة – وكانت مساحتها 80 فداناً – وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التى لا تصلح مع وسائل الري الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلي عن مصير مشروع القانون الجديد [الذي مازال في مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إنهاء نظام الري بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟!

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت في تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا لتغيير منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث مستهدفة مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة في ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع في تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح في التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع في إنهاء مشكلة الفلاح المصري.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هي قضية لا يجب تركها لاجتهادات المسؤولين في وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا يجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه في قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الري التقليدية التى تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا يجب أن تستمر عمليات إهدار المياه في قطاعات الاستخدام المنزلي ومنها المغالاة في إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التى تتغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة!

إنني أدعو "المصري اليوم" أن تتبنى تنظيم "ورشة عمل" للبحث عن حلول علمية لمشكلات "العجز المائي" يشارك فيها وزير الموارد المائية والري ووزير الزراعة

وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين والعلماء والخبراء في الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الري والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني التى تمثل "المياه" أحد مدخلاتها الأساسية والتي تعانى جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائي، بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين في إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش "الورشة" فكرة تجميع المسؤولية عن "الموارد المائية" في وزارة واحدة للزراعة والموارد المائية والري!!

إن التعامل التقليدي مع مشكلة "الفقر المائي" قد يؤدى إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم في "رملة الأنجب"... قائلين "الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا"!!!

المقال الثالث

"النهر الخالد".. رغم العجز المائي!

الخميس 15-11-2018

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة "النهر الخالد" عام 1954 لم يكن يخطر بباله ما وصل إليه النيل من "العجز والفقر المائي" ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذي لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

ولقد كتبت مقالين عن موضوع "الفقر المائي" وأشرت إلى سوء استخدام مياه النيل نتيجة استمرار الري بالغمر. واقترحت تبنى "المصري اليوم" ورشة عمل لمناقشة التحول إلى أساليب الري الحديثة وإدارة متطورة للموارد المائية، ووضع برنامج علمي وعملي لتحقيق ذلك الهدف يلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وعن استخدام مياه النيل في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.

وقد أثار مقالي الأخير شجون الأستاذ عباس الطرابيلي، إذ كتب مقالاً، صبيحة اليوم التالي، لنشره جعل له عنواناً "المياه.. والأرض.. والفلاح!" ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الري بالغمر في محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما يحقق تخفيض ٥٠٪ على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للري، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأي وسيلة، لمنع تسرب مياه الري إلى جوف الأرض.. مع إلغاء "القنايات" واستبدال بها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلي مفيد ويمكن تنفيذه في ذات الوقت الذي يمكن فيه عقد "ورشة عمل" التى اقترحتها لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الري بالغمر إلى الري الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلي التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذي أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى.

وحيث نشر أن لجنة الزراعة والري في مجلس النواب قد عقدت اجتماعًا برئاسة النائب هشام الشعين، يوم 22 أكتوبر الماضي لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية والري، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، فإني أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفى ذات الوقت ينبغي طرح هذا المشروع لحوار مجتمعي جاد قد يكون من بين أطرافه أعضاء «ورشة العمل»- إذا قدر لها أن تنعقد- على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعي وما يمكن أن تصل إليه «ورشة العمل» من توصيات!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني موقف «الصمت الرهيب» تجاه مشكلة "الفقر المائي" رغم تأكيد وزير الموارد المائية والري أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التى تأتى من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أي تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائي للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذي يمثل 25% من الاستخدام الحالي، كذلك استيراد مياه افتراضية في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائي التفاصيل التى أعلنها وزير الموارد المائية في يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتي، بينما المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط، يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلي في المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا في ظل نقص المياه!!

ولا يبدو في الأفق انفراج واضح في مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبي حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائي المصري مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبي يحمى حقوق مصر المائية!

ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدي سعيد "... الشيء الذي يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائي في المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات في أعالي النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التى هي في حالة من التفكك والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل"!!

وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ، وأن يحافظ المصريون عليه ليظل هو "النهر الخالد".

المقال الرابع الذي كان من المفترض أن يكون يوم 22 نوفمبر 2018

مُنع من النشر ! ! !

مصر . . . . بين السدين ! ! !

السد الأول؛ هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة لتعطيله برفض تمويله لإرغام مصر للدخول في أحلاف تتناقض مع سياساتنا الوطنية.

والسد الثاني؛ هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي التي انتهزت إثيوبيا انشغال مصر بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بناءه دون الحصول على موافقة مصر، واستمرت في تشييده حيث أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت!!!!

وحين تنبهت الدولة المصرية لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل يحفظ لمصر حقوقها في مياه النيل كما يحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء وبدت مخاطر ملء خزانه على موقف مصر المائي مع اشتداد مشكلة "الفقر المائي".

وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، والمقدم من الشركة الاستشارية، وذلك على الرغم من موافقة مصر المبدئية على ذلك التقرير إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر الوزير عن القلق من هذا التعثر على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات في أقرب وقت.

وفي 14 نوفمبر الحالي التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد سامح شكري على أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري التساعي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز التباطؤ الراهن إزائها، وبحيث يتسنى المضي قدما بمسار الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015. وجاء في أخبار الأحد 18 نوفمبر 2018 حديث لرئيس الوزراء، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي!" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها.

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها... إلى آخر المادة 44.

ورغم أن "رؤية لمستقبل مصر" التي أطلقها الرئيس السيسي إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلاً: "في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشّد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، أنه قد آن الأوان لتحديث نظم الري كمُستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباءً في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر". كما جاءت رؤية 30/20 التي أطلقها الرئيس في فبراير 2016 لتبرز لتحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان و تضمنت مجموعة من البرامج منها تعزيز البنية المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، التوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه!

وقد قال د. رشدي سعيد عن أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان. فقد حوَّل النهر إلى قناة هائلة تحمل ماءً رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان".

أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصّتها من المياه والمُقدّرة ب (55.5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرّد البدء في ملء خزانات المياه لهذا السدّ، كذلك إذا ما قرّرت إثيوبيا أن تملأ بحيرة السدّ في ثلاث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنوياً خلف سدّ النهضة إلى 24.7 مليار متر مكعب نصيب مصر منها 18.5 مليار م م سنوياً ترتفع إلى 25.5 مليار م م سنوياً في حال الفيضان الضعيف الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية!!!

إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" والدستور والوثائق التي تلزم الدولة بأن تكون حقوق مصر المائية هي قمة أولويات الدولة والشعب المصري جميعا!!!!

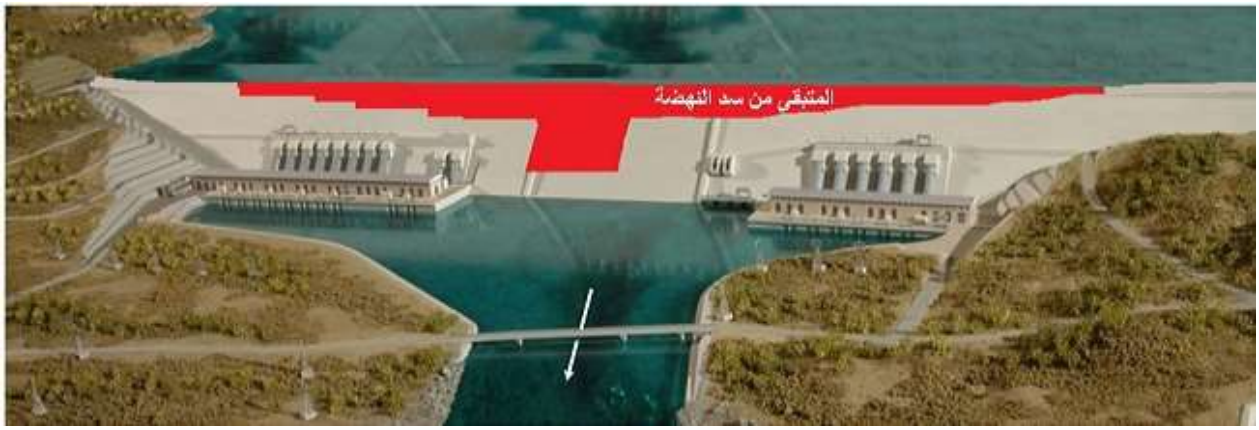

آخر أخبار التعنت الإثيـــــــوبي[14]

الخميس 28 مايو 2020 الساعة 11:30 صباحا

سد النهضة وتصريحات أثيوبية رسمية تكشف عن نيتها بعدم قبول حقوق مصر التاريخية بمياه النيل

ما زالت أثيوبيا تماطل

في مفاوضات سد النهضة، بالرغم من التزام مصر حتى الآن بجميع الالتزامات والاتفاقيات التي تم توقيعها بهذا الشأن، كما أن مصر أظهرت حسن النية في جميع مفاوضاتها، وسط مماطلة واضحة ومحاولات أديس أبابا لفرض الأمر الواقع لحين انتهاء بناء السد والبدء في تخزين المياه الخاصة به والبحيرة الموجودة خلفه، والتي لا شك أنها ستؤثر بشكل سلبي كبير على مصر وأمنها المائي، وبالرغم من وجود

[14] https://misr5.com/1269706/%d8%b3%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%b6%d8%a9-2/

اتفاق سابق بإجراء مفاوضات مصرية أثيوبية برعاية أمريكية، وتوقيع مصر عليها، إلا أن أثيوبيا رفضت التوقيع أيضاً لكسب المزيد من الوقت.

سد النهضة الأثيوبي

كما أن هناك اتفاقيات دولية قديمة تؤكد على حق مصر التاريخي في مياه النيل، وتمنع هذه الاتفاقيات قيام أي دولة من دول المنبع بإقامة سدود دون إذن وموافقة دول المصب "مصر والسودان"، وتم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات والاتفاقات بين مصر وأثيوبيا، وذلك منذ توقيع اتفاقية المبادئ في مارس 2015، ولكن أثيوبيا تماطل في المفاوضات حتى الآن

سد النهضة

وقصة أثيوبية رسمية تكشف عن نيتها

بعدم قبول حقوق مصر التاريخية بمياه النيل

وبعد تغريدة اليوم على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأثيوبية، كشفت أديس أبابا عن نيتها حول سد النهضة ومياه النيل والحقوق التاريخية لمصر، في هذا الأمر،

وجاءت هذه التصريحات من وزيران بأثيوبيا، واللذان أكدا رفضهم للحقوق التاريخية لمصر في ماء النيل.

سد النهضة وحقوق مصر التاريخية بمياه النيل

وخلال كلمة لـ سيليشي بيكيلي وزير المياه والطاقة الأثيوبي أمام جميع ممثلي رجال الدين والأحزاب السياسية في بلادهم، قال إن المحادثات الثلاثية الدائرة بشأن السد جاء فيها ميول مصر واستدعائها لما أطلقوا عليه الحقوق التاريخية، مشيراً وبشكل صريح أن أثيوبيا لا يمكن أن تقبل مثل هذه الأشياء وكذلك الأمر بالنسبة إلى دول نهر النيل، وقال وزير خارجية أديس أبابا أن بلاده سوف تستخدم الموارد المائية لديها بشكل عادل، وفق اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه، والذي يقضي بعدم التسبب في ضرر كبير للدول الأخرى.

والأيام القادمة سوف تكشف نية أثيوبيا الحقيقية حيال سد النهضة وحصة مصر المائية، الأمر الذي لا يمكن أن تفرط فيه مصر.

❌ لأول مرة إثيوبيا تكشف نواياها . . لن نقبل بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل[15]

14 ساعة مضت أخبار مصر الآن [الخميس 28 مايو 2020]

لأول مرة، كشف وزيران إثيوبيان نوايا بلدهما الحقيقية حيال أزمة سد النهضة، وأكدا رفض أديس أبابا لحقوق مصر التاريخية في نهر النيل، بحسب ما نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الإثيوبية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك."

وفي كلمة أمام ممثلي الأحزاب السياسية ورجال الدين في إثيوبيا حول تطورات المفاوضات والوضع الحالي، قال وزير المياه والري والطاقة سيليشي بيكيلي إن المحادثات الثلاثية بشأن سد النهضة "شابتها ميول مصر لاستدعاء والتأكيد على

[15] https://www.misr-alan.com/7260200

ما يسمى بـ(الحقوق التاريخية) في المياه التي لا يمكن قبولها من قبل إثيوبيا أو دول نهر النيل."

وأضاف وزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندارجاشيو، أن موقف بلاده ثابت من استخدام مواردها المائية بشكل منصف ومعقول بما يتماشى مع المبادئ المُتفق عليها بالتعاون، و"بعدم التسبب في أي ضرر كبير."

وشددت مصر خلال جولات التفاوض مع إثيوبيا على ضرورة الحفاظ على حقها التاريخي في مياه النيل، المنصوص عليه في اتفاقات دولية أبرزها اتفاقية نوفمبر 1959 والتي حددت حصة مصر من مياه النيل بـ55.5 مليار متر مكعب سنويا.

هذا الخبر منقول من: مصراوى

مسؤولين إثيوبين

بدون تعليق !

بفضل الله وتوفيقه

انتهى الجزء الثاني

وإلى الجزء الثالث